

جامعة الجزائر - 3 -

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قســم التنظيمات الســـــياسية والإدارية

مذكرة بعنـــــوان:

مكانة المواطنة في ظل وجود الطائفية - دراسة حالة لبنان-

مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات سياسية مقارنة

إعداد الطالب:
- رانبي عبد القادر

إشراف الأستاذ:
د - معروفي أحمد

لجـــــــــنة المناقشة
بوسديرة نسيمة.....................رئيسا
معروفي احمد......................مقررا
العيفة سالمي.......................عضوا
لطاد ليندة.........................عضوا

2015/2014

إهداء

شكر وعرفان

قال الله تعالى: **«ولـئـن شكـرتم لأزيـدنـكم» إبراهيم(9)**

شكرا لله عز وجل على نعمه الكثيرة التي لا تعد ولا تحصى ونسأله سبحانه أن يعلمنا وأن ينفعنا بما علمنا، وأنه ولي ذلك والقادر عليه.

قال رسول الله ρ **«من لم يشكر الناس لم يشكر الله»**

فأشكر الأستاذ المشرف د/ **معروفي أحمد** على وقوفه إلى جانبي طوال بحثي وعلى التوجيه القيم الذي منحني إياه، وأشكر جميع الأساتذة بقسم الدراسات السياسية المقارنة، وكذلك عمال المكتبة المركزية بالجلفة وخاصة **إبراهيم وعلي** اللذان ساعدان في الحصول على المراجع، **و**إلى كل من زملائي الطلبة بقسم الدراسات السياسية المقارنة بجامعة الجزائر، وأساتذة كلية العلوم السياسية بالجلفة. كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر **محمد وجوبر.**

رانبي عبد القادر


مقدمة

مقدمة

تعد المواطنة سلوك أو تربية فهي آداب وأخلاق وتكوين وتراث مرتبط بقيم وثوابت المجتمع وفلسفته في الحياة، كما أنها تتضمن حب الوطن والتعلق به والدفاع عنه إن دعت الضرورة إلى ذلك، لأن الفرد مدني بطبعه يميل إلى غيره من بني جنسه فهو ابن بيئته ومجتمعه، ويفضل العمل في إطار الجماعة وله رغبة في الانضمام إلى الجماعة دوما، وصفة الانتماء هذه صفة ملازمة للإنسان وهي في الوقت نفسه جوهر فكرة المواطنة، وبهذا المعنى تتضمن المواطنة التزامات قانونية وأخلاقية تجاه المجتمع والأمة.

فمن الوجهة الأخلاقية تمثل المواطنة التعلق بالوطن والحفاظ على مقدراته والوفاء له والإعلاء من شأن الانتماء له فوق كل الانتماءات الأخرى التي قد يكون الفرد منتميا لها، وتبعث على العمل في إطار المصلحة العامة مبعدة بذلك كل الحسابات الضيقة وتقديم مصالح الجماعات على المصلحة العليا للوطن، فهي أخلاق يتحلى بها المواطن ويراعيها عند كل عمل يقوم به تجاه الوطن.

أما من الوجهة القانونية فللمواطنة علاقة بالجنسية والارتباط الرسمي بالبلد وذلك بحيازة جنسية دولة ما، سواء أكانت هذه الجنسية أصلية أم مكتسبة والتمتع بكل الحقوق والحريات المدنية والسياسية، كما تعد المواطنة كذلك تعبيرا عن حركة الإنسان اليومية مشاركا ومناضلا من أجل حقوقه بأبعادها الثقافية والمدنية والاجتماعية على قاعدة المساواة مع الآخرين من دون تمييز لأي سبب، واندماج المواطن في العملية الإنتاجية بما يتيح له اقتسام الموارد في إطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه مع الآخرين، ومنه فالمواطنة تحمل إشارة إلى عضوية الفرد في بلد ما، وما ينتج عنها من علاقات متبادلة بين المواطن والنظام السياسي مشكلة بذلك ما يعرف بالحقوق والواجبات، ويؤدي المواطن ذلك بصورة متميزة كلما كان أكثر تعلقا بالوطن وراضيا عن النظام السياسي، سواء تعلق الأمر بالأداء أو من حيث مدى اكتساب النظام للشرعية، فيعد الولاء للوطن جوهر فكرة المواطنة من خلال تشكل وجدان جماعي لدى أبناء الوطن الواحد، يدفعهم إلى حبه والتعلق به وعدم تهديد أمنه وإدراك أنه لا أحد يعلو على قوانينه.

لكن هناك مسائل تعيق من حدة هذا الوجدان المتكون لدى الجماعة ومنها الطائفية والتي هي ظاهرة تضفي على المجتمع نوعا من التعدد الديني والمذهبي، يكون فيها الأفراد يعتنقون ديانات أو مذاهب فقهية متعددة، وكثيرا ما تكون الصراعات والحروب الأهلية نتيجة التعصب إلى هذه الديانات والمذاهب، كما يؤخذ بها كذلك كمؤشر ذو أهمية كبيرة في بناء أنظمة الحكم وخاصة في الدول الأكثر تعددا طائفيا، ويظل دورها واضحا إذا ما أخذت آثارها على الأحداث البارزة وكذلك تحديد معالم بعض المؤسسات في البلد، فالأمر يستدعي بحث أكثر في بعض المبادئ المجردة التي يحملها الفرد في ذهنه يحدد على إثرها هويته وانتماءه وما ينتج عنها من سلوكات كرد فعل طبيعي عن الفكر الذي يحمله الفرد في ذهنه، وعادة ما تكون هذه السلوكات معارضة لما تُبنى عليه فكرة المواطنة، لأن المواطنة ظاهرة محمودة ويسعى الكثير إلى تثبيت قيمها في مجتمعاتهم، وهي بذلك تحتاج إلى تنشئة سياسية معمقة لتكريسها مستخدمة في ذلك بعض الوسائل كخدمات المجتمع المدني والمؤسسات التثقيفية، لكن تظل هناك مؤشرات خفية لها أهمية كبيرة في دعم تكريس مبدأ المواطنة أو تهديده إذا ما زاد التغافل عنها، ومنها ما تأتي به الطائفية على الوطن والمواطن.

والطائفية تعد في العديد من البلدان العربية –خاصة دول المشرق العربي- السمة الغالبة والمحدد الأساسي في رسم معالم الدولة الوطنية، وهو ما نلحظه اليوم في العديد من الدول العربية التي بها العديد من الطوائف الدينية والتي أصبح الولاء فيها موزعا على عدة جهات غير مراعٍ بذلك حدود الدول، فقد نجد الفرد متعلقا ومنشغلا بفئة ما خارج وطنه أكثر من تعلقه بأبناء وطنه المخالفين له مذهبا، وتعد لبنان أحد أهم الدول العربية المتميزة بالتعدد الطائفي، فهي تحتوي على العديد من الطوائف الدينية وقد أثر هذا التعدد على جميع مفاصل الحياة في لبنان، فجل القرارات المتخذة في هذا البلد نجدها دوما مراعية للوجود الطائفي ولا تغفل عن ذلك وهو ما سنتعرف عليه أكثر في هذه الدراسة.

مبررات اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار موضوع المواطنة والطائفية ودراسته من خلال النموذج اللبناني وفقا لعدة اعتبارات وهي:

الاعتبارات الموضوعية:

نظرا للإبهام الحاصل حول موضوع المواطنة والذي لازال يشوبه الغموض من خلال كثرة الاختلافات الفكرية، فوجب الوقوف على هذه الأفكار المختلفة في نظرتها إلى المواطنة، لمعرفة كيفية الوصول بالبلد العربي إلى مستويات متقدمة من المواطنة وخاصة بعد بروز أهمية المسألة الطائفية في الفترة الأخيرة، والذي كثيرًا ما كان محل مزايدات في العديد من الحالات التي أخذت أبعادًا سياسية، وكذلك المساس بأزمات الهوية والانتماء، وبالتالي السعي لإجلاء هذا الغموض بالقدر الذي يوصلنا إلى الوقوف على حقيقة الطائفية في الوطن العربي، والدور الذي تلعبه في عرقلة المجتمعات العربية نحو سعيها لتكوين مجتمعات راقية ثقافيا وسياسيا واجتماعيا، وكل ذلك طبعا من خلال نموذج لبنان، هذا البلد الذي يشهد تنوعًا طائفيًا بامتياز يمكن أن يساعد في فهم الظاهرة أكثر.

الاعتبارات الذاتية:

ومن الاعتبارات الذاتية التي دفعت بي إلى اختيار هذا الموضوع هو الميل الشخصي لموضوع الدراسة، وخاصة بعد التوترات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك للاطلاع على طبيعة التركيبة الاجتماعية للدول العربية، ومحاولة التعرف على الظاهرة أكثر، من خلال هذا العمل ولو بقدر يسير بغية إثراء المعارف الذاتية.

أهمية الدراسة:

إن لموضوع المواطنة أهمية بالغة من خلال الدّور الذي تلعبه في بعث المشروع الحضاري والنّهوض بالقيم الإنسانية داخل الوطن وترسيخ الفكر الديمقراطي وإشاعة الحرية والمساواة بين المواطنين وسيادة القانون على الجميع، وذلك بتعلق المواطنين بوطنهم والولاء له، مجسدة في احترامهم للقانون والقيام بواجبات الوطن، وفي المقابل تقدم الطائفية أهم محددات الانتماء لدى الأشخاص، من خلال التعلق بالطائفة وفي أحيان كثيرة الولاء لرموزها، مما يحول دون ترقية الوطن واستقراره، ومن هنا يكون للموضوع أهمية علمية وعملية.

الأهمية العلمية:

_ كشف العلاقة بين فكرة المواطنة ومسألة الطائفية ومدى تأثير الانتماءات الطائفية في رسم معالم المواطنة، ومكانة الانتماء الطائفي لدى الجماعات إذا ما قورن بمكانة الانتماء العام قصد إيضاح معوقات المواطنة الأكثر خصوصية.

_ الوقوف على واقع الولاء الذي يتأثر بتعدد الطوائف التي تُعلي مصلحة الدائرة الضيقة على جميع المصالح الأخرى وإظهار أهميته للتعمق فيه وفهمه أكثر.

الأهمية العملية:

_ تتميز دراسة موضوع المواطنة والتعمّق فيها في إظهار الخصوصيات الحضارية والثقافية للجماعات المنطوية تحتها ومدى تحقيق أهدافها وكذا الالتزام تجاه الحقوق المفروضة عليها، والنظر إلى الأخذ بمكانة هذه الحقوق والواجبات التي قد تعلو في نظر أفراد هذه الطوائف على الالتزامات السيادية تجاه الدولة الأم، إذا ما أريدَ تجسيد المواطنة فعلا.

_ تهتم هذه الدراسة في نظرتها إلى المسألة الطائفية باعتبار أفرادها مواطنين عاديين دون الأخذ بالتوجهات السائدة لدى أفراد هذه الطوائف ومشاكلها الفئوية وإنما التركيز على التوجهات والقيم الوطنية لمعرفة كيف تؤثر هذه الأفكار المذهبية على مبدأ المواطنة، والتي كثيرا ما تعيق إمكانية تجسيده على أرض الواقع.

أهداف الدراسة:

إن المراد من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثر فكرة المواطنة بتعدد الانتماءات الطائفية وما ينتج عنها من تعدد في الولاءات، لتقديم صورة قد تساعد في مواجهتها وإمكانية توظيفها في تجسيد فكرة المواطنة وذلك بأخذها للقيم العليا فوق الاعتبارات الجزئية من خلال العناصر التالية:

_ التعرف على معنى المواطنة في النموذج الغربي المعاصر والخيارات العربية المطروحة قصد بلوغه.

_ التطرق إلى مفهوم الطائفية والسمات الكامنة وراء تعنت أبناء الطوائف لمذاهبهم وأفكارهم بصورة عامة وعلاقة المواطنة بذلك.

_ التعرف على الانعكاسات الثقافية والسياسية والاجتماعية للطائفية.

_ الوقوف على أهم الأحزاب السياسية والمذاهب الطائفية في لبنان.

_ إبراز مدى تأثر مبدأ المواطنة بالمسألة الطائفية في لبنان.

_ إبراز دور الفاعلين في التنشئة الطائفية وما مدى إمكانية توظيفهم للصالح العام.

_ وضع تصور عام وشامل للمسألة الطائفية في لبنان، وإمكانية العبور نحو الدولة المدنية.

أدبيات الدراسة:

لقد سبق تناول هذا الموضوع من طرف بعض الباحثين من خلال مجموعة من الكتب والرسائل الجامعية إلا أنها لم تجمع بين الطائفية والمواطنة، فنجد منها ما تناول الطائفية على حدا ونجد كذلك ما تناول المواطنة من جهة أخرى، والدراسات التي أتيحت لنا والأقرب إلى موضوعنا هذا هي:

- دراسة خالد مرعب سنة 2010 في كتاب بعنوان: **مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي** عن دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ويتناول هذا الكتاب قضية بناء الدولة في لبنان، حيث يعالج الطائفية السياسية وعلاقتها بالفساد الإداري وقضايا الاقتصاد والاستثمار، كما تحدث عن الجانب الأمني وذكر بالحصر الأحداث التي عرفها جبل لبنان وكيف انعكست على بنية النظام السياسي في لبنان.

- دراسة برهان غليون (د.ت.ن) وجاءت في كتاب بعنوان: **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** عن دار سينا للنشر، والذي لم يتناول بلد بعينه وإنما ذهب في الحديث عن الأمة بين الإجماع القومي والعصبيات الذاتية، وتوزيع السلطة وتقسيم الجماعة في مقارنة بين التحديث في أوروبا وفي المشرق، وكذلك تأثير النزاع الطائفي على وحدة السلطة والجماعة بصفة عامة، ثم قدم موادا نظرية لفهم المجتمع الطائفي كالأمة والجماعة والإجماع الثقافي والإجماع السياسي.

- دراسة لمجموعة من الباحثين بتحرير جاك.أ.قبانجي سنة 2009 بعنوان: **إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان** عن دار الفارابي ببيروت، وأستُهلت بمفهوم المواطنة في التجربة الغربية والتجربة اللبنانية الذي يعيقه التعدد الطائفي، ثم الدخول في الحديث عن تنمية القدرات في لبنان والكفاءات العلمية التي تعاني لبنان من هجرتها إلى الخارج، والسمات المسيطرة في لبنان التي فرضت واقعا مغايرا لمدنية الدولة ومركزية السلطة أين ظهرت جماعات قوية في مواجهة دولة ضعيفة.

- دراسة ألبير داغر سنة 2012 وجاءت في كتاب بعنوان: **أزمة بناء الدولة في لبنان** عن دار الطليعة للطباعة والنشر ببيروت، ويتناول هذا الكتاب أسباب فشل النظام السياسي في لبنان وتجاوز الولاءات الطائفية، ويُرجع الكاتب ذلك إلى القيادات التي لم تستطع أن تتنصل من ولاءاتها الطائفية فهي تراهن على القوى الخارجية من أجل تعزيز مواقعها في الداخل، ويلمح الكاتب إلى أهمية الدولة وما يمكن أن تقدمه للبنان.

- دراسة نوال بوضياف 2009 تحت عنوان: **إدارة الصراعات الطائفية: محاولة لفهم وتفسير الحرب الأهلية في لبنان، 1975- 1990**، أطروحة دكتوراه غير منشورة عن جامعة الجزائر، والتي اهتمت بتجربة الحرب الأهلية في لبنان كنموذج لعدة طوائف موزعة عبر العالم، حيث بيّنت أن مسألة الطائفية يمكن أن توظف كوسيلة للتطرف واستخدام العنف، ومحاولة تفسير لماذا لجأت تلك الأطراف إلى إدارة معينة للنزاع دون غيرها.

- دراسة الهادي دوش 2008 تحت عنوان: **المواطنة ومسألة الأقليات: دراسة تحليلية نظرية**، رسالة ماجستير غير منشورة عن جامعة الجزائر، والتي أظهر صاحبها كيف تساهم المواطنة في تحقيق الانسجام بين الأقلية والأغلبية والانطلاق في ذلك من مضامين مفهوم المواطنة، والأخذ بأن أفراد الأقلية هم جماعة من سكان الدولة كبقية المواطنين، إلا فيما يخص بعض الصفات العرقية والثقافية التي تضعهم أحيانا في زاوية الوطن الهامشية.

إشكالية الدراسة:

تدفع فكرة المواطنة بالأفراد نحو التعلق بالوطن وأخذه فوق كل اعتبار، وعلى العكس من ذلك تقوم مسألة الطائفية على كثرة المذاهب والمرجعيات الدينية وهو ما يأتي بتعدد الولاءات والتي كثيرا ما تكون على حساب الولاء العام، وخاصة إذا وجد أفراد طائفة معينة أن الحاكم لا ينتمي لهذه المجموعة فيكون الأخذ بقراراته ليس بنفس الدرجة التي تؤخذ بها قرارات المشايخ والمراجع الدينية التي ينتمون إلى مذاهبها، وفي بلد كلبنان والذي يعرف العديد من الطوائف الدينية والمذهبية، تلعب هذه الطوائف دورا في جميع مجالات الحياة المختلفة وتبنى جميع القرارات المتخذة في هذا البلد في أغلب الأحيان بخلفية طائفية، ومن هذا المنطلق ولفهم واقع الحال أكثر يتحتم أن تكون فحوى هذه الدراسة تصب في الإجابة على الإشكال التالي:

إلى أي مدى تتأثر فكرة المواطنة بالمسألة الطائفية من خلال الواقع اللبناني؟

وللإجابة على الإشكال السابق يتحتم علينا المرور بمجموعة من الأسئلة الفرعية:

_ ما مفهوم المواطنة؟ وكيف هي أبعادها الثقافية والسياسية والاجتماعية؟

_ كيف تكون ثقافة الإجماع الوطني في المجتمع الطائفي اللبناني؟

_ إلى أي مدى تؤثر الطائفية على الأداء السياسي في البلد؟

_ كيف تؤثر الطائفية على جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الأسئلة السابقة نطرح مجموعة من الفرضيات تساعد في فهم الموضوع وتحدد المسار العملي له وهي:

_ التمادي في الوفاء والتعلق بالطائفة يهدد الانتماء الوطني.

_ التعدد الطائفي ليس مشكل في حد ذاته بل المشكلة في طريقة إدارة هذا التنوع.

_ يكون إعلاء أولوية الطائفة في العملية التنموية عائقا أمام القيام بتنمية حقيقية.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن التطرق لموضوع المواطنة والطائفية في شتى أبعادها وإعطاء تفسيرات علمية وموضوعية تنطلق من الواقع كممارسة وصولا إلى نتائج واستنتاجات واضحة وهادفة يقتضي استخدام عدة مناهج من بينها:

المنهج الوصفي**:** تستدعي هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي للإحاطة بالموضوع وتشخيصه، حيث يعتبر هذا المنهج أسلوبا من أساليب التحليل والتفسير بشكل علمي ومنظم للظاهرة المدروسة ووصفها وجمع المعلومات وتحديد المشكلة وتقويم الظاهرة والقيام بمقارنة الظواهر،[1] وهو ما تتطلبه هذه الدراسة لما تحتاجه من تحليل وتفسير لفهم ظاهرة الطائفية أكثر.

[1] عمار بوحوش، محمد ذنيبات: مناهج البحث العلمي :أسس وأساليب. ط1، الأردن: مكتبة المنار، 1989، ص128.

المنهج التاريخي: للوقوف على كيفية تبلور فكرة المواطنة عبر مراحلها التاريخية والتي ارتبطت بالممارسة والديمقراطية وكذا مفهوم الطائفية المرتبط بمفاهيم فكرية واجتماعية متواترة، يمكن استخدام هذا المنهج الذي يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات, فهو لا يكتفي بسرد الحقائق والوقائع ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكّم في ميلاد الظواهر واندثارها ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك.[1]

منهج دراسة الحالة: والذي على أساسه يتم التعمق في دراسة وحدة سواء كانت فردا أو منظمة أو نظاما، قصد الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء هذه الوحدة،[2] وهو ما سنعرفه من تأثير للطائفية على فكرة المواطنة من خلال الوقوف على النموذج اللبناني الذي يعرف التنوع الطائفي وذلك بإبراز العلاقات بين الطوائف المختلفة ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية.

الإطار النظري:

إن طبيعة الدراسة تفرض إتباع مجموعة من النظريات والمقاربات والتي تحدد طبيعة الدراسة من الناحية النظرية لذلك فإن دراسة المواطنة والطائفية تفرض علينا اعتماد:

النظرية التفاعلية الرمزية**:** حيث تنطلق هذه النظرية والتي جاء بها **جورج هيربرت وبلومر وفيكتور،** من أن الحياة الاجتماعية هي حصيلة التفاعلات التي تقوم بين مختلف الأفراد والجماعات والمؤسسات، وهي تضع تفسيرا مفصلا للأساس الاجتماعي المعرفي للعضوية في الجماعة وهذا ما ينطبق على المسألة الطائفية إذ أنها تقدم كتل اجتماعية متباينة داخل المجتمع، فهي تقوم على فكرة إلغاء الذات وتقديم الهوية المشتركة، وعلى هذا تقدم هذه النظرية التمييز للجماعة الإثنية باعتباره يرتبط بـ :[3]

- درجة توحيد الجماعات مع الجماعة الوطنية.
- بروز التصنيف الاجتماعي المرتبط بتلك الجماعات.
- أهمية درجة المقارنة من حيث القرب أو البعد بين تلك الجماعات والجماعة الوطنية.

نظرية التبادل الاجتماعي: ظهرت هذه النظرية على إثر كتابات **كيلي وثيبوت** حيث تكمن أهمية هذه النظرية في ضرورة تحقيق الموازنة بين ما يعطيه الفرد أو الجماعة للمجتمع وما يؤخذ منه أو من الجماعة وهو ما يقود إلى العدالة التوزيعية ومن خلاله يحصل تعميق العلاقات الاجتماعية وتوطيدها فهي تقوم على تقديم الواجبات قبل المطالبة بالحقوق، وهذا هو جوهر فكرة المواطنة أي أن اختلال التوازن بين مبدأ الأخذ والعطاء سيؤدي إلى توتر العلاقات

---

[1] محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم ـ المناهج ـ الاقترابات ـ الأدوات. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997، ص56.

[2] **نفس المرجع،** ص87.

[3] أحمد زايد: سيكولوجية العلاقات بين الجماعات: قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات. الكويت: شركة مطابع المجموعة الدولية. 2006, ص16-20.

وانقطاعها كما أن مبدأ الموازنة بين الحقوق والواجبات لا يقتصر على المجالات المادية لكن يتعداها إلى الجوانب القيمية والروحية.[1]

المقاربة النسقية: تأتي هذه النظرية تحت محور الاتجاهات السلوكية التي سعت لمسايرة مناهج العلوم الطبيعية ويعود السبق إلى عالم السياسة الأمريكية **ديفيد أستون** في تطوير هذه المقاربة وإدخالها إلى علم السياسة، حيث شبه أستون السلوك السياسي وقارنه بالعمليات الوظيفية للكائن الحي, فالكيانات الاجتماعية وفقا لهذه المقاربة يمكن أن تأخذ شكل النظام لأنها تمثل مجموعة من الكيانات يسعى كل واحد منها للحفاظ على ذاته بواسطة مجموعة من العمليات المختلفة، وهذا ما تمثله الطوائف داخل البلد الواحد فهي دائما في تفاعل وحركية للضغط على النظام من أجل تحقيق مكاسب محددة، فالإطار التحليلي للظاهرة السياسية في مجمله كما تراه هذه المدرسة هو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات المتوجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، وتبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي الانطلاق والنهاية.

هيكلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة نظرا لطبيعة الموضوع مبنية على ثلاثة محاور رئيسية وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: والذي جاء تحت عنوان: **الإطار المفاهيمي للمواطنة والطائفية** وقد خصص للوقوف على معنى المواطنة أكثر والعلاقة بينه وبين الديمقراطية نظرا لتداخل المفهومين والأهمية الكبيرة التي تلعبها المواطنة في دعم المشروع الديمقراطي، والتطرق إلى طبيعة المواطنة عند الغرب أصحاب النموذج المثالي والعرب الساعين للوصول إلى مواطنة صالحة مرورا في ذلك على أهم منظري الطرفين من القدامى وأصحاب الفكر المعاصر، وكذلك التعرف على معنى الطائفية والسمات التي تتصف بها لمعرفة حقيقة التصلب والتعنت لدى هذه الجماعات، ومعرفة كذلك كيف تشكّلت هذه الطوائف فقهياً وسياسياً.

الفصل الثاني: والذي جاء تحت عنوان: **الطائفية وأزمة بناء الدولة الوطنية** تم في هذا الفصل التعرف على أبعاد المواطنة المختلفة ومدى تأثرها بالطائفية التي تقف عائقا أمام بناء الدولة الوطنية، وفي هذا تم تناول فكرة الهوية والانتماء كيف تكون في ظل دولة المواطنة وكيف تصبح إذا ما حلت الطائفية بالبلد، وكذلك الحديث عن المشاركة السياسية الفعالة التي تساعد على بناء الدولة الوطنية وكيف تعيق الطائفية ذلك، كما تم التطرق كذلك إلى إمكانية القيام بتنمية متوازنة تدعم المشروع النهضوي وذلك عندما يكون المجتمع تحكمه قيم المواطنة، وصعوبة بلوغه حين تتوقف جل القرارات المتخذة في البلد على نحو يأخذ بالرؤية الضيقة في نظرته وتصرفاته بعيدا عن الكفاءات الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث: جاء هذا الفصل بعنوان: **الواقع الطائفي ودولة المواطنة - دراسة حالة لبنان** - والذي بُدء بإلقاء نظرة تاريخية حول التطور التاريخي للبلد لمعرفة بعض الخلفيات التاريخية التي لازالت عالقة، مرورا باتفاق الطائف الذي يعد محطة مهمة في تاريخ هذا البلد

1 إحسان محمد الحسن: النظريات الاجتماعية المتقدمة. عمان الأردن: دار وائل للنشر. 2005, ص183.

فجل القرارات المتخذة اليوم في لبنان تُستقى من هذا الاتفاق، وكذلك التعرف على واقع الحال أو ما هو عليه البلد من مؤسسات رسمية وأحزاب سياسية وطوائف دينية، كأرضية لمعرفة أبعاد المواطنة في لبنان والتحديات التي تواجهها، من خلال الوقوف على المناخ الثقافي والعمل السياسي والسلوك الاجتماعي في لبنان، وتقديم آفاق لتخطي هذا الوضع، وفي الأخير تضمن هذا الفصل نظرة استشرافية لإمكانية الوصول إلى الدولة العادلة التي تجمع الكل تحت طياتها رغم التباين الظاهر، والاستعانة في ذلك ببعض الآراء.

وقبل الدخول في الموضوع أود الإشارة إلى أن طبيعة الموضوع فرضت نوعا من **الصعوبات التي واجهت البحث** وأهمها ذاتية الطرح، فكثيرا ما تجد كتابات تبدو للوهلة الأولى قيّمة إلا أنه عند التعمق فيها تجد أن أصحابها لم يتخلصوا في طرحهم من تبني الفكر الطائفي، فجل الكتابات في هذا المجال يذهب أصحابها إلى الدفاع عن أراء أو خيارات مذهبية أو طائفية، وهو ما دفع بي نحو التركيز عن الطروحات الأكثر أكاديمية وموضوعية، فنظرا للاختلافات الحاصلة قد تجد المعلومة الواحدة مطروحة على أكثر من نحو في حالات كثيرة.

وكذلك فيما يخص الطائفية في جانبها النظري فهي لم تحض باهتمام متميز، فقليلة هي الدراسات النظرية التي تناولت موضوع الطائفية، على عكس موضوع المواطنة الذي قيل في شأنه الكثير.


الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للمواطنة والطائفية

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم السياسية الحديثة التي تبلورت في إطار التطور التاريخي للممارسات الديمقراطية منذ العصور الأولى للظهور الديمقراطي إلى الوقت المعاصر، وأخذ مفهوم المواطنة عدة منحنيات في عملية تشكله من حيث الجدال الفكري المطروح حول النظر إلى فكرة المواطنة وكذلك على الصعيد الممارساتي بسبب اختلاف البيئات المتعددة كتلك التي تعد مهدا لفكرة المواطنة وكذلك الدول الوافدة إليها، بالموازاة مع تباين فكري واضح في النظر إلى فكرة المواطنة نابع من طبيعة التكوين الذي يبينه الانتماء إلى المدارس المختلفة، وظهرت أزمة المفاهيم والتصورات التي رافقت عملية التكوين وبلورة المفهوم هذه، بالإضافة إلى مجموعة من العراقيل يمكن أن تقف عارضا أمام تجسيد مواطنة حقيقية تلعب فيها الأنظمة السياسية والشعوب دورا بارزا على حد سواء، فقيمة المواطنة تأتي من خلال مجموعة القيم التي تحملها، وكثيرا ما تكون هناك بعض العوامل المختلفة تهدد ركنا من هذه الأركان كما يمكن أن تتهدد فكرة المواطنة على صعيد كل هذه القيم، وهو ما قد تفعله الطائفية بالمجتمع الذي تتشبث بنسيجه الاجتماعي وتسيطر على ذهنيات أفراده وتدخل إلى مؤسساته الرسمية، فدراسة طبيعة المواطنة في أي بلد تستدعي معرفة معنى المواطنة أولا وإن كان البحث عن مدى تأثرها بالمسألة الطائفية يفرض علينا كذلك أن نعرف معنى الطائفية.

لذلك سيتناول هذا الفصل مفهوم المواطنة وكيف تبلور المفهوم من خلال النظرة الغربية القديمة والحديثة للمفهوم والنظرة العربية، وكذلك التطرق إلى مفهوم الطائفية وأهم سماتها ومسار تشكلها فقهيا وسياسيا.

المبحث الأول: **مفهوم المواطنة وعلاقته بالديمقراطية**

المطلب الأول: **مفهوم المواطنة**

الفرع الأول: **تعريف المواطنة لغة**

يعود أصل كلمة "مواطنة" ومدلولها إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة وكانت الكلمة تدل على الدولة المدينة اليونانية (polis) [1] وفي اللغة العربية جاء في لسان العرب أن المواطنة والمواطن مأخوذة من كلمة الوطن وهو المنزل الذي يقيم فيه الشخص ويعني "موطن الإنسان ومحله"، ويقال وطن يطن وطنا أي أقام به، وتوطن البلد أي اتخذه وطنا وجمع الوطن هي أوطان والوطن يدل على استقرار الفرد فيه أكثر من الموطن والذي يعني المحطة[2] كما جاء لفظه في القرآن الكريم "لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي **مَوَاطِنَ** كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ"،[3] ويقال أوطان الغنم ومرابضها وهو المكان الذي تسكنه وتألفه وتأوي إليه بمحض إرادتها، وكذلك الإنسان ينزع إلى المكان الذي عاش فيه، فالناس ينسبون إلى أوطانهم ويتفاخرون بها.[4]

والمعنى اللغوي للفظ المواطنة يرجع في اشتقاقه إلى لفظ "الوطن"، وهو المكان الذي ينسب إليه الشخص، ومنه أصبح كل شخص ينسب إلى وطن معين على خلاف الشخص الآخر، فيقال مواطن جزائري ومواطن سوري وغيرها فهو بذلك يدل على الانتساب، إلا أنه في المقابل يرى بعض أهل اللغة عدم دلالة هذا اللفظ على مفهومه الحديث إذ أن "واطن" في اللغة العربية تعني الموافقة، فوطنت فلانا تعني وافقت مراده، وبهذا تصبح المواطنة هي الموافقة وتكون بعيدة عن تأدية المعنى الصحيح للمفهوم المتضمن معنى من القيم، لكن في المقابل يرى آخرون من أهل اللغة المعاصرين إمكانية بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر بمعنى المعايشة في وطن واحد من لفظة المواطنة المشتقة من الفعل "واطن" لا من الفعل "وطن"، فواطن فلان فلانا يعني عاش معه في وطن واحد،[5] وهنا يمكن أن تؤدي لفظة المواطنة المعنى المراد لها وهو العيش في وطن ما.

وتستعمل كلمة المواطنة في اللغة العربية كترجمة للكلمة الفرنسية "citoyenneté" المشتقة من كلمة "مدينة" وهي "cité" وفي اللغة الانجليزية من الكلمة الانجليزية "citizenship" المشتقة من كلمة "المواطن" وهي "Citizen" وهي تركز على الفرد وهو وحدة الحيوية الاقتصادية، بينما تركز كلمة المواطنة في معناها العربي على الانتماء الذي يشترك فيه الأفراد، فنجد أن الجماعة لا الفرد هو محور اللفظة العربية، بينما اللفظة الغربية تحمل تميزا إلى المدن لا نجده في اللفظة العربية التي لا تميز بين مدينة وريف،[6] فتحمل لفظة المواطنة في استعمالها الغربي نوعا من الإشارة إلى التمدن أو حياة المدينة، أما استعمالها في اللغة العربية فهو إستيحاء من الفرد، وذلك راجع إلى الكتابات القديمة التي لم تعرف فيها حياة

---

[1] عبد الجليل أبو المجد: مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي. المغرب: إفريقيا الشرق، 2010، ص11.

[2] ابن منظور: لسان العرب. بيروت: دار صادر، 1997، ص460.

[3] سورة التوبة، الآية 25.

[4] عبد الرحمان بن زيد الزنيدي: فلسفة المواطنة. (د .ب. ن)، (د. ت. ن)، ص5.

[5] عبد الرحمان بن زيد الزنيدي، **المرجع السابق**، ص6.

[6] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: المواطنة والنوع الاجتماعي: دراسة نظرية. الأمم المتحدة، 2001.

العرب المدينة بمفهومها الحديث، أما ما تعرفه الكتابات العربية المعاصرة تنطلق في التأريخ لفكرة المواطنة بمعناها السياسي الحديث من أعمال العلامة **رافع رفاعة الطهطاوي**، وذلك باعتباره أول من استخدم مصطلح المواطن بمعناه المدني والسياسي الحديث وقد جاء في كتاباته "ابن الوطن" و"الوطني" و"الوطنية".[1] فالمواطنة في استعمالها اللغوي تأتي من الوطن وهي انتساب الشخص إلى وطن ما.

الفرع الثاني: **التعريف الاصطلاحي للمواطنة**

المواطنة مفهوم قانوني وتاريخي، فهو قانوني لأنه يرتبط بالمواطن ككائن اجتماعي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى وطن معين مع الالتزام بالواجبات العامة، فهي علاقة الفرد بالدولة يحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه، وتحيل المواطنة باعتبارها مفهوم قانوني إلى شرطين:

- **الدولة الوطنية**: وما يتبع ذلك من إقامة مجتمع عصري يقوم على إرادة العيش المشترك بين مواطنيه.
- **النظام الديمقراطي**: وركائزه الأساسية المتعلقة بالتوازن بين الحقوق والواجبات العامة.

كما تعد المواطنة كذلك مفهوم تاريخي له جذوره التاريخية والاجتماعية، وقد اكتسب هذا المفهوم دلالات مختلفة نتيجة ارتباطه بتطور الجماعة السياسية في الغرب وفي تطوره هذا ارتبط أساسا بقيم الحرية والمساواة والمشاركة السياسية،[2] وتختلف المواطنة عن الوطنية* لأن الوطنية تحمل إشارة واضحة إلى مشاعر الحب والارتباط وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية، بينما المواطنة هي صفة لصيقة بالمواطن تحدد حقوقه وواجباته اتجاه الوطن، وعلى هذا النحو عرفها **أحمد شمس الدين**" بأنها تعني بمفهومها الواسع الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة وواجباته تجاهها"،[3] حيث ركز في تعريفه هذا على العلاقة بين الفرد والدولة على أن يكون هذا الرابط هو الأسمى على غيره من الروابط كرابط العشيرة والطائفة وغيرها من الروابط الأخرى.

وجاء تعريف المواطنة في قاموس علم الاجتماع "بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي – دولة - ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول – المواطن- الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية وتتحرر هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة"،[4] فالنظرة الاجتماعية تركز على المواطنة من خلال العلاقة الاجتماعية التي تربط بين الفرد والنظام السياسي وتبادل الأدوار بين طرفي العلاقة هذه إذ على الفرد الولاء وعلى النظام السياسي الحماية، وحاول المنظور الاجتماعي أن لا يحرم أي طرف من شقي العلاقة هذه، بحيث تضمن الدولة للمواطن حقوقه التي منحها له القانون في حين يكون عليه الطاعة والولاء وأن لا يصدر عليه سلوك عدواني يسيء إلى عمل أجهزة الدولة.

---

[1] عبد الجليل أبو المجد: مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي. **مرجع سابق**، ص13.

[2] عبد الجليل أبو المجد، **مرجع سابق**، ص15.

* يقول في ذلك سليم حداد: "بأن الوطنية تخلق تضامنا في الواجبات والمواطنة تعطي حقوقا" أنظر: سليم حداد: بؤس الديمقراطية: إشكالات. ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص23.

[3] حنان مراد: أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري. مجلة بسكرة، ص 543.

[4] عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1995، ص56.

أما من منظور علماء النفس فقد عرفت المواطنة على "أنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية"،[1] فنجد أن النظرة النفسية تركز على الجانب الوجداني الذي يحوز في نفس المواطن تجاه الوطن باعتباره مصدر لتلبية الرغبات الاجتماعية والأمنية، وتعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة على أنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن"،[2] والتعريف العربي يشير إلى الشعور بالارتباط إلى الوطن ولم يشر إلى أي رابطة قانونية أو المجال الذي يمكن أن يمارس فيه الفرد حرياته كما أن الانتماء نفسه إلى الوطن أو الأمة يشير إلى معنى المواطنة.

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها "علاقة بين الفرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة"،[3] وهي تعني بذلك الحقوق والواجبات المتبادلة بين الفرد والدولة في إطار ما يحدده القانون، وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة citizenship "هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم"، أي هي الرابطة التي يصبح بموجبها الفرد يتمتع بالانتساب إلى بلد معين ولم يغفل التعريف هنا الأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي حيث يعد الأفراد الذين ينتمون إليها مواطنون وتكون مواطنتهم على مستوى هذا الإقليم، وتعرف موسوعة كولير الأمريكية المواطنة citizenship " بأنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا".[4]

ويبدو من خلال هذه الموسوعات الثلاثة أنه في الدولة الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة، وهذا ما يغيب في الدول الغير ديمقراطية، التي لم تتجسد فيها المواطنة من خلال القيم التي تحملها، ولا يمكن أن تكون هناك مواطنة إلا إذا كانت هناك مجموعة من السمات تظهر في المجتمع، وتطرح دراسة حديثة حول مقومات المواطنة رؤية تتلخص في مجموعة من القيم يجب أن تسود في المجتمع كي تكون هناك مواطنة وهي كما يلي:[5]

- المواطنة تجسيد لنوع من الشعب يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع.
- من أجل تجسيد المواطنة في الواقع على القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة.

وبما أن المواطنة تشير إلى ارتباط وعي الإنسان بوجوده داخل وطنه فإننا نجد في بعض الكتابات العربية – خاصة عند مفكري الشرق العربي – استخدمت كلمة المواطنية والتي تعني

---

[1] حنان مراد: **مرجع سابق**، ص543.

[2] الموسوعة العربية العالمية. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1996، ص311.

[3] بسام محمد أبو حشيش: دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة. مجلة جامعة الأقصى: سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، 2010، ص259.

[4] علي خليفة الكواري: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر2001، ص30.

[5] **نفس المرجع**، ص31.

الوضعية القانونية التي يتخذ الفرد بفضلها ماهيته كانسان سياسي،[1] وهناك من يرى أن المواطنة فعل يقوم فوق ذلك على التفاعل مثلما في ذلك مثل المدافعة والمسامحة والمقاومة والمناقشة والمجالسة... أما المواطنية فهي صفة كقولنا التربية الوطنية أو الروح المواطنية،[2] ومن هنا نجد أن التعريفات التي تناولت المواطنة تتفق على أنها العلاقة بين الفرد والدولة التي ينتمي إليها إلا أنها تتفاوت أحيانا في تفسير طبيعة هذه العلاقة إذ يذهب كل طرف في التأكيد على جانب من جوانب هذه العلاقة وفق تصورات وتطلعات كل طرف، ويبقى الجدل القائم يكمن في ما مدى إن حملت هذه اللفظة المعنى الغربي المراد منها عند دخولها للعرب؟ أم أنها لم توفي ذلك؟

ويأتي على رأس من يرون أن الترجمة العربية تثير إشكاليات **هيثم مناع**، الذي يشير إلى أن الدخول السهل لكلمة المواطنة في اللغة العربية قلما جعل كلمة المواطنة تستعمل في الوعي أو اللاوعي الجماعي بالمعنى العميق لها وغالبا ما انحصر معناها في ذهن القائل والسامع بأبناء الوطن،[3] وهذا ما غيّب عن الواقع وأبعد عن الذهن ضرورة الحديث عن مفهوم المواطنة وأهميته في بناء وعي حضاري إنساني جديد يسهم في تجاوز المجتمع العضوي إلى المجتمع المدني والحق المطلق إلى حقوق الإنسان، وعلى العكس من هذا يرى **علي الخليفة الكواري** بأن الترجمة العربية لمصطلح - citizenship - يمكن اعتبارها ترجمة مقبولة وموفقة ويرى أن أغلبية الباحثين والمفكرين العرب يعبرون بأحسن تعبير عن مضمون - citizenship - مثل كتاب **خالد محمد خالد** "مواطنون لا رعايا" وكتاب **فهمي هويدي** "مواطنون لا ذميون" فهي قد نجحت بإيصال المعنى.[4]

والمواطنة تعني من المنظور النفسي والاجتماعي "الانتماء" أو وعي المواطن إلى كيان محدد الملامح هو "الوطن"، وتعني من المنظور السياسي "المشاركة" فالمواطن من هذا المنظور هو ناشط سياسي يشارك بفاعلية،[5] وبذلك يكون للمواطنة عدة أبعاد وهي البعد **الثقافي** والبعد **السياسي** والبعد **الاجتماعي والاقتصادي**،[6] وفي مفهومها كثيرا ما ترتبط المواطنة بالحرية واحترام حقوق المواطن وإبداء حرية الرأي وخاصة الحقوق السياسية منها في اختيار الأفراد من يحكمهم وكيف يحكمهم، كما يمكن للمواطن في ظل المواطنة أن يتقلد المناصب إلا ما حرمته منه الكفاءة التي يمتلكها وفي ظل هذه الحريات التي تسعى المواطنة إلى ترسيخها، تكون قريبة المعنى من الديمقراطية حيث ظهر جدل كبير حول العلاقة بين المواطنة والديمقراطية ومنه يجب الوقوف على معنى الديمقراطية والعلاقة بينها وبين المواطنة.

---

[1] شبل بدران: مفهوم المواطنة. القاهرة: الهلال، العدد الأول، 2006، ص85.

[2] عدنان الأمين وآخرون: إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان.ط1، بيروت: دار الفارابي، 2009، ص19.

[3] علي خليفة الكواري، **مرجع سابق**، ص33.

[4] **نفس المرجع**، ص34-35.

[5] نصر الدين السيد: ثقافة الدولة المدنية. ط1، القاهرة: دار العين للنشر، 2012، ص39.

[6] **نفس المرجع**، ص41.

المطلب الثاني: **جدلية العلاقة بين المواطنة والديمقراطية**

الفرع الأول: **مفهوم الديمقراطية**

يعتبر مفهوم الديمقراطية مفهوما واسعا ساهم في إثرائه الكثير من المفكرين والسياسيين عبر عقود طويلة من الزمن وفق إطار يجمع في داخله العديد من التيارات الفكرية التي تتفق في بعض الخطوط العامة وتختلف في بعض التفاصيل، وهذا ما عبر عنه أحد كبار الباحثين " ليس مفهوم الديمقراطية مفهوما علميا يمكن تعريفه تعريفا دقيقا، بل تعبير الديمقراطية هو لفظ لغوي مائع"،[1] بينما يذهب البعض إلى أن عدم وجود تعريف جامع للديمقراطية صالح لكل زمان ومكان لا يعني بأي حال من الأحوال أن الديمقراطية شيء هلامي غامض غير محدد المعالم والصفات، فالديمقراطية لها ثوابت تتجلى اليوم في مبادئ ومؤسسات وآليات وضمانات الدستور الديمقراطي كما أن للديمقراطية قيما تتمثل في الحرية والمساواة والعدل والتسامح تفرض ضرورة قبول الآخر والتعامل معه على قدم المساواة.

أولا: تعريف الديمقراطية

تعود كلمة الديمقراطية في الدلالة اللغوية إلى أصل يوناني مكون من شقين أحدهما demos وتعني الشعب والشق الثاني crates وتعني حكم أو سلطة وبذلك يعني مجمل الكلمة "حكم الشعب"،[2] أي أن يكون الشعب هو صاحب السلطة، ورغم قدم هذا التعريف وتطور مفهوم الديمقراطية عبر فترات الزمن المتلاحقة إلا أنه بقي مرجع تصب فيه جميع المفاهيم الحديثة وذلك من خلال العودة إلى فكرة الشعب صاحب السلطة وما ينجم عنها من حريات وممارسات مختلفة، وتشير النظرية السياسية الكلاسيكية إلى أن الديمقراطية شكلا من أشكال الحكم إلى جانب الحكم الفردي والاوليغارشية،* ويعد **مونتيسكيو** أول من دعا إلى فصل السلطات،[3] وذلك بالدعوة إلى جعل كل هيئة من الهيئات الحكومية الثلاث تتقيد بوظيفة محددة دون تدخل في عمل الهيئات الأخرى، مما يؤدي إلى ضمان حقوق المواطنين واحترام حرياتهم.

---

[1] عبد الجليل أبو المجد: مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي. **مرجع سابق**، ص14.

[2] فايز الربيع: الديمقراطية بين التأصيل النظري والمقاربة السياسية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص25.

*" يقوم الحكم الفردي lamonocratie على تركز السلطة في يد شخص واحد وتكون هذه السلطة مطلقة أو محدودة عن طريق توريث الحكم لشخص واحد أو محدودة ببعض القوانين المكتوبة ضمن دستور يحدد مجالات ممارسة السلطة وتأخذ شكل المملكة أو الإمبراطورية أو الإمارة ويكون الحاكم ضمن هذا الشكل هو الملك أو الإمبراطور أو الأمير أما الاوليغارشية l'oligarchie فتشير إلى شكل من الحكم تمارس فيه السلطة من طرف الطبقة الغنية". أنظر:

Malic ktambedou: de la démocratie، editions de la raddho، dakar ، avril 2006، p7-8.

[3] رأفت دسوقي: هيمنة السلطة التنفيذية على أعمال البرلمان. الإسكندرية: منشأة المعارف،(د.ت.ن) ص 50-55.

ثانيا: أشكال الديمقراطية

بعد قيام أنظمة ديمقراطية في الغرب عرفت كلمة الديمقراطية دخولها إلى اللغة العربية في أواخر القرن التاسع عشر وذلك بعد نجاح الثورة الأمريكية 1776 والثورة الفرنسية 1789،[1] فنجد أن **علي خليفة الكواري** مثلا يرى أنها "عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة"،[2] فقد حاول العرب جاهدين إلى بلوغ مستويات متقدمة من الحياة في كنف الديمقراطية بالنسبة للمحكومين من خلال الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، وفي المقابل يعمد الحكام إلى تبرير سلوكاتهم بأنها تراعي قيم الديمقراطية لما رأوه من دعوة عالمية لتبني الخيار الديمقراطي، إلا أن التجسيد الحقيقي للديمقراطية يتطلب تطبيق شكلا من أشكال الديمقراطية، والتي صنفت في شكلين مهمين وهما:[3]

- **الديمقراطية المباشرة**: direct democracy والتي يمارس فيها الشعب السلطة مباشرة دون وسيط وقد شاع هذا النوع من الحكم في أثينا، ويعتقد أن سكان أثينا كانوا تقريبا بين - 300000 - إلى - 400000 - نسمة يجتمعون في مكان واحد ويقومون بالتصويت على القرارات التي تهم المواطنين، ويعتبر **جون جاك روسو** أول من طورها ووضعها في إطارها النظري في كتابه العقد الاجتماعي سنة 1762 ضمن نظرية السيادة الشعبية أو الإرادة العامة،[4] ويرى أنها أفضل نظام لتطبيق سيادة الأمة بينما **فيبر** يرى أن إمكانية تجسيدها يكون في المجموعات المحلية ذات الحكم الضيق،[5] وهناك اليوم بعض الممارسات في الوقت الراهن للديمقراطية المباشرة مثل ما تقوم به بعض الوحدات السكنية في سويسرا.[6]
- **الديمقراطية غير المباشرة**: indirect democracy ويطلق عليها أحيانا الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، وتعني حكم الشعب بواسطة فئة أو هيئة منتخبة من طرف الشعب، وفي هذا النوع من الديمقراطية وهو الشائع حاليا في الدول الديمقراطية يقوم الشعب بانتخاب ممثلين ينوبون عنه في الحكم ويتمثل ذلك في انتخاب مجالس النواب والبرلمانات التي تقوم بتمثيل الشعب، وهناك إجماع على أن مظاهر الديمقراطية غير المباشرة هي: الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي والاقتراح الشعبي،[7] أما في الفكر السياسي المعاصر فتعددت تصنيفات الديمقراطية فهناك الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية الشعبية والديمقراطية البرجوازية وهناك أيضا من يقول بالديمقراطية الإسلامية على غرار الديمقراطية المسيحية وذلك باعتماد الإسلام كديانة قابلة للتأقلم مع المفاهيم الحديثة ومستلزمات العصر.[8]

---

[1] عصام سليمان: مدخل إلى علم السياسة. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، 1989، ص213.

[2] علي خليفة الكواري: مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية. بيروت: المستقبل العربي، عدد 168، فيفري 1993، ص27.

[3] صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني: الأنظمة السياسية. العراق: جامعة بغداد، 1991، ص26 -29.

[4] Malic ktambedou:p 12.

[5] PAPADOPOULOS yannis. Démocratic dirrecte. Pari : economica. 1998. P115.

[6] http://www.democrcy-international.org

[7] عبد الكريم علوان: النظم السياسية والقانون الدستوري. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص160.

[8] عبد الجليل أبو المجد: مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي. **مرجع سابق**، ص15.

ثالثا: مقومات الديمقراطية

لمّا تُحصر الديمقراطية في بعض الممارسات يفقدها ذلك معنا، فنجد مثلا **عبد المجيد جبار** يشير إلى أنه غالبا ما ينظر إلى الديمقراطية سوى من ثقب العملية الانتخابية وتعدد الترشيحات أو الاعتراف بحقوق المرأة أو طائفة ما أو حتى الخروج للشارع في مسيرات سلمية مطلبية أي تأسيسا على معايير معينة أو مؤشرات تقويمية دون النظر إلى حراكية المنطقة ودرجة نموها،[1] وتبنى الديمقراطية في الأساس على المقومات التالية:

- **المواطنة مصدر الحقوق والواجبات**: وهو مبدأ المواطنة المتساوية لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المذهب أو الجنس أو أي تمييز آخر.
- **الإقرار بأن الشعب هو مصدر السلطات**: ويبدأ هذا الإقرار خلال استيعاب معنى "لا سيادة لفرد ولا لقلة على الناس" والمنطق الديمقراطي في ذلك ينطلق من كون السلطة تتم ممارستها بإرادة بشرية، وهي أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، أي أن يباشر الشعب بنفسه جميع السلطات.[2]
- **الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي**: ويمثل الدستور الديمقراطي الحد الفاصل بين نظام الحكم الديمقراطي وغيره من نظم الحكم الأخرى، فالديمقراطية المعاصرة هي اليوم ممارسة تجري وفق شرعية دستور يرتكز على المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي كما يقيّم المؤسسات والآليات ويوفر الضمانات القانونية.
- **امتلاك مصادر ووسائل المشاركة الفعالة**: تتمثل في امتلاك المواطنين أفرادا وجماعات للحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي والتصرف الاجتماعي والفعل السياسي.
- **تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي**: ويمثل هذا البنية التحتية والإطار الثقافي والاجتماعي لممارستها، فيرى **لورنس شيكرنغ** "أن الخلافات بين مختلف الجماعات السياسية المتعارضة هو سعيها كلها لدمج الحرية والنظام في أفكارها"،[3] ويتم ذلك من خلال توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين أفرادا وجماعات من أجل المساهمة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم.

وحتى تتحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية تخضع للضبط الاجتماعي وتصبح معيارا أخلاقيا يوجه السلوك لابد من إزالة التعارض بينها وبين قيم وأخلاقيات المجتمع الذي وفدت إليه واستيعابها من ذلك المجتمع وتأصيلها في ثقافته، كي يسهل تجسيدها على أرض الواقع وذلك عندما تتحول القيم الديمقراطية إلى ممارسات فعلية وهو ما توفره المواطنة، فبين المواطنة والديمقراطية علاقة وطيدة وهو ما سنعرفه من خلال الفرع القادم.

الفرع الثاني: **علاقة المواطنة بالديمقراطية**

تتلازم الديمقراطية مع المواطنة وهي ضرورية لأن الديمقراطية تقوم على الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وهي بذلك تضمن الحقوق القانونية والسياسية لجميع مواطني بلد من البلدان بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية وغيرها، فالعلاقة بين المواطنة والديمقراطية علاقة عميقة وجوهرية، إذ أنه لا يمكن ممارسة الديمقراطية دون تطوير وتكريس المواطنة لأن المواطنة هي السبيل الوحيد لتكريس سيادة القانون والمساواة أمامه

---

[1] عبد المجيد جبار: المواطنة: مقاربات وممارسات التجربة الجزائرية. الجزائر: مجلة الوسيط الصادرة عن وزارة العلاقات مع البرلمان،2012، ص38.

[2] DUVERGER (Maurice)، *Institutions politiques et droit constitutionnel*، op. cit.، p. 93.

[3] لورنس شيكرنغ وآخرون: **المواطنة تسامى على اليمين واليسار**. مجموعة من المقالات جمعت في كتاب بعنوان: بناء مجتمع من المواطنين. ترجمة هشام عبد الله، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص259.

ومممارسة الحد الأدنى من الحقوق، فإذا كان المواطن ينتظر حقوقه السياسية بحكم كونه مواطنا يقدم واجبات مثل دفع الضرائب وغيرها، فإن الرعية لا تتوقع حقوقا سياسة وإنما التعامل بالحسنى والتسامح،[1] لذلك تكون المواطنة هي المنطلق للمطالبة بالديمقراطية بغرض الوصول إلى السلطة وتوسيع مفهوم المواطنة لأن الديمقراطية هي في الحقيقة حكم ممثلي الأغلبية بموجب القيم الديمقراطية وعلى رأسها المواطنة.

وفي هذا قد أكد **باتريك**[2] على المدخل الديمقراطي للمواطنة من خلال احترام المواطنين لحقوق الآخرين والدفاع عن حقوقهم وحقوق الآخرين، وأن يمارس المواطنون حقوقهم بحرية ويرى باتريك أن ممارسة هذه الحقوق تتمثل في ثلاثة أنواع،[3] مهارات **تفاعلية** وتشمل مهارات الاتصال والتعاون التي يحتاجها الفرد لممارسة العمل المدني والسياسي، ومهارة **المراقبة** بما فيها المهارات التي يحتاجها الفرد لمتابعة أعمال القادة السياسيين، وأخيرا مهارات **التأثير** والتي تتلخص في المهارات التي يحتاجها الفرد للتأثير في نتائج الحياة السياسية والمدنية، ويتألف النموذج الديمقراطي من المكونات التالية:

- المعرفة الوطنية.
- المهارات العقلية.
- مهارات المشاركة الوطنية.
- النظام المدني.

فاستخدام هذه المكونات يمكن أن يؤدي إلى تمكين المواطنين من فهم المبادئ والمفاهيم الديمقراطية بشكل عميق، بالإضافة إلى تقوية التزاماتهم واتخاذ القرارات بشأن قضايا الحياة المدنية والسياسية، ففي ظل غياب المواطنة يؤثر ذلك في العلاقة القائمة بين المواطنين والدولة الديمقراطية، فالديمقراطية تتعدى كونها غاية وهدفا إلى كونها وسيلة ومنهجا سياسيا ونظام حكم يساعد على تحقيق الأهداف الوطنية،[4] وفي عصرنا الحالي تشتق جملة من حقوق الفرد من خلال مواطنته وبذلك تكون الدولة الديمقراطية هي دولة المواطنين،* وتظل الإشكالية القائمة في المجتمعات الحديثة العهد بالديمقراطية هي كيف تعوّد الفرد أن يتصرف كمواطن وتعويد القوى السياسية أن تتبنى فعلا مفهوم المواطنة والمساواة أمام القانون، ما دامت المواطنة تعتبر وجها

---

[1] سلمى شاهين: المواطنة في عيون الصحافة المصرية. مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان2010. عن موقع:
arabs-for-democracy.com/democracy/pages/.../2122

2 خالد القرواني: الاتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة. فلسطين: جامعة القدس المفتوحة. عن موقع:
www.qou.edu/../khalidkerawani/r2-drkhalidker...traduire cette page

[3] **نفس المرجع**.

[4]مجموعة من الباحثين: الخليج العربي: نحو رؤية عربية لتعزيز المساعي الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص78.

* لأن الديمقراطية تحقق ميزتان أساسيتان وهما:

- اعتدال السلطة السيدة.
- مشاركة المحكومين في العمل الجماعي.

جان جاك شوفالييه: تاريخ الفكر السياسي: من الدولة القومية إلى الدولة الأممية. ط3، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002، ص179.

من أوجه السيادة، وفي المقابل تعتبر الديمقراطية أحد أساليب التفكير والقيادة التي تتضح في الممارسات والأقوال التي يرددها الفرد من خلال ثلاثة عناصر:[1]
- تقدير قدرات الفرد وإمكاناته مع مراعاة الفروق الفردية وتكافؤ الفرص والحرية الشخصية في التعبير عن الرأي في إطار النظام العام.
- أن يشعر الفرد بالحاجة إلى التفاهم والتعاون مع الغير وأن تتاح له الفرصة للنقد وتقبل نقد الآخرين بصدر رحب.
- إتباع الأسلوب العلمي في التفكير.

فالديمقراطية هي أسلوب لتدبير أمور الحكم وإدارة صراعاته بوسائل سلمية، وهي بذلك تتطلب لنجاحها واستمرارها انتشار ثقافة سياسية تعمق وترسخ قيم الديمقراطية الموجهة لسلوك المواطنين فلا يمكن بناء ديمقراطية دون وجود ثقافة يتشبع بها المجتمع، إضافة إلى التربية المتواصلة لترسيخها وكذلك التزام الحكام والمحكومين بمبدأ المسؤولية، والمواطنة تفترض في الحكومات والزعماء السياسيين المنتخبين تقديم حسابات للمواطنين، لأن مبدأ المسؤولية يشكل جوهر كل نسق ديمقراطي.[2]

وفي ذلك عبر بعض الباحثين عن أنماط مختلفة من المواطنة عبر انتقاء عينات تناولتها دراساتهم انطلاقا من عهود اليونان والرومان وصولا إلى عصرنا الراهن، وقد برزت خلالها أشكالا متنوعة في ممارسة المواطنة وكان من بين هذه الدراسات الأكثر شهرة وتأثيرا - المواطنة والطبقات الاجتماعية- من تأليف **ت- هـ- مارشال** والتي وضع من خلالها ثلاثة أشكال من المواطنة وهي:[3]

1 - **المدنية**: مثل المساواة أمام القانون.
2 - **السياسية**: التصويت على سبيل المثال.
3 - **الاجتماعية**: ونموذجها دولة الخدمات الاجتماعية.

وبما أن الديمقراطية آلية للحكم وأسلوبا حضاريا للتداول على السلطة سلميا وتدعم أن يساهم كل فرد في تدبير وتسير شؤون الدولة تجد أسسا في هذه الأشكال الثلاثة للمواطنة، لأن التصويت هو أحد دعائهم الديمقراطية الذي يمكن الأغلبية من اختيار حاكمهم من خلال المشاركة لأكبر قدر من المواطنين في اتخاذ القرارات، وكذلك المساواة أمام القانون الذي يجعل من الحاكم والمحكوم على حد سواء أمام المساءلة وأنه لا أحد يعلو على القانون, فلا تكون السلطة مطلقة للحاكم يتصرف وفق أهوائه ومزاجه، أما دولة الخدمات الاجتماعية التي كلما تحققت الخدمة الاجتماعية بالشكل الذي يبعث بالرضا لدى المواطن تكون لها تبعات تزيد من الثقة المتبادلة* بين المواطن والجهة الحاكمة، ما يدفع بالمواطن إلى احترام القوانين والولاء العام، وهذه كلها تدعم قيام النظام الديمقراطي.

---

[1] عبد العزيز أحمد داود: دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة: دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ. جامعة الإمارات العربية المتحدة: المجلة الدولية للأبحاث التربوية، العدد30، 2011، ص13.

[2] عبد الجليل أبو المجد، **مرجع سابق**، ص19.

[3] بولس عاصي وآخرون: المواطنة والدولة: مقاربات واتجاهات. بيروت: منتدى الفكر اللبناني، ط1، كانون الأول 2010، ص51.

* "الثقة المتبادلة تعني أن تكون العلاقات بين المواطنين والمؤسسات السياسية في جو مريح و دراية، لأن الديمقراطية يقول - توني جوت- هي النظام الأكثر حساسية من بين الأنظمة السياسية فالملوك لديهم حقوق إلهية مقدسة لا يصلها أحد والديكتاتوريون يستخدمون القوة أما القادة في النظم الديمقراطية ليس لهم سوى ثقة شعوبهم وهذه الثقة لا يمكن الحصول عليها بالقوة أو الأمر بها عن طريق سن القوانين فهي مصدر قوة لا يضاهيه مصدر آخر لأن السياسيون الذين يحصلون على ثقة

واليوم هناك العديد من الدول السائرة في طريق النمو اعتمدت الخيار الديمقراطي سواء تعلق الأمر بالانتخاب أو التعددية أو فصل السلطات...، إلا أنها لازالت توصف بأنها غير ديمقراطية، وليس الخلل في الديمقراطية كنموذج أو كنظام كما أنه ليس في الدول التي لم توفق في تجسيدها، وإنما يرجع ذلك إلى مستوى الظرف التاريخي الذي تعيشه هذه الدول وعلى مستوى الضغوط الخارجية التي تتعرض لها هذه الدول، كل هذا يبين أن الربط الحتمي بين الديمقراطية والمواطنة الذي يسوغه المذهب اللبرالي غير قادر على فك معادلة المواطنة نظريا وعمليا لدى الدول السائرة في طريق النمو،[1] وعليه يجب أن يكون النموذج الديمقراطي مراعيا للقيم والخصوصية الحضارية للدولة التي تتبناه.

فهناك علاقة لا انفكاك فيها بين مسار نضج المواطنة ومسار استقلال الدولة من جهة، وتثبيت الحقوق السياسية والمدنية للمواطن من جهة أخرى وتمتعه بالمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات في مناخ من الحريات الديمقراطية, وبذلك تتحقق حرية المواطن وتتكرس ماهية الدولة مع تكريس ماهية المواطنة والديمقراطية، لذلك تشكل المواطنة الحد الفاصل بين ترسيخ مكونات المجتمع المدني وتعبيره السياسي أي الدولة الديمقراطية والمجتمع الجماهيري مما يضعها في خانة الدول ذات النزوع الديمقراطي.

لذلك سعى العديد من المفكرين خارج دائرة الفكر الغربية إلى تقديم إسهامات فكرية في نظرتهم إلى المواطنة تكون تتوافق والقيم المحلية الخاصة بهم، وهو ما نجده في الفكر العربي مثلا الذي أعطى رواده تصورا للمواطنة وفق المنظور العربي يكون يتلاءم والخصوصية العربية، ولا يمكن في المقابل الأخذ به على أنه التصور الأمثل للمواطنة دون الوقوف على الفكر الغربي الذي تعتبر بلاده مهدا للمواطنة في صورتها المعاصرة، وإنما كمواطنة مراعية للقيم والخصوصية المحلية لهذه الدول، لذلك يجب النظر إلى المواطنة من خلال زاويتي الفكر الغربي والعربي كلاهما وهو ما سنعرفه في هذا المبحث.

الجمهور يستطيعون القيام بأي شيء تقريبا "أنظر: أحمد بهاء الدين شعبان: معضلة التغيير والتحدي الديمقراطي. مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، السنة التاسعة، العدد34، 2004، ص58.

[1] عبد المجيد جبار: المواطنة مقاربات وممارسات:التجربة الجزائرية. **مرجع سابق،** ص41.

المبحث الثاني: **المواطنة بين مفهوميها الغربي والعربي**

المطلب الأول: **المواطنة في الفكر الغربي**

الفرع الأول: **المواطنة في العصور القديمة**

يرى البعض أن مفهوم المواطنة لصيق بالإنسان لأن الإنسان بطبعه يميل إلى بني جنسه وحب الجماعة، ومن هذا المنطلق تكون المواطنة قد عرفت منذ أن أنشأ الإنسان أولى تجمعاته أو ما يعرف بالحضارات، التي عرفت أشكالا مختلفة من أنظمة الحكم اتخذت أشكال الديكتاتورية في أحيان كثيرة، وفي أحيان أخرى سعت هذه التجمعات إلى إيجاد مكان للإنسان داخلها يضمن له نوعا من الحرية والكرامة، ففي الحضارة الفرعونية كان تركيز جميع السلطات الدينية والدنيوية في يد الفرعون بتفويض من الآلهة حسب زعمه فامتلك الأرض واشترط على مزارعيها سداد الضريبة وكان للكهنة امتيازات خاصة لتسويق أفكاره لدى الشعب، وأسندت المناصب العامة للأشراف الذين مثلوا طبقة تعلو أفراد الشعب فلا تخضع للأوامر الفرعونية التي يخضع لها أفراد الشعب وساد الاعتقاد لدى المصريين القدامى بأنهم أفضل الشعوب فأعطوا لأنفسهم الحق في استعباد غيرهم من الشعوب واسترقاقهم ولم يكن للأجنبي أي حق ولا يباح له حق التقاضي أو أي حق سياسي،[1] وهذه الحضارات المتعاقبة على مر التاريخ منذ قيام التجمعات الزراعية في وادي الرافدين مرورا بحضارة سومر وآشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارة الكنعانيين والرومان والإغريق[2] قد انبثقت عنها إيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام فاتحة بذلك آفاقا رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحقه في المشاركة الفعالة في جميع مجالات الحياة.

ويعد أقرب معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ القديم هو ما توصلت إليه دولة المدينة عند الإغريق حيث تعتبر مدينة أثينا النموذج الأقرب لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ القديم،[3] من خلال ما نشأ من أنظمة وقوانين كنتيجة توصل إليها المجتمع الإغريقي فنظام المدينة الذي شهدته الديمقراطية الأثينية كان مبني على أساس أن المدينة تحكم وتنظم من طرف الشعب، والحرية هي مبدأ الحياة العامة والحكومة ذات طابع مدني في علاقة منظمة بين المواطن اليوناني وحكومته وفق قوانين تحدد وتضبط طبيعة هذه العلاقة، كما عرفت علاقة مترابطة بين مواطنيها تمثلت في إشراكهم في الحياة العامة اليومية، وبحكم أنه كانت تجمعهم لغة واحدة ودين واحد كان ولاء المواطن إلى دولة المدينة وليس لعشيرة أو قبيلة إلا أنه كانت هناك تباينات اجتماعية،* ولو نرجع إلى المناخ الفكري لهذه الحقبة نجد أن **أرسطو**384-322م قد تأثر تأثرا مباشرا بهذا الواقع اليوناني في تحديد صفة المواطن حيث يرى أن المواطن هو

---

[1] عبد الحليم الحفناوي: تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية. دار الفكر العربي, (د ت ن) ص199.

[2] عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود: قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي. ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص65.

[3] علي خليفة الكواري، **مرجع سابق،** ص17.

* حيث ينقسم اجتماعياً إلى أربع طبقات هي: طبقة الأشراف ومنهم الحكام والقضاة والكهنة، وطبقة أصحاب المهن، وطبقة الفلاحين والفقراء، وطبقة الأرقاء، وهذا ما جعل أغلبية اليونانيين لا يتمتعون بالحرية والمساواة والعدل كنتيجة للمجتمع الطبقي، فمجتمع هكذا بنيته الاجتماعية لا يمكن القول بأن ثمة عدالة أو حقوق أو حريات كانت تسوده. خضير عبد الكريم علوان: الوسيط في القانون الدولي العام. الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، ط1، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر، 1997، ص 14-18.

الذي يشارك في العمل السياسي العام في حين يتولى غير المواطنين -النساء والعبيد والأجانب- العمل اليدوي المنتج فنجد أن أرسطو وضع للمواطنة شرط -الذكورة والجنسية-، وترتبط المواطنة عند أرسطو بالمشاركة في الشؤون العامة،[1] فالمواطن الأصيل هو من يمارس وظيفة عامة سواء في الحكم أوفي القضاء أو في مجالس الشعب وتعتبر أهم سمات المواطنة عند أرسطو التي لا تجد أرضيتها إلا في الديمقراطية، فالمواطن ليس ساكن المدينة وحسب وإنما المواطن هو الذي يشارك في الوظائف العامة التي لا تحق لغير الرجال الأحرار ذوي الأصل اليوناني.

وخلافا للفكر اليوناني اهتم الرومان بالنزعة العملية فبقدر ما كانت أثينا ترمز للفكر والحرية كانت روما ترمز للقانون والنظام والمشاركة الفعلية للمواطن،* ويعد **شيشرون** 106_43 م أحد أبرز مفكري هذه الحقبة، حيث يرى أن المواطنين الرومان يشتركون في مواطنة واحدة لا بفضل رابطة العنصر أو الإقامة في بقعة جغرافية معينة ولكن لأنهم يخضعون للقانون، ويرى شيشرون أن الدولة لا تقوم إلا إذا اعترفت بحقوق والتزامات الأفراد وأن هذه الالتزامات هي الرابط الأساسي بين الفرد والدولة[2] ويترتب عن هذا:

_ أن سلطة الدولة تنبثق من قوة الأفراد أجمعين.
_ استخدام القوة السياسية استخداما سليما وقانونيا هو في حقيقته استخدام لقوة الناس مجتمعين.
_ والدولة ذاتها بما فيها القانون تخضع دائما للقانون السماوي وللقانون الأخلاقي أو القانون الطبيعي العام.

ويرى الكثير أن المواطنة في جذورها تعود إلى الحضارة اليونانية التي رسمت معالم المواطنة في مفهومها المعاصر، إلا أن البعض يرى أن المواطنة الأثينية لم تكن بشكل مكتمل فقد اقتصرت المواطنة على الجانب السياسي فقط وفي إطار النخبة، وإن كان هذا لا يمنع أن يكون للمفهوم طابعه الأخلاقي بمعنى أن تتم المساواة بين البشر وذلك من الناحية الأخلاقية دون أن يكون لذلك تجسيد فعلي على أرض الواقع، فإنه وإن تحققت مساواة سياسية تكون في إطار أشخاص بعينهم وذلك على حدود المرتبطين بالسلطة، وهذا يجعل المواطنة في بعدها السياسي في حدود أقلية صغيرة فهي لم تُعنى بالنساء والعبيد والأجانب،* ويرى البعض أنه على الرغم من قصور مفهوم المواطنة الذي تم تطبيقه في أثينا من حيث الفئات التي يشملها وعدم تغطيته لبعض الجوانب التي يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة، إلا أنه قد نجح بتحقيق المساواة على قاعدة المواطنة بين الأفراد المتساوين، وذلك من حيث إقرار حقهم في المشاركة السياسية الفعالة وصولا إلى تداول السلطة وتولي المناصب العامة،[3] وهذا ما يقرب مفهوم المواطنة في دولة أثينا من المفهوم المعاصر للمواطنة اليوم ويجعله يعتبر أساسا من أسسها.

---

[1] عبد الجليل أبو المجد، **مرجع سابق**، ص22.

* " لم تكن تمرّ أسابيع قليلة لم يكن يُجمع فيها الشعب الروماني، بل يُجمع فيها عدّة مرات، فلم يكن يمارس حقوق السيادة فحسب، بل وجزءًا من حقوق الحكومة، فقد كان يعالج أموراً معيّنة، ويحكم في قضايا معيّنة، فكان هذا الشعب- بأكمله- كثيراً ما يكاد يكون حاكماً بقدر ما هو مواطن". جان جاك روسو: العقد الاجتماعي. ترجمة: ذوقان قرقوط، بيروت: دار القلم،(د .ت.ن)، ص147-148.

[2] عبد الجليل أبو المجد، **مرجع سابق**، ص25.

* البعض يرى أنه كان هناك تمييز بين المواطنين الأثينيين الأحرار، وغير المواطنين (الأجانب) الذين يشكّلون من 10 إلى 20 %، والعبيد الذين يشكّلون 40 % من مجموع السكّان. أنظر: غزوي محمد سليم: نظرات حول الديمقراطية.ط1، عمّان: دار وائل للطباعة والنشر، 2000، ص15.

الفرع الثاني: **المواطنة في أوروبا قديما**

هناك من يرى أن مفهوم المواطنة قد بلغ مكانة متميزة كنتاج لعصر النهضة والتنوير الذي ساد في أوروبا في القرن السابع العشر، حيث كان لأراء الفلاسفة في هذه الحقبة أمثال **هوبز** و**لوك** و**روسو** و**مونتيسكيو** تأثيرا واضحا في شيوع بعض القيم مثل احترام الحقوق والواجبات والتسامح، وكذلك من خلال تركيزهم على العقد الاجتماعي، كل هذه المجهودات أثمر عنها وظهر للعيان ما يعرف بالمجتمع المدني الذي ارتبط بمفهوم الوطن والمواطن لأنه مجتمع متوسط بين الفرد والدولة تحكمه قوانين تضعها الدولة على الجميع أفرادا وجماعات ومؤسسات عليهم الالتزام بها وعدم مخالفتها.

وبدأ تشكل المواطنة في أوروبا بعد تراجع هيمنة الكنيسة على الحياة الاجتماعية في أوروبا وتراجع توجيهها المباشر للحياة السياسية فيما يتعلق بحياة الناس،[1] وهذا ما جعل العلاقة بين الدولة والشعب مباشرة وتولد لدى الشعب الشعور بأن الدولة دولته وأنّ له عليها حقوقا كما أنّ للدولة عليه حقوق خاصة الضرائب منها والتي يرى أنّه لا يمكن أن يدفعها ويؤدي حق الدولة عليه طالما كانت هو حقوقه ضائعة، وبذلك تم إشراك ممثلين عن الشعب في الحكومة، ومن ثمّ تأسّس المبدأ المعروف "لا ضريبة بدون تمثيل نيابي"، فأصبح على الحاكم أن لا يفرض ضريبة دون الرجوع إلى ممثلي دافعي الضرائب فنجد في القوانين الانجليزية والفرنسية[2] مثلا في نظرتهما إلى هذه المسألة:

الأول: قانون الحقوق الانجليزي

- لا ضريبة إلا بقانون.

الثاني: إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي

- لا ضرائب إلا بقانون.
- المواطنون متساوون أمام الضريبة.

فهذه الدرجة التي وصلت إليها الدول الأوربية اليوم في تجسيد قيم المواطنة هي نتيجة لأراء الفلاسفة في هذه الحقبة، فلو نأخذ الفكر السياسي الانجليزي **توماس هوبز** و**جون لوك**[3] نجد أن **هوبز** 1588-1679 قد عرف المواطنة بأنها "الحماية التي تكفلها سلطة الدولة للفرد فالعقد المبرم بين الدولة والأفراد يقتضي ضمان حماية وأمن المواطنين" ويرى هوبز أن خارج المجتمع المدني يوجد الصراع والخوف وداخل المجتمع المدني يوجد السلام والأمن، ففي حدود البلد ينتفع المواطنون بالحقوق والحريات الأساسية التي لا يمكن لهم الحصول عليها إذا لم يكونوا داخل حدود الوطن الذي يمثل تجسيدا للمواطنة لأنه يجمع المواطنين في حدوده وتنظمهم

---

[1] يرى ميكافيلي أن أسس الدولة المدنية تتمثل في إرسائها لمبدأين:أ- نزع المطلق الديني والقيمي عن تصرفات السياسي. ب- توضيح آلية اختيار الأمير عبر الإرادة الشعبية أو باختيار طبقة النبلاء وتسمية ذلك بالإمارة المدنية. أبو فهر السلفي: الدولة المدنية: مفاهيم وأحكام. ط1، مصر: دار عالم النوادر، 2011، ص39. نقلا عن كتاب **الأمير لميكافيلي**: ص 241.

[2] سمير مرقس: المواطنة والتغيير. ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، يناير 2006، ص33.

[3] عبد الجليل أبو المجد: مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي. **مرجع سابق**، ص27.

قوانينـه، وخلافـا لهـوبز يـرى **جـون لـوك 1632-1704** أن الحيـاة كانـت فاضـلة فـي الحيـاة الطبيعية ولكن سعي الأفراد إلـى حياة أفضل من خلال إبرام اتفاق يتيح لهم أن يحصلوا على الرفاهية والأمن والسلام، ويذهب لوك إلى أن الناس يلزمهم البحث عن إطار ينظم حياتهم وأن الحياة الطبيعية لم تكن بالضرورة حياة شؤم على الأفراد وإنما اتساع هذه التجمعات وبحث الإنسان عن حياة فضيلة أوجب عليهم إيجاد عقد يضبط وينظم العلاقات بين الأفراد في البلد الواحد، ويرى كذلك أنه ليس للأجانب أو الغرباء حقوق مماثلة للمواطنين الذين يقطنون في الوطن لأن التعاقد هذا يخص أبناء الوطن فقط.

وإذا نظرنا إلى الفكر السياسي الفرنسي فنجد **مونتيسكيو** و**جان جاك روسو**[1] فمونتيسكيو 1689-1755 الذي يعتبر الأب الحقيقي لمبدأ الفصل بين السلطات في كتابه "روح القوانين"، وقد جاء معنى المواطنة في هذا الكتاب نفسه بأنها تعني الفضيلة السياسية في الدولة المدنية، فمفهوم الوطن عنده يقترن بمفهوم المساواة، لذلك حب الوطن وحب المساواة فضيلة سياسية، ولضمان المساواة وحرية المواطنين لابد من توزيع السلطات على هيئات مختلفة توقف كل واحدة الأخرى عند حدودها، أما **جان جاك روسو 1712-1778** فأعتبر أن المواطنة هي مجموعة من الحقوق والواجبات الطبيعية التي بدونها لا يقوم المجتمع السياسي المنظم ويعتمد مفهوم المواطنة عند روسو على دعامتين رئيسيتين:

- المشاركة السياسية الايجابية.

- والمساواة بين المواطنين وبمقولة "الإرادة العامة".

أعطى روسو للمواطنة بعدا جديدا يقوم على تدبير شؤون المجتمع من طرف الرجل المدني وهذا ما نجده في مقولته الشهيرة "لن نصبح فعلا بشرا إلا إن كنا مواطنين"، وبهذا كان للفيلسوف جان جاك روسو السبق في تأصيل مبدأ المواطنة* من خلال تعظيم حقوق الفرد الأساسية التي حصرها في الحرية والأمان والملكية.

أما في الفكر السياسي الألماني فيعد **إيمانويل كانط** و**هيجل**[2] أهم المفكرين الذين أثرى فكرهم مسألة المواطنة، فنجد أن **كانط** 1724-1804 قد ركز على استقلالية الفرد كأساس للمواطنة وحصر الصفات الأساسية للمواطنة في الحرية والمساواة والاستقلال الذاتي، فربط كانط المواطنة بامتلاك الحقوق المدنية لأن المواطن الحر في رأيه هو الفرد غير التابع اقتصاديا لأي شخص آخر في المجتمع، فالمواطنون بكفاءتهم ومهارتهم وأحوالهم بوسعهم العيش كمواطنين فاعلين، كما أكّد كانط على ضرورة تساوي الأفراد أمام القانون ويشير كانط في كتابه على ضرورة وجود ثلاث ميزات أساسية للفرد كي يوصف بأنه مواطن وهي:[3]

---

[1] **نفس المرجع**، ص30.

* "حيث اكتسبت رؤيته طابعًا عمليًا تطبيقيًا بعد أن كانت مجرّد أفكار فلسفيّة، حتى إنّ قادة الثورة الفرنسيّة قد اعتنقت أفكاره الديمقراطية، واعتبروا كتابه الشهير "العقد الاجتماعي" الذي يحوي آراءه السياسيّة "إنجيل الثورة الفرنسية" أبوراس محمد الشافعي: نظم الحكم المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب، (د.ت.ن)، ص 330.

[2] عبد الجليل أبو المجد، **مرجع سابق**، ص34.

[3] **نفس المرجع**، ص36

- **الحرية القانونية**: فالمواطن لا يطيع إلا القانون الذي يعبر عن رضاه.
- **المساواة المدنية**: لا يعترف بأي شخص كموجود أسمى ما عدى ذوي الأخلاق العالية.
- **الاستقلال الذاتي**: لا يرى أن حياته مرتبطة بإرادة أخرى.

أما **هيجل** 1770-1831 فنجد أنه قد ربط بين الدولة والمواطن، ويرى أن المواطن يظل مجرد تابع للدولة وأن الدولة هي الهدف الذي سعى إليه الإنسان كما أن الحكم الدستوري الملكي يخلق نوعا ساميا من الحرية الشخصية ويحترم استقلال الأفراد، فالملك حسبه يمثل الوحدة ويجسد سيادة الدولة وأنه لا نشاط داخل التنظيم يكون مشروعا ما لم يكفل شخصية المواطن ويحافظ عليها، فهو بذلك يدعوا إلى ضرورة احترام كرامة المواطن وحريته، في حين لا يجب على المواطن هنا التمادي في طلب حريته إلى درجة تهدد أمن الدولة لأن الدولة هي في حد ذاتها مكسب للإنسان يجب المحافظة عليه وبذلك يبقى المواطن مجرد تابع للدولة ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتهدد أمنها وسلامها.

أدت هذه الإسهامات الفكرية لهؤلاء الفلاسفة إلى صياغة مفهوم المواطنة واضعة بذلك حجر الأساس للمواطنة التي تعرفها العديد من الدول اليوم والتي يحظى فيها الإنسان بمكانة متميزة من خلال التمتع بالحقوق والحريات وسيادة القانون على الجميع وأنه لا أحد يعلو عليه، مخرجة بذلك الإنسان من حياة الغبن والعيش تحت القهر والتسلط إلى العيش في حياة كريمة لا يصل فيها السلطان إلى مواطنه إلا بما أملاه عليه القانون، وعلى كل فإن عملية الانتقال هذه من الحكم المطلق إلى الحكم المقيد لم تأتي نتيجة الفكر وحده وإنما هي نضال فكري وثوري دفع المجتمع الأوروبي ثمنه لإرساء مبادئ المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة لتظهر على ما هي عليه اليوم في الدول الغربية مقدمة بذلك نموذجا يحتذى به في المواطنة.

الفرع الثالث: **المواطنة في صورتها الغربية المعاصرة**

من أهم مرتكزات المواطنة في الدول الغربية المعاصرة التركيز على حقوق الإنسان والسعي للحفاظ والدفاع عليها بكل الوسائل تحت متابعة ورقابة منظمات المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية، كما يصبغ المواطنة في طابعها المعاصر فكرة العلمانية المنطلقة من منظور لا ديني فيسمح وفق المنظور الليبرالي الديمقراطي لكل المقيمين داخل حدود الوطن بالعضوية بعيدا عن الانتماءات الجزئية ويعطيهم كافة الحقوق ومجال المشاركة والتأثير في المجتمع ثقافيا وسياسيا،[1] ويكون بذلك على المجتمع أن يستند إلى قاعدة من القيم المشتركة التي تشكل نسيجه فيرى مثلا **تالبوت بارسونز** أن المجتمع بالضرورة هو مجتمع أخلاقي مستند إلى الدين ويحصل مجتمع متعدد الثقافات مثل أمريكا على تماسكه من حقيقة أن القيم اليهودية والمسيحية المعتمدة على الدين تم تأسيسها في البنى الاجتماعية وغرسها ذاتيا في شخصيات الأفراد إلى الحد الذي أصبح فيه طبيعيا اعتبار التزامات الفرد لأي من المجموعات الدينية أو للجماعات العلمانية الصورية متفقة مع الأنماط المؤسسة للقيم ولا يمكن للمجتمع أن يقوم من دون هذه الرابطة المشتركة للقيم المعتمدة على الدين،[2] فالمنطق الديمقراطي الغربي المعاصر يعادل إجلال هوية جديدة ووحيدة محل الهويات المتشابكة والتي تنشأ على أساس الديانة أو الجنس أو العرق أو الطبقة الاجتماعية تكون جامعة لجميع التشكيلات الاجتماعية

[1] عبد الرحمان بن زيد الزنيدي: فلسفة المواطنة. **مرجع سابق**، ص9.
[2] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

والدينية وغيرها المشكلة للنسيج الاجتماعي العام للبلد وهي متمثلة في "الهوية المدنية" وهي الهوية الوحيدة التي تضمن المساواة لكل المواطنين في الدولة بغض النظر عن الاختلافات السابقة، فهي مشاعة لكل المواطنين لأنها الرابط الذي يضم المواطنين جميعا في نظام سياسي وحيد[1] يجعل من الفرد لا يهتم إلا لوطنه وتصبح القيم التي تميزه هو وجماعته عن باقي الأفراد داعمة في ترسيخ فكرة المواطنة، طالما الوطن يتسع لجميع هذه القيم ويضمنها لأصحابها فمبدأ المواطنة منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى ما هي عليه المواطنة في الصورة الحديثة تطور تطورا كبيرا* واتسع بذلك ليشمل جميع المواطنين البالغين من الرجال والنساء، وأصبح مبدأ المواطنة حقا من حقوق المواطن لا ينازعه فيه أحد حيث تجاوز الناس الاعتقاد الديني ووصلوا إلى حقيقة أن الاختلاف في العقائد الدينية وغيرها من الاختلافات لا يمنع من وجود مواطنة مشتركة،[2] وقد كان لانبعاث المواطنة في النموذج الغربي مجموعة من الخلفيات على مر الزمن ساعدت على الوصول بالمواطنة إلى ما هي عليه اليوم وهي:[3]

1- **القانون الطبيعي**: وهي أن للأفراد حقوقا طبيعية ولدت معهم وضلت لصيقة بهم وهذه الحقوق سابقة لوجود أو نشأة الدولة والغاية من وجود الدولة هي الحفاظ عن تلك الحقوق لذلك لا يجوز ولا يمكن للدولة أن يمتد سلطانها إلى حقوق الفرد إلا بقدر ما يضمن حقوق الآخرين وقد ساعد على ترسيخ هذا المبدأ الإسهامات الفكرية لمجموعة من المفكرين ترسخت لدى الحاكم والمحكوم على حد سواء.

2- **التعاقد الاجتماعي**:[4] ومفاده أن الناس اتفقوا على صيغة نظام اجتماعي يخضع فيه كل فرد لحكم الجماعة للحفاظ على حقوقهم الطبيعية فالتعاقد الاجتماعي ينشر بين جميع المواطنين في الدولة نوعا من المساواة بحيث يجعلهم ملزمين بالواجبات نفسها ولهم أن يتمتعوا بالحقوق نفسها وهذا ما يعطي للفرد حق القبول الاختياري لما يقترحه الحاكم وهذا يستدعي إشراك المواطنين في كل مرحلة من مراحل صناعة القانون.

3- **الاقتصاد الحر**: ويعني تساوي الأفراد في حق استعمال ما يملكون من أدوات الإنتاج ووسائله في أي ميدان دون تدخل الدولة حتى ولو كان الدافع إلى الإنتاج هو الربح الذاتي.

ساعدت هذه المبادئ التي ترسخت لدى المواطنين وأدركوا من خلالها حقوقهم التي لا ينازعهم فيها أحد وأنها ليست هبة من أحد فهي لصيقة بالإنسان منذ الأزل وهي بديهية لا تستدعي النضال من أجلها، فأصبح من الصعب على الحاكم أن يعمد إلى الاستبداد طالما كل أفراد المجتمع يمشون بهذه القناعات فكان عليه مسايرة الوضع، إضافة إلى أن فكرة العقد هي الأخرى دفعت بالمواطنين إلى احترام القانون والقيام بالواجبات لأنهم يروا أن هذا المكسب قد دفع من أجله الغالي والنفيس، ورسخت كذلك فكرة العقد إشراك المواطنين في صناعة القرار،

---

[1] عثمان بن صالح العامر: المواطنة في الفكر الغربي المعاصر: دراسة نقدية من منظور إسلامي. سوريا: مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2003، ص229.

* تكونت أبعاد المواطنة من خلال حركة الناس لسعيهم نحو اكتساب الحقوق و بلوغ المساواة فيما يلي: 1- المساواة أمام القانون: أي المواطنة المدنية 2- التمثيل السياسي في المجالس النيابية : فعرفت المواطنة في بعدها السياسي 3- و مع التطور الاجتماعي تم إضافة المركب الاجتماعي والاقتصادي للمواطنة 4- تنامي صعود الهويات الثقافية الدينية والعرقية طرح مفهوم المواطنة الثقافية. عماد عواد: المواطنة والأمن. ط1، 2009،(د.ب.ن)، ص25.

[2] روبرت ماكيفر: تكوين الدولة. ترجمة حسن صعب، بيروت: دار العلم للملايين،1991، ص229 .

[3] حسين فريجة: المواطنة تطورها ومقوماتها. العدد7، جامعة محمد بوضياف المسيلة: مجلة المنتدى القانوني، ص21.

[4] أنظر حول العقد الاجتماعي: سعيد بن سعيد العلوي: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: المستقبل العربي، عدد 158، أفريل 1992، ص 48.

إضـافة إلـى كـل هـذا سـاعدت فكـرة الحريـة فـي الملكيـة إلـى زيـادة العمـل وتحسـين الوضـع الاجتماعي والتركيز عن العمل والابتعاد عن الحياة السياسـية التـي لهـا أصـحابها يسـهرون مـن خلالها على خدمة الـوطن والمـواطن*، كـل هـذا جعـل المواطنـة تشـتمل مجموعـة مـن القـيم فـي الدول الغربية لا يمكن المساس بها ولا يمكن الحديث عن المواطنة بدونها وهي:[1]

- **قيمة المساواة**: وهي دعامة أساسية لتفعيل المواطنـة وتمثـل حـق التعلـيم والعمـل بالجنسـية والمعاملة المتساوية للجميع أمام القانون.
- **قيمة الحرية**: وتشمل حرية الاعتقاد وممارسة الشـعائر الدينيـة والتنقـل داخـل الـوطن وحـق التعبير عن الرأي سلميا.
- **قيمة المشاركة السياسية**: وهـي الأنشـطة التـي يقـوم بهـا الفـرد بهـدف التـأثير علـى العمليـة السياسـية،[2] وتشـمل الحـق فـي تنظـيم حمـلات الضـغط السـلمي علـى الحكومـة أو الاحتجـاج السلمي وحق الإضراب والتصويت في الانتخابات العامة.
- **قيمة المسؤولية الاجتماعية**: وتتمثـل فـي العديـد مـن الواجبـات مثـل واجـب دفـع الضـرائب وتأدية الخدمة العسكرية للوطن واحترام القانون واحترام الحرية وكذلك الخصوصية.

وعلـى الـرغم مـن أنـه يمكـن اعتبـار زمـن الثـورة الفرنسـية ومـا تبعـه مـن إصـدار إعـلان حقوق الإنسان والمواطن عام 1789 أول نقطـة فـي تـاريخ مفهـوم المواطنـة الـذي نجمـت عنـه القيم المعاصرة للمواطنة وترسخت لـدى جميـع الأطـراف المعنيـة بالمواطنـة، التـي أصـبح فيهـا المـواطن محـور العمليـة السياسـية والاجتماعيـة ولا يمكـن المسـاس علـى أي حـال مـن الأحـوال بهـذه المكتسـبات التـي وصـل إليهـا المـواطن اليـوم فـي الـدول الديمقراطيـة مـن التفـاف علـى الحريات والحقوق التي يتمتـع بهـا المـواطن، فهـو اليـوم يسـير إلـى تحقيـق مكتسـبات جديـدة لأن المواطنـة هـي فـي تطـور يـوم بعـد يـوم، وفـي القـرن الواحـد والعشـرين قـد شـهد مفهـوم المواطنـة تطـورا جديدا إذ أخذ منحى العالمية، وقد تحددت معالم المواطنـة العالميـة علـى النحـو التـالي:[3]

- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة.
- احترام حق الغير وحريته.
- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة.
- فهم وتفعيل إيديولوجيات سياسية مختلفة.
- فهم اقتصاديات العالم.
- الاهتمام بالشؤون الدولية.
- المشاركة في تشجيع السلام الدولي.
- المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللا عنف.

---

* يقول مايكل آس جوي سان "المواطنة شيء عرضي غير متصل فبعد أن يدلي المواطن بصوته يفترض فيه أن يتنحـى عـن الطريق وأن يترك الخبراء يتولون الأمر لأن تصميم برامج الحياة العامة يسند إلى الذين يفترض أنهم مؤهلين" أنظر مايكل آس جوي سان وآخرون: المواطنة في القرن الحادي والعشرين. مجموعة من المقالات مجموعة في كتاب تحت عنوان: بناء مجتمع من المواطنين. ترجمة: هشام عبد الله، ط1، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003 ، ص59.

[1] خالد قرواني: الاتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة. فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، ص21.

[2] دياب قايد: المواطنة والعولمة: تساؤل الزمن الصعب. مصر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007، ص243.

[3] بسام محمد أبوحشيش: **مرجع سابق**، ص257.

فالمواطنة الغربية المعاصرة وفقت في زرع قيم المواطنة من حرية ومساواة داخل أفراد مجتمع الوطن الواحد وتعدت ذلك بنبذ أشكال الفرقة والصراع بين الدول الأوروبية والتي نتج عنها "الاتحاد الأوروبي"، ويذهب في ذلك **ريتشارد مينش** إلى أنه كلما ازداد الاتحاد الأوروبي انفتاحا بل وأكثر من ذلك كلما أصبحت أوروبا الموحدة أكبر في سياق الاعتراف المتنامي بحقوق المواطنين وحقوق الإنسان لكافة أهل الأرض داخل أوروبا وخارجها، وذلك كلما فرض على الناس أن يعتادوا أكثر على تشاطر حقوق المواطنين فعليا مع أناس من أصول شديدة التباين في الحياة اليومية،[1] هذه دعوة إلى وجود مواطنة قومية تجعل المواطن يتمتع بمجموعة من الامتيازات ليس بحكم امتلاكه لجنسية البلد وإنما بحكم انتمائه إلى الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، ففي حين وصل الغرب إلى مواطنة شاملة لا زال العرب لم يتمكنوا من تحقيق المواطنة بشكل راقي داخل البلد الواحد، وفي حقيقة الحال أن المواطنة وإن لم تجسد بشكل كامل داخل الدول العربية، إلا أنها استطاعت أن تجد طريقها إلى الفكر العربي.

المطلب الثاني: **المواطنة في الفكر العربي**

الفرع الأول: **المواطنة عند العرب الأوائل**

لم ينطوي تاريخ العرب القديم على المعاني المكونة للوطن والمواطنة فجل ما نجده من كتابات لم تخرج في تعريفها لكلمة "الوطن" عن معنى المنزل، وهو النزول في حالة الترحال فهذا سنة البداوة، ولما كانت منازل العرب قديما على ظهورهم وفوق مطاياهم نتيجة حياة الترحال والبحث عن الكلأ لِما كان عليه الحال من قحط البلاد صار من البديهي قلة الحديث عن الوطن والمواطنة، زيادة على العصبيات القبلية وما يصاحبها من ولاءات ضيقة، وكان أبرز هذه العصبيات بين العرقين الكبيرين الذين يمثلان العرب، فقد انقسمت العرب بين "عدنانية وقحطانية" إضافة إلى أنها سادت عدة معتقدات دينية توزعت قبائلها بين مسيحية ويهودية وشرك ومجوسية،[2] كل هذه العوامل الطبيعية والاجتماعية والعقائدية حالت دون توحد العرب في مستوى الحد الأدنى من الوحدة في وطن ما ولو صغيرا.

ورغم هذه العوامل التي تحول دون الوحدة في وطن واحد، إلا أن الحياة القبلية العربية قديما استطاعت أن تنشئ حكومات قريبة الشبه من التجربة الإغريقية والرومانية في صورة مصغرة عن نموذج المدينة، فقد كانت كل قبيلة تنتخب شيخها والمسمى "بالسيد" ويتم اختيار السيد بانتخاب حر بين أفراد القبيلة الذكور،[3] ويوصف حكم القبيلة العربية بأنه حكم تكون فيه الكلمة الأخيرة للسيد وعليه التشاور مع ناسه في الشؤون العامة، وقد عرفت اليمن تأثير السلطة في القبيلة العربية فقد كان يوجد في الدولة "القتبانية" مجالس للقبائل إلى جانب العرش فالقبائل تمثل في الهيئات التشريعية المتعددة وتنعقد في الظروف الاستثنائية، وقد عرفت دولة سبأ

---

[1] ريتشارد مينش: **الأمة** والمواطنة في عصر العولمة: من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة. ترجمة عباس عباس، مراجعة علي خليل، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009 ، ص11.

[2] فكتور الكك: من الوطن إلى الوطنية فالمواطنة. (د ب ن)، 2007، ص18.

[3] تركي الغامدي: أول انتخابات في الجاهلية. عن موقع:

http://turkialgamdi.blogspot.com/2009/11/blog-post_22.html

التمثيل النيابي قبل أن يفقد شيوخ القبائل مكانتهم، وفي معين لم يكن الملك مطلق السلطة والتصرف إذ كان إلى جانبه مجلس يضم ممثلي الموظفين الذين كانوا من ذوي النفوذ في دوائرهم الاختصاصية،[1] فالتاريخ العربي القديم لا يخلو من حكم المدينة وإن كان أكثرها غزارة من حيث الكتابات هي الفترة القريبة من الرسالة، فقد عرفت قريش نوعا من حكم المدينة وذلك منذ ثبت "قصي"على رئاسة مكة ونظم شؤون المدينة حيث شكل "مجلس الملأ" ويضم الملأ شيوخ قريش وينظر هذا المجلس في شؤون الكعبة وأمور التجارة وتجهيز القوافل التجارية ودخول الحروب وعقد الاتفاقيات والمعاهدات كما أسس قصي "دار الندوة"، وظل العرب القدامى يسعون إلى الوصول إلى ضبط وتنظيم شؤون حياتهم باحثين في ذلك عن مكان للإنسان العربي في الحفاظ عن حريته وكرامته وضمان حقوقه بين أفراد المجتمع المنتمي له، إلا أنهم لم يستطيعوا الانفكاك من نظام القبيلة والتي بقيت هي المحدد الأسمى في جميع معاملاتهم وما تعرفه من رفعة قبيلة على أخرى، إلى أن جاء الإسلام ووحد العرب، فأصبح الفرد يدين بالولاء للدين فوق اعتبار الأرض والعرق واللغة عملا بنص الآية الكريمة " **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**"[2] وهنا قرب العرب من مفهوم المواطنة بفضل ما يحمله الإسلام من منظور إنساني للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات إضافة إلى التكافل الاجتماعي بين المسلمين وحتى مع غير المسلمين ويذكر **آدم متز** في دراسة له عن -الحضارة الإسلامية- في القرن الرابع هجري أن المسلمين كانوا أكثر تسامحا مع غير المسلمين من الحضارات المعاصرة لهم وأن الإسلام أكثر تسامحا مع طوائف النصارى من الدولة الرومانية الشرقية،[3] وعرف المسلمون المواطنة أكثر لما أسسوا دولتهم في المدينة التي وضع أسسها الرسول الكريم "صلى الله عليه وسلم" لما وضع دستور المدينة أو ما يعرف - بصحيفة المدينة- عند أهل السير،* وقال في هذا **ابن إسحاق** أن الرسول كتب كتابا بين المهاجرين والأنصار وعاهد فيه اليهود،[4] فاستطاع العرب القدامى أن يؤسسوا نموذجا من المواطنة خاص بهم من خلال القيم التي أرساها الدين الإسلامي تعتبر من المحطات البارزة في تاريخ البشرية كغيرها من المواطنة اليونانية والتي كانت تنظر إلى الشعوب الأخرى المنطوية تحت ظل هاته الدولة عبيدا تابعين للوطن الأم ولا يمكن لهولاء الأتباع الانصهار أو الاندماج بأي شكل من الأشكال في النسيج الاجتماعي، هذا ما نجحت الدولة الإسلامية في تخطيه من خلال انصهار جميع الأجناس والأعراق داخل المدينة في حدود القانون الذي يساوي بين الحاكم والمحكوم والمسلم وأهل الذمة – تقابل المواطن والرعية – الذين إذا وقعوا أسرى في أيدي العدو كانت فديتهم واجبة على المسلمين،[5] ويبقى الداعين إلى المواطنة في العالم العربي اليوم يتمسكون بضرورة اعتماد

---

[1] علي خليفة الكواري: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. **مرجع سابق،** ص19.

[2] سورة الحجرات، الآية 13.

[3] علي خليفة الكواري: **مرجع سابق،** ص21.

* أبرزت هذه الوثيقة المهمة جداً أمرين: **الأول**: ميلاد الدولة الإسلامية في الوطن الجديد. **الثاني**: صهر المجتمع المدني في أمة واحدة على الرغم من التنوع الثقافي والعقدي(المسلمون واليهود والوثنيون الذين لم يؤمنوا من الأوس والخزرج) والتنوع العرقي(المهاجرون من مكة وهم من قبائل عدنانية، والأنصار وهم قبائل قحطانية، واليهود وهم قبائل سامية).عن موقع:

http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=324

[4] ابن هشام: السيرة النبوية. ج2، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1994، ص115.

[5] فهمي هويدي: مواطنون لا ذميون. ط4، القاهرة: دار الشروق، 2005، ص6.

الإسلام كوحدة جامعة نظرا لما حققه في حياة العرب من تقدم، إلا أنه هناك البعض من يرى أنه لا يمكن الحديث عن المواطنة دون العروبة كونها هي الجامع الوحيد للشعوب العربية.

الفرع الثاني: **المواطنة في الفكر القومي العربي**

يرى **محمد عابد الجابري** أن القوميين يعتبرون أن اللغة هي الجامع الوحيد للشعوب العربية فإضافة إلى أنها أداة التواصل والترابط بينهم، فإن اللغة العربية ظلت دوما الرباط الروحي لأنها لغة القرآن فهي لغة التراث وما تبقى من التاريخ"،[1] **و**كان للدول التي حكمتها أنظمه قومية* التوجه أولويات عدة نتيجة لخصوصيات هذه المرحلة في تاريخ الدول العربية، لذلك لم يحض مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي بتأصيل عميق شأنه في ذلك شأن جميع المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية، فقد ظل مبدأ المواطنة غائب في النظرية القومية العربية وبعيدا عن التطبيق والممارسة، لذلك فإنه عند متابعة بعض المقاربات القومية العربية لمبدأ المواطنة فإنه يمكن متابعتها وفق الخطوط العريضة التالية:[2]

أولا - الفكر القومي للمؤسسين الأوائل: قلما نجد هنا معالجة لمبدأ المواطنة وذلك نتيجة انهماك القوميين الأوائل في ساعة بعث الهوية العربية وتحديد هوية الفرد العربي ضد هويات أخرى عثمانية ومتوسطية... ومن ذلك ما أبرزه **عبد العزيز الدوري** في كتابه" التكوين التاريخي للأمة العربية" الذي يُظهر أن جل اهتمامات القوميين الأوائل أمثال عبد الحميد الزهاوي ورفيق العظم وصلاح الدين القاسمي وعبد الغني العريسي وعمر فاخوري وغيرهم، كان من بعث يقظة عرب مشتركة والدفاع عن هوية عرب جامعة وفصل العلاقة بين العرب وغيرهم وفي وقت لاحق ظل **ساطع الحصري**[3] يبحث في تعريف هوية العربي بطرح سؤال "من نحن" فلم تكن المسألة في وقته الأكثر إلحاحا البحث في الفرد كحقوق وواجبات، ويرى أن وحدة الدين لا تدخل في مقومات الأمة الأساسية،[4] وقد امتد إعجابه إلى العقلية الغربية داعيا إلى الأخذ بها في حقل التاريخ الذي يشدد على أهميته الفائقة حيث أن تعليمه يستهدف في نظره التربية الوطنية،[5] أما في فكر **ميشيل عفلق**[6] الذي يعتبر من بين أهم أصحاب الفكر القومي فلم تحمل كتاباته تنظير معتبر لهذا الموضوع بالقدر الذي حضيت به الهوية والخصوصية العربية، فطبيعة المرحلة فرضت على أصحاب الفكر القومي الانشغال بأولويات أخرى بعيدا عن الحديث عن أشكال الحكم والروابط القانونية بين المواطن والدولة.

ثانيا - الفكر القومي العلمي: تجاوز القوميون في هذه المرحلة مقاربات "النحنية" التي سادت عند القوميين الأوائل أمثال الحصري، فإذا أخذنا كتابات **قسطنطين زريق** فإننا نجد

---

[1]" محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية. ط5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1994، ص109.

* يعرف هنسلي hinsley القومية بأنها " حالة عقلية في ظلها يصبح الولاء السياسي للفرد متجها لأمته" في ذلك أنظر:
Hinsley : f،h،nasionalism and the international system، hodder، and Stoughton،London،1973،p1.

[2] علي خليفة الكواري: **مرجع سابق** ، ص94.

[3] **نفس المرجع**، ص 95.

[4]أحمد ماضي: ساطع الحصري الدين والعلمانية. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص81.

[5] ، **نفس المرجع**، ص12.

[6] علي خليفة الكواري، **مرجع سابق**، ص95.

معالجات لمبدأ المواطنة بمفهومه الحديث الذي تأسس في إطار علاقاتها بالدولة والأمة ويقول في ذلك بأن: "المواطنة لا تحدث قدرا واحتياطا، ولا تمنح منحا من مصدر خارجي، بل تكتسب اكتسابا شأن قيم الحياة الأخرى"، ويعطي شروط ضرورية لحياة الفرد:[1]

- توفير الكرامة لأبناء الوطن.
- قيام الحياة الوطنية على التعاطف والتساند والولاء المشترك.
- تفتح الحياة الوطنية على الحضارة.
- أن تكون الحياة الوطنية ساهرة في الحضارة الإنسانية.

ويمكن القول بأن أوسع مقاربة قومية لفكرة المواطنة هي كتابات **منيف الرزاز** في كتابه "معالم الحياة العربية الجديدة" سنة 1952 حيث يرى في علاقة الفرد بالسلطة ويقول في ذلك: "أن أساس المجتمع كله في اعتقادي يجب أن يهدف إلى مصلحة كما يفهمها الفرد نفسه لا كما يفهمها عنه المجتمع" ويرى بأن الفرد ريثما لا يكون راضيا عن السلطة سواء في شرعيتها أو من خلال أعمالها لا يؤدي واجباته، فالتركيز هنا على الفرد الذي يجب أن يحكم بالطريقة التي يرضاها لا أن تفرض عليه قهرا وهي في نظره تعد الباعث أو المحرك للفرد لأداء واجباته إذا كان راضيا عن السلطة وشرعيتها.

ثالثا - الفكر القومي الثوري الاشتراكي: نجد هنا غياب المقاربات التي تعرف علاقة الفرد العربي القانونية بالدولة القومية المقترحة فمثلا في "مشروع ميثاق الحركة العربية الواحدة" **لعبد الله الريماوي** والذي جاء في كتاب بعنوان "البيان القومي الثوري" حيث ظهر فيه الكاتب يتحدث عن التناقضات في الواقع العربي لكنه لا يلتفت للتناقض الواضح في علاقة الفرد بالدولة، ويدعو إلى عدم فرض أي قيد اجتماعي على السلطة وظل يدافع عن الدولة ضد الفرد لأن النظر الاشتراكي في هذه الفترة كان كلّه يتجه نحو مواجهة مشروع الصهيونية، وفي هذا نجد أن **شبلي العيسمي** في نقاشه لرسالة الأمة العربية لا يولي أي اهتمام لأي مكون ديمقراطي يمكن أن يتفرع عنه إعلاء لمبدأ المواطنة أو تنظير له.[2]

كما نجد أن **سعدون حمادي** في قراءته للقوميات العربية والتحديات المعاصرة 1985 أنه لا تتضمن هذه التحديات أي تحد له علاقة بالبنية الداخلية للمجتمع العربي كالمواطنة أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان[3] فقد ذهب إلى تحدي الماركسية والسلفية والتجزئة دون تقديم تصور حول علاقة الفرد بالدولة أو النظام السياسي الذي يحكمه أو التحديات التي تواجه المواطن في الدفاع عن الحقوق والواجبات وإمكانية الحصول على الحريات العامة.

ذهب أصحاب الفكر القومي في نظرتم إلى المواطنة من خلال التركيز على المقومات العربية التي يرون من خلالها أنه يمكن أن تقدم أسس متينة إلى فكرة المواطنة وبعث المشروع العربي من حيث اللغة وعوامل التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إضافة إلى طبيعة الفترة التي ساد فيها الفكر القومي العربي والتي تميزت بالتوترات وعدم ضبط أسس الدولة الحديثة على أرض الواقع نتيجة الخروج الحديث لمعظم الدول العربية من مرحلة الاستعمار وكذلك التوترات التي عرفتها هذه الفترة مع الكيان الصهيوني، فكان التركيز غالبا ما يكون لتعزيز قيم الهوية العربية التي يرون فيها أنها محور جميع العمليات الأخرى بما فيها قيم

---

[1] علي الخليفة الكواري، **المرجع السابق**، ص96.

[2] علي خليفة الكواري، **مرجع سابق**، ص 97.

[3] **نفس المرجع**، ص 98.

المواطنة والديمقراطية، لكن وعلى خلاف هذا في الفكر العربي ذهب طرف من أصحاب الفكر العربي إلى الحديث عن غير العروبة، حيث يروا أن رابطة اللغة لا يمكن أن تؤسّس لمشروع نهضة حقيقي لأن اللغة لا تعدو أن تكون أداة تواصل بين أفراد الوطن، والشيء الأسمى عند الفرد العربي هو الدين الإسلامي لذلك يجب أن تبنى المواطنة على قيم الدين الإسلامي لأن الدين الإسلامي يزخر بتراث فكري وتاريخي غزير يمكن أن تستمد منه قيم المواطنة المناسبة لخصوصية الإنسان العربي.

الفرع الثالث: **المواطنة في الفكر الإسلامي**

ينطلق التعريف الإسلامي للمواطنة من خلال القواعد والأسس التي تبنى عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن، فالمواطنة هي تعبير عن العلاقة التي تربط بين المسلم وعناصر الأمة وهي الأفراد المسلمين والحاكم والإمام وتتوج هذه الصلاة جميعا الصلة التي تجمع المسلمين وحكامهم من جهة وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى،[1] فالمواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلاة القائمة بين دار الإسلام وبين من يقيمون على هذا الوطن من المسلمين وغيرهم،[2] والتي كثيرا ما تشترط فيهم العقيدة للتمتع بالحقوق والوظائف ذات الصبغة الدينية.[3]

ويرى بعض المستشرقين على غرار **برنارد لويس** أن مفهوم المواطنة غريب تماما عن الإسلام وحجتهم في ذلك أن لفظة -مواطنة- غير موجودة في اللغة العربية إلى امتداد العصور الأولى للإسلام، وهذا ما دفع أصحاب الفكر الإسلامي إلى معارضة هذا الطرح بشدة مؤكدين على ذلك بعراقة المفهوم في الحضارة الإسلامية وإن غاب اللفظ، ومستدلين على أن هناك لفظة تحمل مضمون المواطنة من حيث أنها حقوق وواجبات متبادلة بين أفراد المجتمع وهي لفظة -مسلم- حيث يرى **طارق البشري** "أن المفهوم الإسلامي للجماعة السياسية مبني على الدين بحيث يكون إسلام الشخص مؤهلا إياه للتمتع بحقوق المواطنة"،[4] فالحضارة الإسلامية شهدت قيم المواطنة التي تضمن حقوق المواطن وكرامته إلى جانب تضمنها بعض قيم الحرية والمساواة وإن لم تكن تعرف لفظ المواطنة بمعناه الحديث، وقد تستعمل لفظة -الإسلام- في معاني مختلفة فنجد الإسلام النموذج وهو الصورة التي تتشكل في الوجدان عن المدينة التي تحققت من فترة النبوة إلى أواخر أيام عثمان، والإسلام التاريخي وهو كما مارسه المسلمون عقيدة وسلوكا فرادى وجماعة طوال الأربعة عشر قرنا الماضية، والإسلام بالمعنى الاستشراقي والذي يقصد به الحضارة،[5] إضافة إلى الاختلاف في اللفظة تختلف كذلك وجهات النظر لدى أصحاب الفكر الإسلامي أنفسهم لفكرة المواطنة فنجد:

---

[1] فهمي هويدي: المواطنة في الإسلام. مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط، العدد59، الأربعاء، 1995/10/25.

[2] فهم إبراهيم الحبيب: تربية المواطنة: الاتجاهات الحديثة في تربية المواطنة. الرياض، جامعة الملك سعود.

[3] فهمي هويدي، مواطنون لا ذميون، **مرجع سابق،** ص168.

[4] عبد الرحمان بن زيد الزنيدي: فلسفة المواطنة. **مرجع سابق،** ص21.

[5] محمد عابد الجابري: مسألة الهوية: العروبة والإسلام...والغرب. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص49.

أولا- الفكر الإسلامي الإصلاحي: يذهب أصحاب التيار هذا إلى العمل على بعث النهضة في المجتمعات العربية بالرجوع إلى التراث الإسلامي بعيدين عن العمل السياسي الذي له أهله وناسه،* فنجد مثلا **محمد الغزالي** الذي يذهب إلى أن الإسلام ينظر إلى من عاهدهم من اليهود والنصارى على أنهم قد أصبحوا من الناحية السياسية أو الجنسية مسلمين وإن بقوا على عقائدهم،[1] فهذه النظرة للمواطنة تساعد على التعايش في بلد متعدد الديانات وفي المقابل يستند **علال الفاسي** على مفهوم روح العصر الذي يقتضي خلق مواطن بدل رعية مثلما يقتضي إشاعة الحريات العامة وحقوق الإنسان بترسيخ مبدأ المساواة من خلال:[2]

_ مساواة الأفراد في الأقل الحيوي "التعليم والصحة".

_ مساواة الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.

_ الاهتمام بالأسرة لأنها مصدر كل المؤسسات الأخرى.

فهذه النظرة الإصلاحية للمجتمع تتضمن أهم ركائز المواطنة وهي المساواة وإن لم تشر هذه الوجهة إلى إمكانية التعامل بين مختلف الطوائف إلا أنها قدمت اللبنة الأولى التي يتم التركيز عليها لترسيخ فكرة المواطنة وهي الإنسان بغض النظر عن انتمائه الديني، وذلك بعدم التمييز بين الأفراد ولا بين الرجل والمرأة والاهتمام بالأسرة لأنها النواة الأولى للمجتمع، وقد ذهب **عبد الحميد بن باديس** صاحب الفكر الإصلاحي* هو الآخر إلى أن الوطن ليس مجرد ثروات وخيرات مادية يتقاسمها الجماعات والأفراد فيما بينهم فهو إلى جانب ذلك تاريخ وحضارة وقيم وآمال، والنسبة إلى الوطن توجب علم تاريخه والقيام بواجباته من نهضة علمية واقتصادية وعمرانية والمحافظة على شرف اسمه وسمعته فلا شرف لمن لا يحافظ على شرف وطنه ولا سمعة لمن لا سمعة لقومه،[3] فنظرة بن باديس إلى المواطنة لم تنصب على العدل والمساواة والعدالة الاجتماعية ليس لجهله بدورهما في ترسيخ فكرة المواطنة، ولكن ظروف التحرر التي عاشها أملت عليه التركيز على الجانب الوجداني والسعي إلى غرس حب الوطن في نفوس أبناء الوطن، والعمل على دفعهم نحو التعلق به وإدراكهم لمعنى الانتماء للوطن كي لا تجرفهم الثقافات المتداخلة ما يضعف فيهم قيمة المشروع التحرري.

ثانيا- الفكر الإسلامي السياسي: لا تخلو وجهة نظر أصحاب هذا الفكر هنا من النظرة إلى العلاقة مع النظام الحاكم والقيم الاجتماعية ففي فكر **حسن البنا** نجد أن المواطنة تعني حب الوطن والدفاع عنه وتحريره من المعتدين وعلى المسلمين أن يسعوا إلى هذه المواطنة التي

---

* "وظيفة الدولة ليست هداية المجتمع ولا تكوين أفكاره وعقائده الدينية ولا تعميم أية إيديولوجية ولكن تطبيق القانون وحماية الحقوق والحريات لأصحابها". برهان غليون: الاختيار الديمقراطي في سوريا. ط1، لبنان: بترا للنشر والتوزيع، كانون الثاني 2003، ص129.

[1] عبد الجليل أبو المجد: مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي. **مرجع سابق**، ص121.

[2] **نفس المرجع**، ص131.

* إضافة إلى ذلك اعتبر تركي رابح أن عبد الحميد بن باديس بقدر ما كان إصلاحي فهو كذلك رجل قومي لأنه كان معارضا لفكرة إدماج الجزائر بفرنسا وطالب بالمحافظة على الهوية العربية والإسلامية للجزائر. حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. ط6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1998، ص422.

[3] عبد الجليل أبو المجد، **مرجع سابق**، ص133.

تقوم على رابطة العقيدة، وهي في نظره أقوى من الروابط الأخرى المكونة للأمة كالأرض والعرق واللغة...، ويرى أن الإسلام كعقيدة وكنظام للحياة لا يتنافى ووجود الأقليات غير المسلمة ولا يتنافى مع الوحدة بين جميع عناصر الأمة وفيما يخص حقوق هذه الأقليات يشير إلى أن الإسلام أوصى بحمايتهم وحسن معاملتهم[1] فالالتفاف حول العقيدة من شأنه أن يزيد من ترابط المجتمع وتلاحمه شرط عدم المساس بحقوق من هم على خلاف هذه العقيدة ويذهب **أبو الأعلى المودودي** إلى أن المواطنة ترتكز على الإيمان بالعقيدة وسكن دار الإسلام أو الانتقال إليها، والدولة الإسلامية في نظره تُقسم المواطنين إلى قسمين: قسم يؤمن بالمبادئ التي قامت عليها الدولة الإسلامية وهم المسلمون، وقسم لا يؤمن بتلك المبادئ وهم غير المسلمين، ويرى أن الحكومة في الدولة الإسلامية لا يسيّرها إلا الذين يؤمنون بمبادئها ولا يمكن تقليد غير المسلمين مناصب القيادة والحل والعقد كما يجيز للدولة الإسلامية توسيع دائرة الحقوق لغير المسلمين شرط عدم التعارض مع مبادئ الدين،[2] فالمواطنة ترجع في الأساس إلى الدين الذي يقوّم أركان هذه الأمة ولا يمكن أن يسيّر هذه الأمة ويصل إلى مقاليد الحكم فيها إلا من كان مسلما، وهو إبعاد غير المسلمين من تقلد المناصب وإن كانوا يحملون جنسية الوطن بينما يمكن في المقابل منحهم امتيازات اجتماعية بشرط عدم تعارضها مع الدين، وفي المقابل يرى **راشد الغنوشي** في نظرته إلى المواطنة بأنها تكريم للإنسان كيفما كان مذهبه وعرقه وجنسه وله الاختيار في أن يؤمن بأهداف الدولة والأسس التي قامت عليها ويمثّل الإسلام عمودها الفقري فإن آمن لذلك فليس له ما يميزه على إخوانه غير مؤهلاته، وإن رفض فهو مجبر من أجل اكتساب حقوق المواطنة أن يوالي الدولة ويعترف بشرعيتها ولا يتهدّد أمنها، ولكن تظل مواطنته ناقصة إلا بدخوله الإسلام، ويرى الغنوشي أن المواطنة في الدولة تكتسب بتوفر شرطين هما -الدّين والإقامة- ويدعو إلى بناء نظام ديمقراطي كمدخل لتحقيق الإصلاح الشامل كما يقر الغنوشي بحق الأقليات في خوض الانتخابات والتمثيل في برلمان الدولة الإسلامية.[3]

ثالثا- المواطنة عند فقهاء الإمامية:

لمعرفة وفهم حقيقة المواطنة في بلد متعدد الطوائف من دول المشرق العربي كلبنان مثلا لابد من الوقوف على النظرة الشيعية لفكرة المواطنة لما لهذه الطائفة من أهمية وحضورا في المشهد السياسي والاجتماعي والديني في لبنان، فيذهب فقهاء الإمامية في نظرتهم إلى الوطن أنه هناك نوعين من الأوطان: الوطن العرفي والوطن الشرعي،* والمعروف لدى فقهاء الإمامية هو الإلتزام بقوانين الوطن الذي توطنه الفرد باكتساب وثيقة التجنس أو إذن الإقامة وهويتها سواء أكانت الدولة وقوانينها المشرّعة للتطبيق إسلامية أم غير إسلامية، أما تطبيق القوانين الإسلامية فهو واجب في الوطن وغيره، وأما القوانين النافذة في دول المهجر فيجب الإلتزام بها مادامت مخالفتها تضر بسمعة الإسلام والمسلمين أو تلحق الضرر بالنفس أو بالآخرين، ويتعهّد المواطن ولو ضمناً بالإلتزامات التي لاتكون منافية لأحكام الشريعة.[4]

---

[1] **نفس المرجع**، ص135.

[2] **نفس المرجع** ، ص137.

[3] عبد الجليل أبو المجد، **المرجع السابق**، ص142.

* الوطن **العرفي** هو الذي يستجده الإنسان إذا لم يقصد دوام الإقامة فيه بل قصد البقاء مؤقتا، ولا يعتبر في الوطن العرفي أن يكون له فيه ملك، أما الوطن **الشرعي** هو المكان الذي يملك فيه الإنسان منزلاً قد استوطنه ستة أشهر وأقام فيه عن قصدٍ ونيّة.

[4] السيد جواد: مقاربة بين المواطنة والهوية الدينية. عن موقع:

وفي إجابة **لآية الله المشكيني*** -وهو أحد أهم المراجع الدينية في إيران- على سؤال هل المواطنة والانتماء للوطن شعور راسخ عند الشيعة الامامية؟ رجع في إجابته إلى ذكر بعض سلوك المراجع الشيعية الأولى مثل **ابن ملي البعلبكي**، وهو فقيهًا شيعيًا من مدينة بعلبك قاد حرب عصابات شعبية، حيث لم يقاتل مواطنيه ولا مخالفيه الرأي وإنما قاتل المغول العدو الجديد للأمة، وكذلك **زيد الدين بن علي الجباعي**، وهو من علماء الشيعة في جنوب لبنان الذي سأله أحد أتباعه عن الصلاة خلف المخالف له مذهبا فأجابه: "أما الصلاة خلف المخالف ففيها ثواب عظيم بل هي أكثر ثوابا من جماعة المؤمنين"،[1] كما قد أجاز التقاضي عند ما يسميه الشيعة قاضي الجور.*

أما النظرة الحديثة للشيعة فتنطلق من الوقوف على حقيقة المجتمع أولا وقبل كل شيء والقياس في ذلك على قوة وكيفية الحضور الإسلامي لدى المواطن، وعلى إثر هذا يقسم المجتمع من حيث تعامله مع قيم الدين الإسلامي إلى ثلاث أنماط سلوكية وهي:[2]

1_ **المتدين اللاواعي**:

_ الذي يختزل الدين في رأيه ولا يحترم أراء الآخرين.

_ الذي يعتبر صلاح الدين والدنيا في العزلة ويعتبرها قيمة أساسية.

2_ **المتدين الواعي**: وهو من يؤمن بالإسلام كقيم ومفاهيم واضحة ويطبقه بالنظر إلى حقيقته بتسامح دون إلغاء لفكر الآخر بل يؤمن بأن المعاملة الحسنة جوهر الدين الإسلامي.

3_ **اللامتدين**:

- الذي يعيش خارج إطار الدين ولا يعي واقع الحياة العامة.
- العامي الذي يخرج عن إطار الدين رغم معرفته بحرمة ما يفعل.
- المسلم العاصي وهو الذي لا يهتم في سلوكياته بحلال أو حرام ويتصف بالانغلاق الفكري واللامبالاة.

وبناءا على هذا التمايز في درجات التدين تتلخص قيم المواطنة فيما يلي:[3]

- المرجعية العامة للإسلام الشامل: التأكيد على أن الإسلام هو المرجع الأوحد ونحترم جميع المذاهب التي تعتبر مشاركات دينية علمية تدور حول فهم النصوص الشرعية.
- احترام الآخر والاعتراف بوجوده وحقه في إبداء رأيه وعدم إخراجه من دائرة أهل الاجتهاد في فهم النص الديني.

_ تبني الحوار البناء أساسا لحل أي مشكلة فكرية أو دينية أو اجتماعية بين المواطنين.

---

http://www.alkhoei.net/arabic/index.php

* هو آية الله علي أكبر فيض ولد عام 1921 في إحدى القرى التابعة لمدينة مشكين في إيران وكان من بين الرموز الدينية التي قادت الثورة الإسلامية في إيران كما يعتبر من أعمدة الفقه والأصول لدى أتباع المذهب الشيعي.

[1] بولس عاصي وآخرون: المواطنة والدولة: مقاربات واتجاهات. **مرجع سابق**، ص81-96 .

* قاضي الجور هو الذي يستند في حكمه على خلاف المذهب الشيعي.

[2] أحمد حسين أحمد: المواطنة الصالحة: أسس ورؤى. الكويت: مؤتمر التوافق السنوي الثالث لحركة التوافق الوطني الإسلامية، 2006/04/10 إلى 2006/04/11، ص43.

[3] **نفس المرجع**، ص44.

_ حسن الظن بالآخر والعمل بـ" نعمل فيما اتفقنا فيه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه".
_ احترام المواطنة الصالحة للآخر وضمان الحقوق والواجبات فيما يحقق التوازن الاجتماعي والسياسي والديني.
_ الاهتمام بالنزعة الإنسانية في الشريعة الإسلامية ترسيخا لقيمة التسامح في المجتمع.

فالنظرة الشيعية لا تبتعد من ضرورة قيام الدين الإسلامي في المجتمع، لأنه الحامي لها والمحدد لها كأقلية في بعض البلاد العربية، والمواطنة في نظرهم تقوم على التعايش واحترام الخصوصية الدينية والتركيز على ضرورة احترام الاجتهاد الفكري.

من خلال هذه النظرة إلى مفهوم المواطنة لدى العديد من التيارات الفكرية والوجهات الدينية والتي تبين أن جميع هذه الطروحات تؤكد على ضرورة التسامح داخل المجتمع واحترام الآخر وإن كان بعضها يميل إلى نوع من الإقصاء في المجال السياسي، إلا أنها في الغالب تبرز أن جميع هذه الأطراف تدعو إلى الاعتراف بالآخر وعدم المساس بحقوقه وضرورة ترسيخ قيم التسامح داخل المجتمع، وعلى إثر هذه الأفكار فإنه لو تم النظر إلى واقع الحال إلى الدول التي تحوي على أرضها بعض أصحاب وجهات النظر هذه إن لم يكن العديد منهم، فنجد أن المواطنة بهذه الدول مهددة وبشكل كبير ويميل كل طرف إلى التعصب في رأيه وتهميش الطرف الآخر، وأن الطوائف الدينية كثيرا ما تتصارع فيما بينها باحثة لنفسها عن مكان في الحياة السياسية أو التناحر من أجل الاحتفاظ بنصيبها من الثروة أثناء عملية تقسيم المصادر، وكذلك مشكلة التعنت والتعصب الديني، فهل يرجع ذلك إلى أن هذه الأفكار لم تجد طريقها إلى التجسيد على أرض الواقع؟ أم أن الطائفية تفرض نفسها على أرض الواقع ؟ بما لها من سمات وتعلقها بأذهان المواطنين، ولفهم الواقع أكثر يجب التعرف على مفهوم الطائفية وسماتها لمعرفة في الأخير مكانة المواطنة من ذلك.

المبحث الثالث: **مفهوم ومسار الطائفية**

المطلب الأول: **تعريف الطائفية وسماتها**

الفرع الأول: **تعريف الطائفية**

يعد مفهوم الطائفية من أحد المفاهيم التي عرفت الغموض والتداخل إضافة إلى دقة وحساسية الموضوع ما حال دون الوصول إلى تعريف جامع ومانع للطائفية، فنجد في هذا الخصوص عدة تعريفات مختلفة إلا أنها لا تختلف اختلافا جوهريا مع بعضها، والطائفة من حيث الدلالة اللغوية هي مشتقة من طاف يطوف طواف فهو طائف، فالبناء اللفظي لهذه الكلمة يحمل معنى تحرك الجزء من الكل دون أن ينفصل عنه بل يتحرك في إطاره[1].

وقد عرفت الطائفية على "أنها نظام سياسي اجتماعي مختلف يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية وتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي وهو لا شك كيان ضعيف لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه"،[2] فالطائفية هنا أن يكون الفرد منخرط في جماعة دينية وتتحمل هذه الجماعة مكان الفرد مسؤولية الدفاع عن الفرد في الحصول عن حقوقه لأن المجتمع ككل هو خليط من الطوائف المكونة له، ويصبح من الصعب على الفرد الوصول إلى هدفه بنفسه في ظل تعدد الطوائف لذا تنوب عنه الطائفة في ذلك، ويرى الدكتور **أنور فؤاد أبي خزام** أن "الطائفية" صفة ذميمة في الأصل، وهي تعني لغويا الانتماء إلى جماعة دينية والالتزام بمبادئها وقضاياها وأهدافها، لكنها حق ولا يمكن لأحد أن ينادي بإلغائها لأن هذا الأمر تَعد صارخ على القيم والمبادئ الاجتماعية والإنسانية،[3] أما **السيد محمد حسين فضل الله**، فالطائفية بالنسبة له عشائرية حيث يقول: "إننا نتعفن في طائفيتنا، والطائفيات ليست أديانا"،[4] إذ يعرض هذا الأخير في هذا السياق الوجه السلبي للطائفية، كما تعرف الطائفية أيضا على "أنها كل جماعة يمثل الدين المقوّم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات"،[5] فالاختلافات المتنوعة داخل الوطن لا يمكن أن تصنّف على أنها تنوعا طائفيا إلا إذا كان المحدد بين هذه الجماعات هو المعيار الديني، ويذهب **طه العلوان** في تعريفه للطائفية "بأنها مصدر صناعي أخذناه من الطائفة، والطائفة هي مجموعة من البشر قد لا تتجاوز الألف تتحرك من الكل في إطار جزئية معينة تكون قد اختارتها وتعصبت لها أو تبنتها مقولة أو مذهبا أو رأيا ولابد أن تكرس جهودها لإبرازها على حساب المشتركات مع الكل الذي تنتمي إليه"[6] فمثلا هناك أمة مسلمة وهناك طوائف داخل هذه الأمة، فالطائفة أحيانا تتجاوز أهمية الانتماء إلى الأمة لتركز على قضايا محددة تكون تبنّتها، فقد يفعل ذلك من ينتسب إلى هذا المذهب أو ذاك ويقال طائفي لذلك الإنسان الذي يُعلي ما ألتزمته الطائفة أو بينته على المشتركات مع الأمة ويعطيها من الاهتمام أكثر ما يعطي لتلك المشتركات، وبذلك يصبح رغم اتصاله بجسد الأمة

---

[1] الموسوعة الحرة على الانترنت.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية. (د.ب.ن)، 2005، ص276.

[3] أنور فؤاد أبي خزام: الدين والجمال: مبحث فلسفي في إلغاء الطائفية السياسية. لبنان، دار الفارابي،2005، ص11-12.

[4] محمد حسين فضل الله: في آفاق الحوار الإسلامي. بيروت، 1998، ص227.

[5] أحمد وهبان: الصراعات العرقية واستقرار العالم: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص97.

[6] طه العلواني: مفهوم الطائفية الدينية. حصة تلفزيونية، قناة الجزيرة: الشريعة والحياة، 2011/11/27.

الكبير يكاد ينفصل عنها، فتعدد الطوائف هنا داخل البلد الواحد لا يزيد من تعدد نسيجه الاجتماعي فحسب وإنما الفرد المنتمي إلى طائفة من هذه الطوائف يصبح يُعلي شأن هذه الطائفة فوق أي اعتبار آخر وهو ما يهدّد فكرة الانتماء للوطن.

وذهبت محكمة العدل الدولية إلى تعريف الطائفية على النحو التالي: "معيار كل طائفة هو وجود جماعة من الأشخاص يعيشون في بلد أو محلة معينة وينتمون إلى عرق أو ديانة أو لغة أو تقاليد خاصة بهم ومتحدون بواسطة العرق والديانة واللغة في شعور يتميز بالتعاضد بهدف المحافظة على تقاليدهم وعباداتهم وضمانة تعليم وتربية أولادهم وفق تطلعاتهم"،[1] والطائفية مسمّى يُنسب لدين أو مذهب تسندها فكرة غيبية متخيّلة في أذهان أتباعها تجسد لهم حقيقة موعودة أو شخص منتظر أو حقوق تعود، فالطائفية في أصلها اللغوي مشتقة من الفعل طاف يطوف وهي من هنا مصدر صناعي يوحي بزمان تشكل حالة نفسية لأفراد الطائفة لا وجود معين بذاته لها إنما لكونها حالة نفسية تمثل الجانب السلبي المُسيّس للطائفة والتعصب لمبادئها ولكل ما يمت إليها بصلة حاملا على الانتصار لسيئاتها والانتصار لحسناتها،* فهي حالة نفسية تتملك الفرد المنتمي إلى طائفة ما راسخة في ذهنيات الأفراد لا يمكن التماسها في المجتمع إلا من خلال الجدالات الفكرية والعقائدية أو ما يترتب عنها من سلوكات يمكن أن تفسر أن دافعها كان طائفيا، فهي ظاهرة نفسية وعقائدية تتحكم بذهنيات الأفراد وتوجه سلوكاتهم، وفي دراسة نفسية **لنصري الصايغ** حول-سيكولوجية الإنسان الطائفي- يرى بأن الشخص الطائفي يسير وفق قانون الاقتران الشرطي فالمحرض الطائفي يدفعه إلى الاستجابة التلقائية لأن العقل الطائفي لا يختار، فأفكاره تسجيل دقيق لشرطيات الفكر النازل فهو في ذلك كالقبلي يعايش من تقبله القبيلة ويعادي من تعاديه القبيلة ومن يختار طريقا آخر يشتري حريته بتشرده،[2] فالانتساب إلى الطائفة في بلد متعدد الطوائف يصبح أمرا محتما على الفرد لا مفر منه فإن أراد أحدهم الانفكاك من الاحتواء الطائفي أصبح بمثابة الشيء الغريب الذي تقذفه مناعة الطائفة ولا يمكنه العيش داخل الجسم الطائفي طالما هو مختلف التكوين، ويصبح بذلك الفرد يعيش نوعا من الاغتراب* إضافة إلى ذلك فإن الوصول إلى تحقيق الأهداف والمصالح يستدعي انخراط الفرد في طائفة ما، ويمكن تعريف الطائفية تعريفا متعددا كونها ظاهرة مركبة من تكوينات ومستويات متعددة وهي:[3]

- **المستوى الأول**: رابطة ثقافية روحية تتأسّس على الاعتقاد بانتماء جماعة إلى فكرة دينية أو مذهبية تصهر أفرادها في جمعية واحدة وتميزهم عن الجماعات الملتقية حول فكرة روحية مختلفة.

---

[1] سليمان عصام: الفدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان. بيروت: دار العلم للملايين، 1991، ص19.

* "الإنسان المتخلف يشمل بعصبيته نفسه والآخر والإنسان المتطور يشمل بديمقراطيته نفسه وبعصبيته الآخر" في موضوع العصبية أنظر: عبد العزيز قباني: العصبية: بنية المجتمع العربي. ط1، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1997، ص195.

[2] نصري الصايغ، سيكولوجية الإنسان الطائفي. عن موقع:

www.sawtakonline.com/showthread.php?44124

* "ينطوي مفهوم الاغتراب على مظاهر متعددة كالانسلاخ من المجتمع والعجز والعزلة عن التلاؤم والإخفاق في التكيف مع الأوضاع السائدة واللامبالاة وعدم الشعور بالانتماء" عبد الزهرة فيصل يونس: منحى التقليد والتجديد في الفكر التنموي العربي.مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر بالإسكندرية، 2002، ص102.

[3] عبد الله بلقزيز: الطائفة والطائفية ومشكلات التوحيد الكياني. عن موقع:

http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2012/12/781856.html

- **المستوى الثاني**: رابطة اجتماعية توليها علاقات الجوار والقرابة والمصاهرة ولتقوية هذه الرابطة تميل الطوائف إلى مأسسة كياناتها الاجتماعية المختلفة عن طريق توليد الأطر الاجتماعية والدينية والتربوية مما تتجدّد به روابطها الداخلية.
- **المستوى الثالث**: رابطة سياسية تتولد من اشتداد عصبيتها الجماعية ومن رغبتها في تعظيم مكانتها في الدولة والنظام السياسي إما عن طريق قيام زعمائها بأدوار سياسية باسم الجماعة الطائفية التي يمثلونها أو عن طريق تشكيل أحزاب سياسية ناطقة باسمها.

فالطائفية تأخذ عدة مستويات رغم أن هناك من يربط الطائفية بعنصر الدين فقط في المجتمعات المتعددة الأديان كأحد معايير تباين الجماعات المختلفة، فهناك فرق بين الطائفية في المجتمع والطائفية في الدولة فإن كان الدين هو معيار التمييز بين هذه الطوائف، فإن الطائفية كظاهرة تأخذ عدة مستويات من خلال الالتفاف حول مذهب معين يدفع نحو مناصرة من يخدم هذه الجماعة سياسيا والالتفاف حوله وكذلك تولد نوعا من المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشتركة والقيم الاجتماعية نتيجة المصاهرة والتكتّل الاجتماعي، وفي أحيان كثيرة يكون في بعض الطوائف الإفتاء بحرمة الزواج من غير الطائفة ما يزيد من عدم الانسجام والانصهار داخل المجتمع.

وكأحد الأسباب الكبرى التي حالت دون فهم الطائفية وتجنب أثارها هو اختلاط مفهوم الطائفية نفسه الأمر الذي أساء إلى فهمها كظاهرة اجتماعية وسياسية وإلى بناء تعريف واضح ودقيق لها أيضا، ومن هنا يرى البعض أن الطائفية تنتمي إلى مجال السياسة لا إلى مجال الدين والعقيدة، وفي ذلك يضع **برهان غليون** لهذه النظرية أربع فرضيات:[1]
- **الفرضية الأولى**: مفادها أن الطائفية لا علاقة لها بتعدد الطوائف أو الديانات دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية في الدولة أي دون استخدام الولاء الطائفي للالتفاف على قانون المساواة وتكافؤ الفرص.
- **الفرضية الثانية**: وهي أن الطائفية لا توجد في المجتمعات التقليدية ما قبل الحديثة التي تفتقر إلى فكرة السياسة الوطنية والدولة الحديثة ولا تقوم إلا عبر سيطرة عصبية قبلية أو دينية رئيسية تشكل قاعدة السلطة المركزية وضمان وحدتها واستمرارها ولا يصبح استخدام الولاءات الجزئية داخل الدولة خروجا عن القاعدة إلا مع نشوء الدولة الحديثة التي تقوم على مبدأ العقد الاجتماعي ومن هنا يعتبر استخدام التضامن الطائفي خروجا عن العقد المفروض أنه قائم بين المواطنين.
- **الفرضية الثالثة**: تذهب إلى أن الطائفية لا ترتبط بمشاعر التضامن بين البشر المنتمين إلى عقيدة واحدة فهي ليست حتمية وإنما هي إستراتيجية سياسية،* فهي خطة للاستفادة من التضامن الآلي الذي تُنشئه علاقات القرابة هذه.
- **الفرضية الرابعة**: الطائفية إستراتيجية مرتبطة بالنخب الاجتماعية المتنافسة في حقل السياسة[2] تكون التعبئة على أساسها ومن هنا تختلف الطائفية عن النزاعات الدينية التي تنفجر أحيانا بين الطبقات الشعبية والتي يمكن أن تستوعب من قبل الدولة.

---

[1] برهان غليون، نقد مفهوم الطائفية. عن موقع:

www.ahwar.org/debat/show.art.asp?aid=89869

* الطائفية السياسية يعبر عنها غالبا بصيغة دينية حتى وإن كانت هذه المذهبية سياسية تتعلق أساسا بشرعية النظام ومصداقيته لأن الأنظمة العربية تعاني منذ الستينات من أزمة في شرعيتها فكانت هذه هي التربة الخصبة التي تغذت عليها المذاهب المختلفة. للاطلاع على التوظيف الديني للغرض السياسي أنظر: فرهاد إبراهيم: الطائفية والسياسة في العالم العربي: نموذج الشيعة في العراق. ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996، ص27-29.

[2] سعد الدين إبراهيم: تأملات في مسألة الأقليات. ط37، الكويت: دار سعاد الصباح، 1992، ص23.

فجميع التعريفات التي تناولت الطائفية لم تخرج في تعريفها عن فكرتين رئيسيتين وهما:
_ انتماء نحو جماعة ذات خصوصية دينية.
_ إعلاء مصلحة هذه الجماعة على المصلحة العليا للوطن.
ومن هنا يمكن تعريف الطائفية على أنها "مجموعة الظواهر التي تعبر عن استخدام العصبيات ما قبل السياسية، الدينية منها والإثنية في سبيل الالتفاف على قانون السياسة العمومية أو تحييده وتحويل الدولة كإطار لتوليد إرادة عامة ومصلحة كلية إلى أداة لتحقيق مصالح خاصة وجزئية"، وهذا الاختلاف الذي ينشأ بين الطوائف المختلفة يجعل من الطائفية تصبغ بمجموعة من السمات تطغى على جميع الطوائف وتشترك فيها وهي ما تقف خلف تعنتها وتعصبها.

الفرع الثاني: **سمات الطائفية**

الطائفية ظاهرة قديمة في المجتمعات البشرية* لأن الطائفة تمثل قطعة بشرية من النسيج الاجتماعي، تحمل مجموعة من الأفكار والتصورات والقيم والمشاعر الدينية التي تبنى عليها عقيدتها، فتختلف كل طائفة عن الأخرى في نظرتها إلى مسألة فقهية ما أو طريقة ممارسة هذه الشعائر أو نظرتها للحياة السياسية أو الاجتماعية، إلا أنه هناك سمات تطبع جميع الطوائف فهي تقوم على إعتبارين أساسيين وهما:

أولا- الاصطفائية (القداسة):

تغلب صفة الاصطفائية على جميع الطوائف الدينية فهي كما تتصف بها الديانة عامة فكذلك الطوائف المتعددة داخل الديانة الواحدة تميل إلى تبني فكرة قداسة مذهبها، وتحمل الاصطفائية نوعا من التزكية الإلهية لأصحاب هذا الدين وذلك بأن الله اصطفى النبي الذي يعتنقون رسالته وأنه اصطفى أصحابه الذين عاونوه في التبليغ كما سيصطفي من سيظل على هذا النهج ويساعد في إيصاله إلى من حُرم من فضل هذا الدين، فاصطفائية الشخص هذه يترتب عنها قدسية النص الذي يصبح المرجع الديني الوحيد دون غيره من النصوص فالتعصب الطائفي وليد النظرة إلى النصوص المقدسة كما توفر القداسة الحماية للطائفة من الاختلاف الفكري الذي قد يؤدي إلى اندثارها أو تفتتها فالقداسة والحماية يعتبران جوهر الفكر الطائفي.[1]

ففي الديانة المسيحية نجد أن الاصطفائية قد بلغت درجة كبيرة وصلت إلى حد تأليه نبي هذه الديانة (المسيح عيسى عليه السلام) ويستدلون في ذلك بقوله "أنا نور العالم من تبعني فلا يتخبط في الظلام بل يكون له نور الحياة"[2] فوصلت درجة المسيحيين في نظرتهم إلى نبيهم إلى درجة التأليه ويستدلون في ذلك بهذه النصوص التي تنمي على الاصطفائية، كما نجد أن أصحابه الذين آمنوا به طلبوا منه أن ينزل عليهم مائدة من السماء فدعا لهم نبيهم ربه فاستجاب له وأنزل له مائدة من السماء التي أصبحت عيدا لأولهم وآخرهم وشاهدة على صدق النبوة ويطلق عليها المسيحيون **"العشاء الرباني"** وأنهم خصوا به دون غيرهم من الأمم .

* ففي الحضارة المصرية مثلا لما تولى (أمنتحب الرابع عشر) البلاد والذي تلقى تعليمه على أيدي كهنة الشمس أمر بإحياء اله الشمس ووضع له تمثال أطلق عليه اسم (آتون) واعتبره الدين الرسمي للدولة وأغلقت المعابد الأخرى وحطمت تماثيلها.
أحمد إسماعيل يحيى: الإسلام والمعتقدات الدينية القديمة. ط1، مصر: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2002، ص 122-124

[1] شمس الدين محمد مهدي: بين الجاهلية والإسلام. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1975، ص245.

[2] خليل عبد الكريم: الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية. القاهرة: دار مصر المحروسة، 2004، ص28.

أما عند اليهود نجد أن الله سبحانه وتعالى أعطى(لموسى عليه السلام) آيات ليثبت لفرعون وملئه اصطفاء الله له، كما اشتمل الاصطفاء معاوني النبي عليه السلام في تبليغ رسالته، وبما أن فكرة الطائفية تضفي نوعا من الاصطفائية على معتنقي المذاهب المختلفة يرى اليهود أنهم كذلك مصطافون وأن نبيهم هو من خصهم بهذا الاصطفاء وهم أفضل البشر بالنسبة إليه وأن الله اختارهم على سواهم من الأمم ومن هذا المنطلق ظهرت فكرة **"شعب الله المختار"**[1] ويرى في ذلك **سيجموند فرويد** أن موسى عليه السلام هو الذي وسم الشعب اليهودي بهذه السمة ولكن الدكتور **عبد المنعم** يرد ذلك إلى فعل أحبار بني إسرائيل،[2] وهذا ما يؤكده **مالك بن نبي** في كتابه الظاهرة القرآنية من خلال مقارنة لسورة -يوسف عليه السلام- كيف نزلت في القرآن الكريم والإنجيل، يثبت من خلالها أن القرآن الكريم وحده ودون سائر الكتب لم يتعرض للتحريف،[3] ومع هذا تبقى الاصطفائية راسخة لدى بني إسرائيل إذ يروا أنهم أفضل الأمم وأن الله اختارهم واصطفاهم على من سواهم.

وفي الإسلام الشواهد كثيرة عن اصطفاء النبي (محمد صلى الله عليه و سلم) كونه آخر الأنبياء وخاتمهم وأنه بعث رحمة للعالمين ولم يبعث إلى فئة مخصصة ومحددة وهو ما جعل المسلمين في نظرتهم للآخر أنه واجب عليهم تبليغ الدعوة للطرف الآخر، وكذلك أصحاب النبي رضي الله عنهم قد اصطفاهم الله وميزهم عن غيرهم لأنهم تلقوا تعاليم الدين على يد النبي مباشرة ودون واسطة وتمكنوا من فهمه فهما صحيحا لأنه كان الشاهد والحكم على سلوكهم في ترجمة معاني آيات الكتاب الحكيم والتي تضمنت حكم الله عز وجل على هذه الأمة " **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ**"[4] وبحكم هذه الآية يرى المسلمون أنهم مصطافون وأفضل الأمم ما داموا على دين الإسلام.

هذا بالنسبة إلى الديانات الكبيرة التي تكون لمعتنقيها عقيدة* وذلك أنهم مصطافون فيرى اليهود أنهم شعب الله المختار وأن ما دونهم خدم لهم، بينما يرى المسيحيون أنهم أهل الله وخاصته وأنه تجلى لنبيهم دون غيره من الأنبياء كما خصهم بالعشاء دون غيرهم من الأمم، والمسلمون كانوا خير أمة أخرجت للناس ونبيهم خاتم الأنبياء، وفي كنف كل ديانة من هذه الديانات التي تعترف بقدسية النص، كثيرا ما يحدث تضاربا في فهم النص وبصلابة كل موقف في الدفاع عن معتقده لما يراه مناسبا في تأويله لأي نص من النصوص الفقهية والعقائدية يجد كل مفسر أتباعا له يأخذون برأيه ويستميتون في الدفاع عنه لتكون بذلك بذرة تشكل طائفة ما، يأخذ أصحابها نفس ميزات أتباع الديانة الأم فهو يدافع عن الديانة الأم أمام الديانات الأخرى كما

---

[1] للوقوف على فكرة شعب الله المختار عند اليهود انظر: رقية عواشرية: حماية المدنيين والأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية. أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس: كلية الحقوق بالقاهرة،2001، ص112.

[2] خليل عبد الكريم: الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية. **مرجع سابق،** ص29.

[3] أنظر: مالك بن نبي: مشكلات الحضارة: الظاهرة القرآنية. ط4، ترجمة: عبد الصبور شاهين، سورية: دار الفكر بدمشق، 2000.

[4] سورة آل عمران، آية 110.

* "العقيدة الدينية تؤثر تأثيرا بالغا في سلوك الجماعة وعلى نحو يفوق في بعض الأحيان تأثير وحدة السلالة أو اللغة في هذه الصدد، ففي ظل مواقف وأوضاع معينة قد يتقاضى المرء في سلوكه عن رابطة السلالة أو اللغة أو حتى الإيديولوجية من أجل العقيدة الدينية" أنظر إلى: أحمد وهبان: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات. مصر: الدار الجامعية للطباعة بالإسكندرية، 2003، ص93.

يدافع عن معتقده المذهبي أمام المذاهب الأخرى من نفس ديانته، والاصطفائية هذه تولد نوعا من اكتساب قيمة محروم منها الطرف الآخر ويصبح كل طرف يرى نفسه أنه يمتلك الحقيقة وحده دون غيره.

ثانيا- امتلاك الحقيقة المطلقة:

وتعني التنزيه عن العيب والنقص، وهذا التصور هو ما يجعل الطائفة ترفض أفكار الطرف الآخر وتتمسك بمبادئها التي ترى أنها منزهة عن العيب والخطأ، وأنه غير قابل للتنازل ولذلك عادة ما تنتهي محاولة التقريب بين الطوائف بالفشل كون كل طائفة ترى أنها تملك الحقيقة وحدها وعلى الأخرى أن تكون تابعة لها.

ففي اليهودية وفي الأصول الإثنى عشر التي وضعها **موسى بن ميمون** وجعلها أركان الإيمان اليهودي يقول الأصل التاسع **"أنا أؤمن إيمانا كاملا أن هذه التوراة غير قابلة للتغيير وأنه لن تكون شريعة أخرى سواها من قبل الخالق تبارك اسمه"**[1] فيستند بنو إسرائيل في ذلك إلى أن التعاليم التي يتبعونها هي الوحيدة التي أقرها الله سبحانه وتعالى ولن تكون هناك شريعة أخرى لها هذه الدرجة من الإقرار وتكون بذلك الحقيقة ملكهم دون غيرهم، والأمر نفسه في المسيحية في قول المسيح عليه السلام **"فالحق أقول لكم إلى أن تزول الأرض والسماء لن يزول حرف واحد أو نقطة واحدة من الشريعة حتى يتم كل شيء...وأما من عمل بها وعلمها يدعى عظيما في ملكوت السماء"**[2] فيسوع بنظر المسيحية هو الحقيقة المطلقة المستجدة[3] ومن لا يؤمن بذلك إيمانا خالصا يكون بعيدا كل البعد عن الحقيقة، أي أن الحقيقة المطلقة بذلك حكر على المسيحية وحدها دون غيرها من الشرائع السابقة واللاحقة التي يكون أصحابها على خلاف هذا الدين.

وفي المقابل نجد في الإسلام أن الرسالة المحمدية هي الرسالة التي جاءت تعرض الإسلام في صورته النهائية والأخيرة ليكون دين البشرية كلها ولتكون شريعته هي شريعة الناس جميعا وتكون هي المرجع النهائي في عبادة الله لحياة البشرية حتى يرث الله الأرض ومن عليها بالطريقة التي جاء بها الإسلام وحده، وتدل على ذلك الآية الكريمة **"وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ"**[4] وليس هذا لزام على المسلمين إذا ما أرادوا ابتكار عبادات موازية يتقربون بها إلى الله وإنما يخص كذلك اليهود والمسيحيين استنادا إلى الحديث النبوي الشريف **"والذي نفس محمد بيده لا يسمع أحد من هذه الأمة يهودي أو نصراني ثم يموت ولا يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار"**[5]

تعد هاتين الميزتان ملازمتان للفكر الطائفي ومرادفتان له، وحاولنا الدخول إلى المعتقد لمعرفة التفكير الذي يتملك أبناء الطوائف لتجنب السطحية ومعرفة السبب الكامن وراء تعنت

---

[1] خليل عبد الكريم : الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية. **مرجع سابق**، ص33.

[2] **نفس المرجع**، ص34.

[3] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[4] سورة آل عمران، آية 85.

[5] حديث شريف.

الفكر الطائفي الذي يهدد التعايش المجتمعي وفكرة المواطنة،[1] ومعرفة أن إلغاء الطائفية دينيا ضرب من الخيال وإنما الدعوى التي يُنادى بها اليوم هي إلغاء الطائفية السياسية،* فتعد الاصطفائية بذلك وامتلاك الحقيقة سمتان مهمتان في غرس وتعميق الجانب الروحي لدى أفراد هذه الديانات والتمسك بقيم وتعاليم الدين من خلال صدق وقدسية النص، والقيمة الربانية للشخص الذي حمله والذي دافع عنه ومن اعتنقه إضافة إلى استحالة وجود نص شافي ووافي يحوز على الحقيقة بخلافه، فهذا الجانب منح لكل ديانة إمكانية أن تحمي وتحافظ على نفسها وهو ما تبنته الطوائف المنبثقة عن هذه الديانات وكما تم ذكره سالفا أن الاختلاف حول فهم النص والاختلاف أحيانا في جزء منه* هو ما أدى إلى نشوء هذه الطوائف، ويكون لكل طائفة وجهة نظرها ومبادئها الخاصة بها وتدافع عنها وتحاول فرضها ففي المسيحية حصل الخلاف الذي تكونت بموجبه الطوائف المسيحية حول طبيعة المسيح واتخذ مع الوقت طابع العنف والتصفية وفي الإسلام وقع الخلاف حول الرجل الأجدر بخلافة النبي صلى الله عليه وسلم،[2] وبذلك كون الفكر الديني الذي أدى إلى الانفصال للطائفة أو للفرقة خصوصيتها الدينية التي تختلف بها عن الجماعة الدينية الأساسية والعقيدة هي شأن داخلي لمعتنقيها تتمثل في العبادات والشعائر والطقوس تنحصر فيما بينهم وبين خالقهم أما العقيدة في علاقتها بغيرها من العقائد الأخرى تشكل الجانب السلبي، لأنه الجانب المستلِب لحقوق الآخرين ومنعهم من أن يكون لهم خصوصية دينية،[3] ويكون بذلك الأفراد المنتمين إلى طوائف دينية يحتكمون إلى مراجعهم الدينية في تعاملاتهم مع بقية أفراد المجتمع وإن كانوا على خلاف مذهبهم وهو ما يصعب من توافق هذه الجماعات المنتمية إلى نفس الوطن ويزيد من هشاشة فكرة المواطنة بالبلد المتعدد الطوائف، ويرى **عبد العزيز** أن الجانب السلبي لدى الفرق والطوائف واحد في قيم مضمونه ما يفسر أن ممارساتها وتصرفاتها تجاه الفرق والطوائف الأخرى المغايرة لها في الخصوصية هي واحدة ويترتب على هذا الجانب السلبي النتائج التالية:[4]

_ التعصب المعطل للمساواة والحرية والنقد والعدل.

_ العنف والرغبة فيه وفق ما تسمح به الظروف.

_ الاغتراب بين أبناء الطوائف والفرق المختلفة للتنافر القائم بينها.

_ الانكفاء الأناني على الذات والانعزال عن ذوات الآخرين.

---

[1] لأن المأزق الحقيقي لقيام الدولة الديمقراطية والتي لا يمكن أن تجد طريقها إلا في ظل :- أن يكون البلد ذو دين واحد أو دين غالب – أن تكون هذه الأصولية منسجمة مع المعطى التاريخي والاجتماعي لعمليتي التحرير والتحرر كمقدمة للديمقراطية. أنظر سليم حداد: بؤس الديمقراطية. ط1، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص70-71.

* وهو ما سنعرفه في الفصل الثالث من محاولة لإلغاء الطائفية السياسية.

* يرى أهل السنة أن الحديث المحدد للعقيدة هو الذي يقول فيه الرسول صلى الله عليه و سلم "إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبدا كتاب الله و سنة رسوله" بينما يستند أصحاب الفكر الشيعي إلى رواية الإمام الزيدي أحمد بن سليمان لنفس الحديث الشريف "إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبدا كتاب الله وعترتى أهل بيتي إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يرد على الحوض". عبد الفتاح أحمد فؤاد: الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية. الجزء الأول، ط1، الإسكندرية، 2003، ص 25.

[2] عبد العزيز قباني: العصبية بنية المجتمع العربي. ط1 ، بيروت: دار الآفاق الجديدة،1997، ص184.

[3] **نفس المرجع**، ص185.

[4] **نفس المرجع**، ص186.

_ استنكار نفس الممارسات إذا صدرت عن الآخرين من الطوائف الأخرى.

فالطائفية في جانبها المتعلق بالعلاقات مع الآخرين وليس من خلال الطقوس التعبدية، هي عصبية تزداد اشتعالا بتسييس الطائفة والتسييس لا يعزز الدين كأخلاق ومعاملة وعبادة بل يعزز فيه الجانب السلبي من العقيدة ويزداد هذا الجانب بربط المصلحة والحق بالطائفة، لأنها تدفع نحو الحد من التوجه العام،* ويكون العمل على جميع الأصعدة تحكمه النظرة الضيقة نتيجة لتشكل هذه الطوائف، وقد أخذ تشكل هذه الطوائف مسلكين متوازيين ففي حين كانت هذه الطوائف تنشط على المستوى السياسي لإيجاد مكان لها داخل البلد وتحصين نفسها من القهر والتهميش، كان بالموازاة مع ذلك تطور في المجال الفقهي للوصول إلى تشكيل المذهب الخاص بها وتحصينه من الأفكار التي قد تهدد وحدته وتماسكه.

المطلب الثاني: **مسار الطائفية**

تمثل الطائفة مجموعة من الأفراد يلتفون حول فكرة دينية أو معتقد مذهبي معين، لكن المسألة الطائفية في مجتمع ما لا يمكن حصرها في الجانب الديني فقط فيمكن تعريف المسألة الطائفية من ثلاث زوايا مختلفة لفهم طبيعتها وحقيقتها:

_ من خلال اعتبارها خلافا دينيا سببه الوحيد هو شعور كل طرف بأنه يمتلك الحقيقة وعليه هداية الطرف الآخر الذي يرى بأنه مخطئ أو منحرف.

_ اعتبارها اختلافا اجتماعيا ناتجا عن تصادم دائرتي مصالح مختلفتين ويظهر أكثر عند اعتناق أفراد طائفة ما لمذهب الطائفة الأخرى وهو ما يثير القلق باحتمال تعرض دائرة النفوذ للتآكل.

_ اعتبارها رد فعل على التهميش وانعدام العدالة الاجتماعية، ويظهر هذا خصوصا في الدول التي تفتقر إلى الضمانات الدستورية لحقوق الأقليات وتكون ردة الفعل في هذه الحالة التمرد على النظام السياسي أو الانسحاب من الشأن العام.

ومنه فإن النزاع الطائفي ليس مشكلة ذات بعد ديني فحسب وإنما لها عدة خلفيات وأبعاد تأخذ في النهاية لون الجدل الطائفي، فلو نأخذ الحرب الأهلية اللبنانية التي أخذت على أنها نزاع طائفي نجد أن انتهاء الحرب لم يكن نتيجة حوار أهل الأديان والمذاهب ولا أصحاب الفكر بل كانت نهايتها بتوافق أهل السياسة بتفاوض كل طرف منهم حول الحصة التي يرى أنها عادلة لجمهوره في حكم البلاد ومواردها غير متطرقين في ذلك إلى النقاشات الدينية، ومنه وللنظر إلى تشكل الطائفية* لابد من النظر إليها من زاويتيها المختلفتين وهما:

---

* فالطائفية ترتبط بثلاث عناصر:
- تعدد الانتماءات الفردية داخل المجتمع الواحد.
- ضعف الانتماء العام المشترك الناجم عن عدم الاندماج الاجتماعي.
- التعصب الذي يتحول إلى قوة متميزة تقف في وجه العصبيات الأخرى.

برهان غليون: النظام الطائفي. بيروت: منبر الحوار، عدد 11، 1988، ص11.

* يرجع معظم الباحثين سبب نشأة الفرق الإسلامية إلى مجموعة من العوامل وهي:**1العوامل الداخلية**:- الاختلاف في تفسير القرآن - الاختلاف في الاستدلال بالسنة النبوية - الاختلاف في معاني اللغة العربية وألفاظها - الغلو في الركون إلى الذوق - الخوض في مسائل المحضور - إضافة إلى مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية.**2 العوامل الخارجية**:- دخول أفكار الأديان المختلفة وامتزاجها بقيم الإسلام(اليهودية والنصرانية والفارسية والأديان الهندية القديمة)عبد الفتاح أحمد فؤاد: الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية. الجزء الأول، ط1، الإسكندرية، 2003، ص31-51.

الفرع الأول: **المسار الفقهي للطائفية**

تحتوي الدول العربية العديد من الطوائف المنتمية إلى عدة ديانات، إلا أن الطوائف المنتمية إلى الديانة الإسلامية وخاصة الطائفة السنية والشيعية تعدان الأكثر حضورا في المشهد السياسي والاجتماعي،[1] وكذلك التقاذف بالفتاوى بين هذا الطرف وذاك، لهذا سيكون التركيز في هذه الدراسة نوعا ما على هاتين الطائفتين، فهناك شبه إجماع على أن المذاهب الفقهية والطوائف الدينية التي هي موجودة اليوم لم يكن لها أي أثر في عصور الإسلام الأولى[2] رغم أنه قد ظهرت بعض المدارس في الفقه والعقيدة إلا أن معظمها اندثر في حين تحول بعضها ليصبح جماعة أو بقي في إطاره الفقهي، ويرجّح البعض أن مرد ذلك إلى البطش والقمع السياسي المسلط،[3] فالتيارات التي أخذت مواقف سياسية للدفاع عن حقوقها تحولت إلى فرق دينية ولم يكن للجمهور وحده يدا في ذلك بل لعبت الأنظمة الحاكمة دورا كبيرا في ذلك باعتمادها على المذهب كوسيلة لتعزيز شرعيتها، والتعدد السياسي الذي عرفته هذه الحقبة كان إلى جانبه كذلك تعدد في الخيارات الفكرية والعقيدية انعكاسا لاحتكاك المسلمين بالحضارات الأخرى وتطور نظام المجتمع الذي عرف خروجا من طابع البداوة وما صاحبه من تطور في الثقافة والقيم الاجتماعية، فبعد مرور عصر صدر الإسلام ظهر في العصر الأموي نماذج لتيارات ذات أسس سياسية وثقافية وترسخت أكثر هذه المذاهب في العصر العباسي إذ تحولت هذه التيارات إلى مذاهب في الفقه والعقيدة رغم بقاء السمات السياسية، وفي القرن العاشر ميلادي ظهر النموذج الأكثر اكتمالا للمذهب الديني الذي يضم منظومة عقيدية بالتوازي مع تشكلا اجتماعيا متميزا عن الآخرين، وازداد الاهتمام بأمور الدين بشكل لافت،* وتحولت المدرسة الفقهية أو العقيدية إلى قاعدة لنظام اجتماعي ذات ثقافة شعبية خاصة بها ونظام مصالح مستقل عن النظام العام.[4]

وأخذت هذه الجماعات نظاما دفاعيا نتيجة القهر المسلط وذلك برفع القيمة المعنوية للداخل، وتطور إلى تحقير كل ما هو خارج النظام رغم عدم نكرانها إلى التراث الشامل بل أعادت تفسيره على نحو يخدم مصالحها، وتحول بذلك التراث المشترك ليصبح عاملا للفرقة أكثر منه للتوحيد، ويأتي ذلك بإنشاء إطار ثقافي متمايز ومعارض لكل ما هو خارج النظام، وتكوّن هذه الثقافة خلفية ذهنية لأفراد البلد الواحد وفي ظل هذه الفسيفساء يكون النقاش بين هذه الأطياف المختلفة غير مجدي ولا يؤدي إلى التقارب نتيجة الخلفيات الذهنية المتكونة لدى الأفراد والاستماتة في تقبلها وتبنيها، فيكون الأفراد الذين يدخلون هذه النقاشات بفكرة مسبقة وهي الدفاع عن الذات وليس الوصول إلى الحقيقة قصد التفاهم حين يكون الفرد يدرك أنه لن يجد لها سبيلا عند الطرف الآخر طالما هو يمتلك الحقيقة المطلقة، وتغذت بذلك الأفكار الطائفية نتيجة

---

[1] نصت توصيات الندوة العالمية الأولى التي عقدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – اسيسكو – على " تأكيد وجوب مراعاة حقوق الأقليات المذهبية حيثما كانت و ينطبق ذلك على الشيعة الذين يوجدون في مناطق السنة وعلى السنيين الذين يوجدون في مناطق الشيعة" التقريب بين المذاهب الإسلامية ، بحوث الندوة التي عقدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – أسيسكو – بالرباط ، الجزء الثاني ط2، 2003، ص297.

[2] عبد الجبار ناجي: الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2003، ص77.

[3] أحمد مختار العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، 2002، ص14.

* أهمل العثمانيون في هذه الحقبة دراسة العلوم الطبيعية والرياضيات والكيمياء والطب في احتكاكهم بالحضارة الأوروبية وصبوا جل اهتماماتهم على العلوم الدينية والعلوم الإنسانية. تاريخ العرب الحديث: من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى. مصر: مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، 1997، ص39.

[4] توفيق السيف: المسألة الطائفية: بحثاً عن تفسير خارج الصندوق المذهبي - مجلة الكلمة 14 - 6 – 2008.

هذه الجدالات الفقهية وما يزيد من سلبية هذه الجدالات هو تسمية الطائفة أو الفرقة من طرف طوائف أخرى بتسميات ليس كما أراد أفراد هذه الطائفة أن يصفوا أنفسهم أو أن تكون تسميتهم، وإلى هذا الجانب من التحول الفقهي فقد كانت هناك مجموعة من العوامل السياسية ساعدت في ظهور الطائفية وترسيخها في كثير من البلاد العربية.

الفرع الثاني: **المسار السياسي للطائفية**

تكون وراء الحالات المختلفة للنزاع الطائفي اعتبارات عدة إلا أن مرده في الغالب يكون للمذهب أو الطائفة وهو في اغلبه يكون نتيجة للسخط على انعدام العدالة الاجتماعية ويأتي الطلب في ذلك وفق الحدود الضيقة للطائفة، فكل مجتمع تغيب فيه العدالة الاجتماعية يكون تربة خصبة للانشقاق والنزاع الداخلي والتطرف الديني،* ولا يمكن أن يكون ذلك ضرورة حتمية فبعض المجتمعات تفتقر إلى العدالة الاجتماعية إلا أن أفرادها لا ينزعون نحو التمرد أو الانشقاق ليس بدافع الرضا عن الوضع الذي هم فيه وإنما كون ثقافتهم تملي عليهم عدم التمرد وأن هذا الوضع يعتبر قدرا حتميا لابد من معايشته أو أن لهم طرقا أخرى لمعالجة الوضع غير التمرد، ويمكن أن يكون للنزعة الانشقاقية مبررات أخرى غير العدالة الاجتماعية وهي:[1]

_ فهم الأفراد أو الجماعة لهذا الظرف المحدد باعتباره ثمرة لبنية النظام الاجتماعي أو السياسي المهيمن وأنه ليس ظرفا عارضا.

_ توافر أرضية ثقافية تتقبل الانشقاق وتعتبره خيارا مشروعا في حال انعدام وسائل أخرى أقل كلفة.

_ توافر الأمل بإمكانية معالجة الظرف المعني عن طريق الانشقاق ومستوى الأمل هذا يحدد حجم الانشقاق وتعبيراته وأهدافه.

فإذا توافرت العوامل الثلاثة السابقة فإن الانشقاق سوف ينتقل إلى الفعل ويبدأ بتصميم الخطاب الذي سيخلق الإطار الاجتماعي ويشكل مبررا أخلاقيا للانشقاق وفي هذه المرحلة يتجه الفرد إلى التفكير في التصور المذهبي الطائفي بوصفه إطارا ومبررا ويكون اتخاذ الإطار أو الخطاب الطائفي بالنظر إلى عاملين يتعلق الأول بداخل الجماعة ويتمثل في قدرة هذا الخطاب على تعبئة وحشد الأنصار واكتساب المشروعية، أما الثاني فهو موجه للخارج من حيث قدرته على ترسيم الحدود الاجتماعية والجغرافية لموضوع المشكلة فهو بذلك ينشئ دائرة مصالح جديدة يتحدد على ضوئها الأنصار والأعداء المحتملون وهكذا تكون كل دائرة مصالح في بنيتها ونظرتها.

فالمشكل يبقى بين أفراد المجتمع الطائفي كغيره من المجتمعات هو فقدان العدالة الاجتماعية و ليس الاختلاف في المذهب لكن تبقى سمة الطائفية طاغية على المشكل حتى ولو أراد البعض التخلص منها وذلك لعدة اعتبارات كون أن عامة الناس يميلون إلى التفسير البسيط على السؤال المتشبث بذهنياتهم ما حصة جماعتنا أو طائفتنا من كذا... والثاني أن الطرف الآخر

---

* التطرف الديني هو تجاوز حدود الاعتدال والتشيع بشكل غير معقول لمجموعة أفكار ومعتقدات لمذهب معين حتى ولو كانت خاطئة و ذلك نتيجة عدم فهم أو عدم وعي حقيقي بالمضمون الروحي والاجتماعي لتلك المعتقدات الدينية.

[2] فاتح النور: التطرف الديني والعنف السياسي في الجزائر:1991-1999. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية عن جامعة الجزائر، 2006-2007 ، ص21.

الذي يحصر المشكل في إطاره الخاص كي يسهل عليه تحقيقه بدل حمل أعباء الجماعات الأخرى، فقبول الناس للخطاب الطائفي هو الذي يفتح المجال أمام تعميق الظاهرة والتي ستتحول إلى حركة أقلية لو رفضها الناس ويمكن أن يرجع ميل الناس إلى قبول ودعم الخطاب الطائفي رغم أن مطالبهم تصب في إمكانية الحصول على حقوقهم المدنية إلى تفسيرين:[1]

1- مسألة الهوية:

هناك مجتمعات كثيرة تحمل مجموعات متمايزة خضعت لوقت طويل إلى كبت هويتها داخل المجتمع سواء للإدماج القسري في المجتمع أو أنها كانت غافلة عن معرفة دور هويتها في تشكيل رابطتها الاجتماعية، ولكن مع زوال الهيمنة وانفجار ثورة المعلومات وظهور مفاهيم حقوق الإنسان وحماية الأقليات وغيرها من المفاهيم الديمقراطية، اكتشفت هذه الأقليات ذاتها واستطاعت أن تزن المعاملة التي كانت تعامل بها ضمن الأكثرية ونجم عنه التركيز على الذات ومحاولة إبراز الحدود الفاصلة بينها وبين الآخر من خلال تعيين حدود المشكلة ومبرراتها كما أنه العامل الأبرز لحشد القوة الداخلية للمطالبة بالحقوق الضائعة.

2- مسألة التكيف:

أبرز سمات المجتمع الحديث هي قابلية الفرد للتكيف وإنشاء علاقات اجتماعية مع الغير مهما كانت خصوصية الطرف الآخر فالمجتمعات التقليدية كانت مجتمعات مغلقة يبني الفرد علاقاته الاجتماعية وفق علاقات مسبقة كالنسب والجوار، وهذا ناتج عن الخروج من نظام القرية إلى نظام المدينة الذي يسوده نظام علاقات حديث دافعه المصلحة المادية أو التوافق الفكري،[2] فالمجتمعات التقليدية تفرض ارتباط مفرط للفرد ببيئته الاجتماعية إلى درجة اعتبارها طريقا واحدا للحق والاستقامة والفضيلة ويجد صعوبة في التكيف والاندماج مع الجماعات الأخرى وهو ما يجعل تفكير الأقلية وتصورها يكون ضمن حيزها و فهمها الخاص.

[1] توفيق السيف، **مرجع سابق.**
[2] **نفس المرجع.**

خلاصة:

المواطنة في مفهومها السياسي تعني الانتماء إلى وطن معين، له حدود سياسية معترف بها في القانون الدولي، وهي بهذا تختلف عن القومية، حيث تعني الانتماء إلى عرق من الأعراق الإنسانية، ولا يشترط في القومية الاعتراف الدولي ولا الحدود السياسية، لأنها تستوجب وحدة الدم فقط، فالعرب قومية واحدة على اختلاف أوطانهم السياسية، كما أن الأكراد قومية واحدة على اختلاف أوطانهم السياسية أيضا، فالمواطنة تعني الانطواء تحت وطن ضمن حدوده السياسية والتعايش مع بقية الأفراد ضمن تلك الحدود السياسية، ولا يشترط في المواطنة ضمن المفهوم السياسي الوحدة الفكرية أو العرقية مع بقية أفراد الوطن، لأن الجامع الذي يجمع الأفراد في المواطنة هو الانتماء إلى الوطن.

أما الطائفية فهي تعني الانتماء إلى توجه فكري، ديني أو دنيوي، إيمانا بأن مفردات ذلك التوجه الفكري تحقق السعادة، سواء أكان ذلك في الدنيا أو في الآخرة، وهي بهذا تختلف عن المواطنة باعتبار أنها تستوجب الوحدة الفكرية مع بقية الأفراد المنتمين للطائفة، بينما تستوجب المواطنة وحدة الحدود السياسية، ولهذا فيمكن أن يجتمع تحت مفهوم المواطنة المختلفون فكريا أو المختلفون عرقيا، وهذا مالا يمكن أن يحدث في مفهوم الطائفية، لأن الطائفية مسألة ذهنية وعقائدية تختلف عن الكثير من الظواهر التي يمكن أن يشهدها أي مجتمع، والتي يمكن للدولة أن تتحرك لتداركها من خلال الوسائل القانونية أو استخدام العنف المشروع لتخطيها أو تسطير برامج اقتصادية أو غيرها.

فهي مشكلة متعلقة بالأفكار والقناعات التي يحملها الأفراد ويستميتون في تقبلها والدفاع عنها، وهو ما يزيد من صعوبة معالجتها وتحصين الوطن منها، وطالما أن الطائفية مسألة ذهنية فهي بذلك تؤثر في جميع مجالات الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية التي قد يصلها الإنسان الذي يحمل الفكر الطائفي، وتكون بذلك المواطنة مهددة لأن الولاء في صورته الأسمى يصبح للطائفة على غيرها من الولاءات الأخرى بما فيها الولاء للوطن، وبالتالي يكون مصير الدولة الوطنية في خطر ويزيد من صعوبة بنائها، فتكون فيه أزمة في بناء الدولة الوطنية.


الفصل الثاني:
الطائفية وأزمة بناء الدولة الوطنية

الفصل الثاني: **الطائفية وأزمة بناء الدولة الوطنية**

تعتبر ظاهرة تفكك الدول من أبرز إفرازات القرن العشرين والمحافظة على وحدة الأراضي وسلامة الوطن وبناء الدولة على أعمدة قوية من خلال مجموعة من مؤسسات تكون تابعة للدولة وقادرة على النهوض بالبلد من أصعب التحديات بالنسبة للكثير من البلدان في عصرنا الحالي، وهو ما نلحظه لمّا يفقد البلد جزءا من ترابه كما حدث مع السودان حين انفصل شماله عن جنوبه، أو الدول التي بها أقليات تطالب بالحكم الذاتي مثل أكراد العراق، وأحيانا يصعب على البلد وضع مؤسسات قوية تمثل مركزية الدولة تكون غير خاضعة لفئة أو لأقلية وهو ما تشهده الكثير من الدول وخاصة العربية منها والإفريقية التي لا زالت بعيدة عن الوصول إلى النموذج الديمقراطي.

ولو نتمعن في هذه الدول التي تعرضت للتقسيم أو التي تفتقد إلى مركزية السلطة وتمتاز بضعف مؤسساتها نظرا لوجود مؤسسات موازية قد تكون تحضى بالشرعية لدى الشعب أكثر من المؤسسات الرسمية، لوجدنا معظمها هي التي تمتاز بالتباين والاختلاف داخل تركيبة سكانها, وكثيرا ما تُحمّل الجهات الخارجية مسؤولية هذه الأوضاع قصد إضعاف البلد أو إنجاح مشروع ما، دون الحديث عن التركيبة الداخلية لهذه الدول وتشخيص العلة، وهو ما يجعل من الصعب الوصول إلى عين الحقيقة ويكون كل الجهد موجه للبحث عن من يقف خلف ذلك.

فالدولة الوطنية لا يتم بناؤها إلا إذا توافرت مجموعة من المقومات ثقافية وسياسية واجتماعية، يكون أي إخلال لشرط من هذه الشروط تهديدا للمشروع، وتعد الطائفية أحد أهم العوامل المهددة لفكرة بناء الدولة الوطنية، من خلال ما تحمله من سمات يمكن أن تطال جميع جوانب الحياة.

لذا سيتناول هذا الفصل تأثير الطائفية نفسيا وثقافيا وسياسيا واجتماعيا على المجتمع الذي يعرفها، وكيف تكون حائلا أمام تجسيد فكرة المواطنة التي تدفع نحو بناء الدولة المدنية القوية والمحددة المعالم.

المبحث الأول: **إشكالية الهوية والانتماء**

المطلب الأول: **الهوية والانتماءات الثقافية**

الفرع الأول: **الهوية في الثقافة المواطناتية**

تزخر الكتابات العربية والأجنبية بالكثير من البحوث والدراسات التي تتناول موضوع الهوية، والتي قد توقع الباحث في نوع من اللبس عند تناول هذه الظاهرة وتأتي صعوبة ذلك من صعوبة إيجاد تعريف محدد لمفهوم الهوية وذلك لتعدد المدارس التي تناولت الموضوع فضلا عن سعته وشموليته إذ تتشارك في تكوينه عوامل ومتغيرات عدة ولاسيما المتغيرات المجتمعية التي تطرأ في فترات زمنية معينة والتي تشكل طبيعة الوعي البشري في ظرفيه الزماني والمكاني،[135] ومعلوم أن الهوية الثقافية هي حجر الزاوية في تكوين الأمم لأنها نتيجة تراكم تاريخي طويل فلا يمكن تحقيق الوحدة الثقافية حتى ولو توفرت الإرادة السياسية على خلاف الوحدة الاقتصادية مثلا.[136]

أولا: مفهوم الهوية

دخل مفهوم الهوية للفكر العربي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث لا نجده ضمن المصطلحات المترجمة في تلك الفترة مثل الحرية والثورة والأمة والقومية والمساواة والوطن، فقد حدد العربي هويته في العصر الحديث متأثرا بعلاقات الهيمنة التي فرضها عليه الغرب وبدافع التحرر من هذه الهيمنة من ناحية ومن كل مظاهر الاستغلال الطبقي والاستعباد والإظطهاد الداخلي من ناحية ثانية، وقد عرفها **الجرجاني** بأنها "الأمر المتعلق من حيث امتيازها عن الاغيار" أما **ابن رشد** فيرى أنها "المعنى الذي يطلق عليه اسم الموجود" وعند **الفارابي** "هوية الشيء أي عينته وتشخصيه وخصوصيته ووجوده المنفرد له الذي لا يقع فيه اشتراك"،[137] فهي اسم الكيان ووجوده على حاله من خلال خصائص معينة تمكن صاحبها من الاشتباه مع أمثاله أو الاختلاف عنهم،[138] ومنه تكون الهوية مجموع السمات الروحية والفكرية والعاطفية الخاصة التي تميز مجتمعا بعينه وطرائق الحياة ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات وطرائق الإنتاج الاقتصادي والحقوق.[139]

فالهوية من حيث كونها أمرا موضوعيا وذاتيا معا هي وعي الإنسان وإحساسه بانتمائه إلى مجتمع أو أمة أو جماعة أو طبقة في إطار الانتماء الإنساني العام فهي معرفتنا من نحن وأين نحن ومن أين أتينا وإلى أين نمضي وبما نريده لأنفسنا وللآخرين وبموقعنا في خريطة العلاقات والتناقضات والصراعات القائمة، فالهوية شعور جمعي لأمة أو لشعب

---

[135] مصطلحات أنثروبولوجية، الهوية، شبكة نبأ المعلوماتية. (www.annabaa.org)

[136] محمد عابد الجابري: مسألة الهوية: العروبة والإسلام ... والغرب. **مرجع سابق**، ص11.

[137] ناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة علم السياسة. ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص123.

[138] أحمد بن نعمان: الهوية الوطنية: الحقائق والمغالطات. الجزائر: دار الأمة، 1996، ص11.

[139] بجيرمي يوسف: ثقافة المقاطعة ضرورة علمية لمواجهة الهيمنة.المركز الفلسطيني للإعلام، 2011، ص1.

ما يرتبط ببعضه ارتباطا مصيريا ووجوديا، ويميز **علاء الدين هلال** ثلاث مستويات للهوية:[140]

- على مستوى الفرد أي شعوره بالانتماء إلى جماعة أو إطار إنساني في منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات.

- على مستوى التعبير السياسي الجمعي في شكل تنظيمات وهيئات شعبية ذات طابع تطوعي واختياري.

- على مستوى تبلور وتجسيد هذه الهوية في مؤسسات وأبنية وأشكال قانونية على يد الحكومات والأنظمة.

ومنه تكون الهوية الحضارية لأمة من الأمم هي القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات والقيم العامة التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات الأخرى، كما يمكن أن يكون للهوية مجموعة من المكونات.

ثانيا: مكونات الهوية

انطلقت الهوية العربية من مبدأ التغير للانسجام مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإبقاء على الثوابت المرتبطة بالدين واللغة والعادات والتقاليد وبقيت في ذلك اللغة العربية محافظة على ثباتها الايجابي باعتبارها مكونا أساسيا للهوية العربية ويبقى الجدل النظري والفكري حول حقيقة مصير الهوية القومية.

فمفهوم الدولة الذي طبع التطور السياسي لمعظم المجتمعات الغربية والعالمية منذ معاهدة وستفاليا عام 1648 التي وضعت نهاية لحرب الثلاثين عاما بين فرنسا والنمسا جرى عندها تحديد نهائي وترسيم كلي للحدود بين الدول، أخذ هنا يتبلور المفهوم الحديث للدولة من حيث هي تنظيم سياسي وإجتماعي بين الأفراد القاطنين في بقعة جغرافية محدودة ومع بزوغ النزعات القومية في منتصف القرن التاسع عشر وتحولها في القرن العشرين إلى نزعات مهيمنة انتهت إلى نشوء دول قومية في كل من ألمانيا وفرنسا، فالمأزق الإيديولوجي والسياسي والاقتصادي الذي آلت إليه هذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية ومن ثم التحولات الديمغرافية من خلال الهجرات الشرعية وغير الشرعية, دفع نخبها من جديد إلى التفكير في طبيعة تكوين وآلية عمل الدولة القومية وهو ما يعبر عنه حاليا بنهاية الدولة القومية وبداية التفكير بالدولة الديمقراطية أو دولة الحق والقانون،[141] ومكونات الهوية الإنسانية يرتبط وجودها عبر شبكة من العلاقات التي تتندرج في الخصائص المشتركة الحضارية والمشتركات التالية:[142]

---

[140] ناظم عبد الواحد الجاسور، **مرجع سابق**، ص385.

[141] صموئيل هنتغتون: صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي. ترجمة: طلعت الشايب، القاهرة: دار سطور، 2000، ص2.

[142] محمد عابد الجابري: الهوية العربية: من صحيفة النبي إلى تفكك الخلافة. عن موقع: WWW.AMJABRIABED.NET

- المجال الجغرافي.
- وجود ذاكرة تاريخية مشتركة للأمة.
- ثقافة شعبية مشتركة بين جميع فئات المجتمع.
- منظومة حقوق وواجبات مشتركة يضعها المجتمع لتنظيم العلاقة بين الدولة والأفراد مع بعضهم.
- اقتصاد مشترك مرتبط بمناطق معينة.

إضافة إلى ذلك فإن عناصر الهوية الإنسانية فردية كانت أو جماعية لا تنحصر في العناصر المادية وحدها بل تتعداها إلى مجموعة أخرى من العناصر وهي:[143]

1– **العناصر المادية والفيزيائية**: وتشتمل على الحيازات كالاسم والسكن والملابس والقدرات الاقتصادية والعقلية والتنظيمات المادية والانتماءات الفيزيائية والسمات المورفولوجية.

2- **العناصر التاريخية**: وتشتمل على الأصول التاريخية والأحداث والآثار التاريخية.

3- **العناصر الثقافية والنفسية**: وتتضمن النظام الثقافي مثل العقائد والأديان والرموز الثقافية ونظام القيم وصور التعبير الأدبي والفني والعناصر العقلية مثل النظرة إلى العالم والاتجاهات والمعايير الجمعية والنظام المعرفي مثل السمات النفسية الخاصة واتجاهات نسق القيم.*

4- **العناصر النفسية والاجتماعية**: وتشتمل على الأسس الاجتماعية مثل مكان السكن والجنس والمهنة والسلطة والدور الاجتماعي والانتماءات والقدرات الخاصة بالمستقبل مثل "القدرة والإمكانية والتكيف ونمط السلوك".

فمفهوم الهوية مفهوم إشكالي لأن للهوية أبعادا شائكة ومتداخلة فيما بينها تتصل بالحقل الفلسفي والمعرفي والسياسي والتاريخي إضافة إلى عوامل أخرى تتفاعل مع الهوية وهو ما تمتاز به الجماعات الإثنية،* وهذه الإشكالية تحتمل الحل وعدمه بحيث تكون أمام معادلة متحركة تنتج نفسها بنفسها وتعيد ترتيب أولوياتها، والسبب يعود إلى طبيعة الهوية المتغيرة في مرحلة العولمة المعاصرة، فالهوية ليست شيئا نهائيا منغلقا على ذاته وإنما هي امتداد إلى التاريخ والحضارة وهي قيم وخصائص قابلة للتحرير والتطوير والتحول من زمن لآخر حسب المستجدات، لذا الهوية تمر في تفاعل وازدهار وتعيش

---

[143] **نفس المرجع.**

* " القيم هي المعتقدات التي يعتقد الأفراد بقيمتها ويلتزمون بها و بمضامينها". موسى اللوزي: التطوير التنظيمي: أساسيات ومفاهيم حديثة. الأردن: دار وائل للنشر، 1999، ص 59.

* " الإثنية كيان بشري يشعر أفراده بوحدة الانتماء لاشتراكهم الجماعي في امتلاك خاصية أو خصائص نوعية لا تشترك معهم فيها الجماعات الأخرى و قد تكون الدين أو المذهب أو اللغة أو الثقافة ...". سعد الدين إبراهيم: مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي. عمان: منتدى الفكر العربي، سلسلة دراسات الوطن العربي، 1988، ص24.

حالة ركود وخمول وانكماش كما تندمج مع الهويات الأخرى العشائرية والطائفية والإثنية.[144]

ثالثا: عوامل تشكيل الهوية

تتشكل عوامل الهوية بعوامل الجغرافيا والتاريخ والعادات ورموز السلطة والرموز الدينية، كل هذه العوامل تتفاعل فيما بينها في ضوء السياق الاجتماعي والمشروع الثقافي وتشكل هوية الأمة في إطار زماني محدد، وعلى اعتبار أن السياق والبناء الاجتماعي للهوية عادة ما يحدث في إطار يتأثر بعلاقات السلطة فهناك ثلاث أشكال لبناء الهوية:[145]

- **هوية إضفاء الشرعية**: وهي الهوية التي تسعى لبنائها المؤسسات المسيطرة في المجتمع وتهدف هذه المؤسسات من ذلك إلى إضفاء الشرعية على هذه السيطرة لدى الجماعات الفاعلة في المجتمع.
- **هوية المقاومة**: وهي الهوية التي تسعى لبنائها الجماعات والقوى التي تأتي في موقف المعارضة للمؤسسات المسيطرة والتي تعارض منطق السيطرة في حد ذاته لذلك تقوم هذه الهوية على مبادئ تختلف عن تلك التي تقدمها مؤسسات المجتمع.
- **هوية المشروع**: وهي الهوية التي تسعى لبنائها الجماعات النشطة في المجتمع حيث تحاول هذه الجماعات التي تمثل النخب الثقافية لتطوير البناء الاجتماعي وتحديد مواقفهم في إطار علاقات القوى.

فلا توجد هوية جوهرية غير قابلة للتغيير حيث يمكن لهوية المقاومة أن تتحول إلى الشكل الأول "هوية الشرعية" حال انتقال قوى المعارضة إلى مواقع السلطة، وفي هذا الإطار يميز الباحثون بين عدد من العوامل التي تعد مصادر لتشكيل الهوية وهي: [146]

1- **القيادات وقوى النخبة**: تأتي القيادات كأهم مصدر من مصادر تشكيل الهوية حيث تقوم القيادات بقولبة الأحداث بشكل معين ويتم استخدام هذه القوالب لتعبئة الرأي العام تجاه السياسات المعلنة وإضفاء الشرعية عليها.
2- **القوى المجتمعية**: تتشكل الهوية هنا من قبل الحركات الاجتماعية والنشطاء السياسيين والمثقفين وما يطرحونه من أفكار جديدة وعادة ما تأخذ القيادات هذه الهوية بعين الاعتبار حيث يكون هناك اتفاق بين القيادات والقوى المجتمعية على الهوية الوطنية ولكنهم في أحيان كثيرة يختلفون حول مضمونها وتوقعاتها.
3- **العوامل الدولية**: أصبح النظام الدولي محورا للجدل والنقاش على المستويات المحلية وازداد معه نقاش هوية الدولة أو الأمة والهوية الوطنية وعلاقة الدولة بالمجتمع الدولي.

---

[144] قليقلي عبد الفتاح: تطور الهوية الفلسطينية. فلسطين: جريدة حق العودة،2011، العدد45

[145] خيرت معوض، محمد عياد: الهوية العربية كمتغير لمعالجة الصحافة العربية للغزو الأنجلو أمريكي للعراق. المؤتمر السنوي العاشر "الإعلام المعاصر والهوية العربية" 4- 6 ماي كلية الإعلام القاهرة.

[146] خيرت معوض، محمد عياد، **نفس المرجع**.

فالهوية التي تصب في فكرة تعلق المواطن بالوطن والأمة كثيرا ما تكون مهددة حين ينزع الأفراد إلى التخلي عن هذه الفكرة أو عدم تعظيمها في نفوسهم إذا كان للأفراد ثقافات أخرى تلهيهم عن التفكير الجماعي، ويكون هناك نوع من الخصوصية في الطرح الثقافي المتبادل بين الأفراد، فيكون للأفراد انتماءات أخرى تتحدد وفقها هوياتهم وهو ما تأتي به في أحيان كثيرة الطائفية على المجتمع.

الفرع الثاني: **الانتماءات الثقافية المتعددة**

للوطن مكانة عظيمة في ثقافة الدولة الحديثة هدفها إذابة الفروق وتوحيد الانتماء للوطن الواحد المستقل، ومن هنا تكون فكرة الوطن علوا على الطائفية والقبلية والمذهبية التي تعرفها العديد من المجتمعات العربية،* فهي تنظم الفرد في ولاء حقيقي ويصبح بذلك شريكا في الوطن بكل رموزه "الأرض، العلم، النشيد" التي لها معنى يعلو على الجميع لصنع المعاني المحايدة للانتماء وخارج أي مساس بهذه المعاني لحساب أي كان من الناس، مع الحفاظ على قداسة المقدس في الوطن وأديانه وتنوعاته الاجتماعية،[147] فتعددية الانتماء وتناقضاته تؤدي إلى حالة من الانشطار في الهوية الاجتماعية والى حالة من التمزق الوجداني الداخلي للفرد الذي تتخطفه مشاعر الانتماءات المتعارضة على مختلف المستويات والاتجاهات،[148] ويبدو أنه لم يتعرض بعد من أبعاد المواطنة أكثر مما تعرض له بعد الانتماء من تآكل وتغييب.[149]

فمنذ أواخر القرن التاسع عشر أصبح تأكيد الذات لدى الطوائف غير المسلمة يأخذ شكل هجوم على الذاتية السياسية الإسلامية المؤكدة بقوة في الدولة وتم الانتقال بذلك من مرحلة الاعتراف المتبادل بالتمايز الثقافي والديني الذي يجسده خضوع كل طائفة في شؤونها الدنيوية إلى تقاليدها وأعرافها الدينية إلى مرحلة الإنكار المتبادل لهذا التمايز، ولا يزال هذا الإنكار هو أساس الحوار السياسي من أجل وحدة وطنية في الكثير من البلاد، وأصبح التساوي في فقدان الهوية هو شرط قيام مساواة بلا هوية كما أصبح التخلي عن الذاتية قاعدة بناء الدولة العصرية.[150]

فالخلل في العلاقة بين أتباع المذاهب الإسلامية أنتج ثقافة من التعبئة المتبادلة فانشغلت كثيرا بخلافاتها المذهبية، حيث لا تزال كل طائفة تشعر بأنها في حاجة إلى إثبات

---

* تفضي ظاهرة الهوية في المجتمعات العربية إلى ظاهرة عدم التكامل في الوطن العربي رغم أن حوالي 88% ممن يعتبرون اللغة العربية لغتهم الرسمية وثقافتهم الأولى وما يقارب 91% مسلمين على المذهب السني إلا أن البلدان العربية تعرف بدرجات متفاوتة ظاهرة التنوع والتعدد على أسس أثنية ودينية ولغوية ومذهبية. حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. عدد 17، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص226-227.

[147] محمد العيثم: الطائفة والفئة والوطن. عن موقع:

http://www.aleqt.com/2012/10/01/article_697731.html

[148] علي أسعد وطفة: إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة. عدد 282، بيروت: المستقبل العربي، 2002، ص96.

[149] نصر الدين السيد: ثقافة الدولة المدنية. **مرجع سابق،** ص93.

[150] برهان غليون: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. بيروت: شركة الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص8.

أحقية مذهبها وأنها معنية بتحصين أبنائها، وتصبح الهوية تقاس بالنظر إلى الآخر،[151] وتتسم الطائفية في الغالب بالثقافة التعبوية التي من أهم سماتها: [152]

- التركيز على مواقع الخلاف المذهبي مع محدوديتها وتجاهل مناطق الاشتراك الواسعة، ويتم في أحيان كثيرة افتعال قضايا الخلاف في مسائل جزئية جانبية تلمس نقاط الضعف في تراث المذهب الآخر والتشهير بها حتى لو كانت رأيا شاذا.
- نبش حوادث التاريخ للتذكير بمعارك النزاع والصراع السابقة مما يغذي الأحقاد ويرسخها.
- تجريم النقد الذاتي وحرية التعبير عن الرأي داخل كل مذهب فيما يخص قضايا الخلاف المذهبي.
- تعميق النظرة الدونية على المستوى الديني لأتباع المذاهب الأخرى باعتبار أن أتباع المذهب هم الفرقة الناجية والأخرى هالكة.

وهذا ما زاد من تعميق الفجوة وأصبحت فكرة التخلي عن الهوية الثقافية للجماعات المختلفة المكونة للجماعة القومية هي أساس الممارسة السياسية ويصبح التمسك بالتمايز الثقافي هو قاعدة اللعبة السياسية، لأن الهوية الثقافية تمثل الصورة التي تضعها أي جماعة بشرية لنفسها وعن ثقافتها وتاريخها رغبة في تميزها واختلافها عن المجموعات الثقافية الأخرى،[153] فالذي يستطيع أن يحافظ على ذاتيته ويعمل على تفكيك ذاتية الآخر يستطيع أن يحتفظ في الساحة السياسية بقوة غير مرئية عظيمة الأهمية،[154] وهذا ما بنى السياسة المحلية على غش متبادل، وبما أن الأغلبية هي المستفيد الأكبر فإنها تسعى جاهدة إلى الحفاظ على الهوية الثقافية الخاصة بها لأنها هي الوحيد الذي يفقد الامتيازات الأكبر في ظل وجود ثقافة وطنية، وفي المقابل تلجأ الطوائف الأخرى التي ترى نفسها بأنها مقهورة أو أنها مهمشة إلى الارتباط بهويات خارجية مشفوعة بنوع من الصحوة القومية الدينية، فردة الفعل هذه ليست بالضرورة تجاه الطوائف الأخرى وإنما ضد الدولة والإرادة السياسية التي أخذت شرعيتها من لا ذاتية السلطة أو من بناء سلطة قائمة على نفي الثقافة والتقاليد الدينية والشعبية.[155]

وهكذا تتحول القضية الثقافية إلى قضية قومية لا تهدد فقط إستقرار الدولة السياسي القائم على نكران متبادل للذاتية ولكنها تهدد أكثر من ذلك وجود الجماعة ذاتها كمجتمع

---

[151] "مفهوم الهوية في المرجعية النهضوية لا يتحدد من خلال الأصول الذاتية وإنما يتحدد أولا وقبل كل شيء من خلال نوع من العلاقة مع أحد الأطراف التي كانت تقع في موقع آخر". محمد عابد الجابري: قضايا الفكر العربي المعاصر. ط2، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992، ص24.

[152] حسن بن موسى الصفّار: الطائفية بين السياسة والدين. ط1، بيروت (لبنان): المركز الثقافي العربي، 2009، ص17.

[153] عبد الرزاق الداوي: في الخطاب عن المثاقفة والهوية. عدد2، الجزائر: السداسي الأول، 2007، ص15.

[154] برهان غليون: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. **مرجع سابق**، ص9.

[155] **نفس المرجع** ، نفس الصفحة.

سياسي موحد وقومي، لأن التمايز الثقافي هو رمز للتجزئة دائما،* والوحدة تبقى هنا شكلية ما دامت تقوم على اتفاق سلبي هو في الحقيقة اتفاق على باطل مضمونه تخلي الجماعة عن كل هوية قومية تجاه الجماعات القومية الخارجية الأخرى،[156] وهو ما نجده في كثير من البلاد العربية الذي تنسلخ فيه بعض الجماعات إلى تبني لغات دول أجنبية.

لكن العودة إلى الثقافة الدينية التي تحمل في طياتها العودة إلى تأكيد الهوية الخاصة تظهر في هذه الظروف كما لو كانت عودة إلى الوراء ودعوة للمحافظة، وترتبط قضية الهوية الذاتية بسرعة بالقضية الاجتماعية لتجعل من فقدان الهوية قاعدة لتسلط النخبة الحديثة والعصرية على العامة المتعلقة أكثر فأكثر بالتقاليد بقدر حرصها على تحديد سلطة النخبة الحديثة.[157]

وفي دراسة حول الموقع الذي يحتله المكوّن الديني في تكوين الهوية لدى شباب البحرين هذا البلد الطائفي، أثبتت الدراسة أن 45% ممن استطلعت آراؤهم يرون أن الدين والعقيدة يقعان في المرتبة الأولى بالنسبة إلى الموضوعات ذات الأولوية لديهم، وفي المقابل أفادت الدراسة بأن 11% ممن استطلعت اراؤهم بأنهم ملتزمون دينيا لدرجة كبيرة، في حين أجاب 83% أنهم ملتزمون إلى حد ما فقط و6% غير ملتزمين دينيا، ما يفسر أن حضور الدين المكثف إنما يحدث في أشكال التعبير عن الهوية وفي رموزها المتخذة وسيلة للتعبير عن الذات أكثر مما هو التزام شمولي به.[158]

وأشارت الدراسة نفسها أن الوطن قد يحتل مرتبة الصدارة لكن حين فك تجريد السؤال بوضعه في سياقات أكثر واقعية كما لو تعرضت العشيرة أو العائلة إلى حادث مأساوي من نوع ما، نلحظ أن الوطن يتراجع، وبدت الشابات أكثر التصاقا بالقيم العائلية في حين يأتي التصاق الشباب بالقيم الدينية أكثر، كما وقفت الدراسة على أن الشابات يتمتعن بالتسامح الديني أكثر حيال فكرة إقامة صداقات مع ديانات أخرى أكثر من الشباب، لكن عند طرح مسألة الزواج فنجد العكس بين الجنسين،[159] وهذا ما يثبت الاتصال بالثقافة الدينية حيث تعطي الشريعة الإسلامية إمكانية للذكور في الزواج من نساء من ديانات الأخرى.*

---

* يقول هنتغتون: "عالم ما بعد الحرب الباردة لن تكون فيه أكثر الصراعات انتشارا أو أهمية وخطورة بين طبقات اجتماعية غنية وفقيرة أو جماعات أخرى على أسس اقتصادية ولكن بين شعوب تنتمي إلى هويات ثقافية مختلفة".
- صموئيل هنتغتون، **مرجع سابق،** ص14.

[156] برهان غليون: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. **مرجع سابق،** ص10.

[157] **نفس المرجع** ، ص11.

[158] فاطمة علي: الشباب البحريني والهوية. لبنان: الجامعة الأمريكية في بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية حزيران 2010.

[159] فاطمة علي، **نفس المرجع**.

* ما يعرف في الشريعة الاسلامية بالمرأة الكتابية (وهن نساء اليهود والنصارى) التي يحل للمسلم الزواج منهن وينهى عن زواج المسلمة من الكتابي، وهو ما صعب من الوصول إلى فكرة الزواج المدني في لبنان وهو ما سنقف عليه في الفصل الثالث.

وفي قياس لمستوى الهوية الوطنية اختير سؤال لقياس مؤشر الفخر الوطني، وهو هل أنت فخور بهويتك البحرينية؟ فقد عبر 67 % عن أن الهوية البحرينية لا تهمهم ممن استطلعت آراؤهم في المقابل أجاب 24 % بنعم.[160]

فالأقليات الصغيرة تبحث عن هويتها الخاصة بها في إطار الحدود الدينية الخاصة بها لأنها تشعر بأنها مهددة من جراء تطور العودة الكثيفة لدى الأغلبية إلى الذاتية الإسلامية الموسومة دائما بالسلفية، مدمرة بذلك المكتسبات العصرية الحديثة بما في ذلك المساواة في الحقوق وحرية الاعتقاد، هذه الأقليات بقدر تزايد شعورها بالتمايز الثقافي والديني يزداد تمسكها على صعيد القول والكلمة بالمعتقد العلماني الذي ينادي بفصل الدين عن الدولة وعن كل ما يمس المشاكل المشتركة للجماعة، وتظهر ردة الفعل الفكرية هذه المترافقة عادة إن لم يكن دائما بممارسة طائفية وبغيرة حقيقية على الذات وبالتعصب ورفض الحوار بين الأديان بما في ذلك الأديان أو العقائد الحديثة للنخبة.[161]

ونجد أن فكرة الدولة العلمانية التي تتبناها الطوائف المهشمة لم ترتق إلى مستوى تطلعاتهم، فبقدر ما كانت الاعتقادية العلمانية الأوربية وسيلة لتحرير العقل وفرض حرية التعبير جاءت العلمانية العربية والتي تعود في أصلها إلى القرن التاسع عشر،[162] كي تُقدَم غطاءًا شرعيا لمصادرة حرية الرأي والتعبير الاجتماعي والطبقي، وذلك بإظهار نوعا من المساواة الشكلية بين الطوائف، ومن أجل ذلك بقيت عقيدة مستلبة تجاه الدولة.[163]

فأي نموذج يمكن أن يطرح في ظل شيوع الانتماءات الثقافية يمكن أن يؤدي إلى تسلط أو هيمنة أقلية وهكذا يتحول الإسلام بسرعة في ذهنها إلى عقيدة ركودية رجعية لا تنتشر إلا بسبب جهل العامة التي تعمل هي ذاتها على تخليد جهلها، وفي هذا يرى **برهان غليون** أن ما تقترحه العلمانية على نفسها كهدف قابل للتحقيق هو نقل المجتمع من الجهل إلى النور لا المساواة ولا العدالة ولا الحرية ذلك أن هذا الانتقال من الجهل إلى النور هو شرط الديمقراطية كما هو شرط الاشتراكية، لا تدخل العلمانية هنا إذن كمذهب سياسي يدعم نظاما حرا ولكنها تظهر كبديل ثقافي للذاتية الدينية أي مجرد نفي للذاتية القومية، وهذا ما يمكن الإسلام من دخول الحلبة السياسية من أجل الدفاع عن الديمقراطية والمساواة الغائبتين عن الدولة العلمانية واللتين تصطدمان مباشرة بالنزعة الاستبعادية وهذا ما يزيد من تعقيد الوضع،[164] إلا أن الطبيعة العربية لم تدع مجالا لتطبيق العلمانية ولا النموذج الإسلامي المنادى به من طرف الإسلاميين،* في حين علت أصوات لتوحيد

---

[160] فاطمة علي، **مرجع سابق.**

[161] برهان غليون: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. **مرجع سابق،** ص11.

[162] عبد الاله بلقزيز: من النهضة إلى الحداثة. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص87.

[163] برهان غليون، **المرجع السابق،** ص12.

[164] برهان غليون، **نفس المرجع،** ص13.

* يرى يوسف القرضاوي: "أن الاتجاه العلماني يعوق انطلاق الأمة بكل طاقاتها لأنه غريب عنها ودخيل عليها لا يحركها من داخلها ولا يخاطبها باللسان الذي يهز كينونتها". (ص54) و في المقابل يرى صعوبة تطبيق النموذج الإسلامي لأمرين: "الأول اختلاف صور الإسلام المنشود من بلد لآخر فأيهم يُطبق النموذج السوداني أم النموذج الإيراني أم النموذج السعودي ..والثاني هو التركيز على الأخطاء التي شابت هذه النماذج وتحميلها على الإسلام نفسه".(ص 165). يوسف القرضاوي: الإسلام والعلمانية وجها لوجه. ط7، القاهرة: مكتبة وهبة، 1997.

الهوية العربية لأن المكونات الأساسية للهوية تتصف بخصوصية تاريخية لكل أمة والتي تشكل الثقافة أهم عناصرها فالأمة العربية تملك كل المقومات التي تؤهلها إلى ذلك والتي أشارت إليها وثيقة (كامبل بنرمان) وعلى إثرها تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) مجموعة من الإصلاحات هي:[165]

- **العمل القومي الثقافي التربوي**: وهو عمل ينبغي أن يستند إلى مبدأ التعاون الفعّال والمتكامل بين الدول العربية لإحداث تنمية ثقافية وفكرية وتربوية لا تنشغل بالنزاعات المحدودة ولا بالاختلاف الإقليمي ولا بالتباين المذهبي أو الطائفي.
- **التراث العربي والإسلامي**: إبرازه بأسلوب ناجح وجذاب باعتباره دافعا لنهوض الأمة وليس باعتباره مادة للاختلاف والفرقة.
- **اللغة العربية**: نشر اللغة العربية في الداخل والخارج مهمة حيوية لإحداث التجانس الداخلي وإقامة حوار ثقافي معرفي وعلمي ومنهجي يستند إلى التكافؤ والمساواة.
- **إقامة تعاون دولي حقيقي**: لتنمية الثقافة العربية والإسلامية مع الآخر وفق مفهوم الحوار الايجابي.

ولكن صيحة المنظمة العربية هذه بقيت حبرا على ورق فقد ظلت التجزئة هي المسيطر على الشعب العربي، فتجد الفرد العربي يتمسك بالهوية الحصرية ويدافع عنها وخاصة كما سبق ذكره، يكون التشبث أكثر من الفئة التي وصلت إلى السلطة وترغب في إبعاد الجمهور عن السياسة والسلطة مثلما تطمح الأقليات لدعم دولة علمانية، وهو لا يتناقض مع محافظتهما على هويتهما الدينية ولكنه يظهر كضامن لهما، بينما تشعر الأغلبية أنها فقدت فيه الكثير فتلجأ إلى اتهام الأقليات بالتحالف مع الخارج أو مع السلطة المحلية بهدف خدمة مصالحها الخاصة.[166]

ولكن تبقى الأمة ليست محصورة في القلة من أصحاب الفكر المعتدل بل تتكون من الأغلبية من حبيسي الأحكام المسبقة التي تميل إلى ردود الأفعال الطائفية والتي تعكس تفوق الالتزام بمصالح الجماعة الدينية على المصالح القومية، ويبتعد المجتمع عن تشكيل هوية جامعة وفق ثقافة الدولة الوطنية التي تعلو على الجميع بقوانينها وسلطتها ويضل الأفراد حبيسي الثقافة الضيقة الخاصة بالطائفة التي ينتمون إليها.

المطلب الثاني: **الانتماء بين ثقافة الإجماع والولاءات الثقافية**

الفرع الأول: **الانتماء وفق ثقافة الإجماع**

الانتماء ظاهرة إنسانية يرجع تاريخها إلى بداية تاريخ الوجود الإنساني نفسه ويأخذ الانتماء عدة أنواع منها الانتماء للدين، للأمة*، للوطن، للحزب، للمؤسسة وللعشيرة...

---

[165] حسن جمعة ، الهوية العربية وثقافة التغيير. عن موقع:
Wehda.alwehda.org.sy/kutab.a.asp?filename=5730

[166] برهان غليون: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. **مرجع سابق**، ص13.

* صنف سعد الدين إبراهيم الجماعات في الوطن العربي حسب بعدي الانتماء العربي والتحدث باللغة العربية إلى أربع أصناف:

- الجماعة الرئيسية يتكلم أفرادها العربية ويشعرون بالانتماء العربي تمثل نحو 85% من سكان العالم العربي.

أولا: مفهوم الانتماء

فالانتماء لغة من انتمى، انتماء، نمى فلان إلى أبيه أي أنتسب وأعتزى، والانتماء اصطلاحا يعني الانتساب لشيء ما كالدين والوطن والأرض، ويعرف الانتماء بأنه "النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى"،[167] وورد في معجم العلوم الاجتماعية أن "الانتماء هو ارتباط الفرد بجماعة، حيث يرغب الفرد في الانتماء إلى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها مثل الأسرة أو النادي أو الشركة"،[168] ولعل أنقى حالات الانتماء وأرقاها، الانتماء الفكري والذي يتجاوز بمضمونه كل الحالات الأخرى، والتواصل على هذا الأساس له جذوره وقوته أكثر بكثير من الحالات الأخرى، فالانتماء هو شعور بالترابط وشعور بالتكامل مع المحيط وهو أساس الاستقرار، وتعرف الدكتورة **سناء حامد زهران** الانتماء بأنه "شعور يتضمن الحب المتبادل والقبول والتقبل والارتباط الوثيق بالجماعة وهو يشبع حاجة الإنسان للارتباط بالآخرين وتوحده معهم، ليحض بالقبول ويشعر بكونه فردا يستحوذ على مكانة متميزة في الوسط الاجتماعي، وتتمثل أوجه الانتماء في ارتباط الفرد بالوطن الذي يحيا فيه وبمن يقيمون في هذا الوطن ويظهر في تبني مجموعة الأفكار والقيم والمعايير التي تميز هذا المجتمع عن غيره"،[169] والانتماء الوطني هو السلوك المعبر عن امتثال الفرد للقيم الوطنية السائدة في مجتمعه كالاعتزاز بالرموز الوطنية والالتزام بالقوانين والأنظمة السائدة والمحافظة على ثروات الوطن وممتلكاته والتمسك بالعادات والتقاليد والمشاركة في الأعمال التطوعية والمناسبات الوطنية والاستعداد للتضحية في سبيل الدفاع عن الوطن، فالانتماء يشكل جذر الهوية وعصب الكينونة الاجتماعية،[170] والمواطنة لا تتم إلا في فضاء يتبلور فيه مفهوم الثقافة الوطنية.[171]

ويجب التمييز بين الانتماء الوطني والانتماء السياسي، وبما أن الانتماء انتساب فالدول تعطي أبناءها جنسية بحكم انتسابهم إليها، فالانتماء السياسي هو "الانتماء الواقعي أو الفعلي الذي يعيشه الفرد والذي يربطه بالدولة التي يحمل جنسيتها"،[172] وهو بذلك انتماء

-جماعة تتكلم العربية ولكن ليس لها حس العرب القومي مثل الطائفة المارونية في لبنان.

-جماعة ذات انتماء عربي لكنها لا تتكلم العربية بعض جماعات الصومال وغرب السودان وأقطار شمال إفريقيا.

-جماعات لا تتكلم العربية ولا تحس بالانتماء العربي أبرزها أكراد العراق وقبائل جنوب السودان.

حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي . ط6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص34.

[167] نجلاء عبد الحميد راتب: الانتماء الاجتماعي للشباب المصري: دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح. القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 1999، ص 57.

[168] أحمد ذكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان، 1978 ص 16.

[169] سناء حامد زهران: إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب .القاهرة: عالم الكتب، 2004، ص137.

[170] علي أسعد وطفة: إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة. بيروت: المستقبل العربي، 200، ص97.

[171] محمد محفوظ: الحرية والإصلاح في العالم العربي. ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص118.

[172] حسن منصور: الانتماء والاغتراب: دراسة تحليلية. السعودية، دار جرش للنشر، 1989، 145.

للوطن قائم على أسس سياسية وعلى الشعور بالشخصية الوطنية، ويمثل الانتماء الوطني التجسيد الفعلي للقيم الوطنية السائدة في المجتمع وما يحمله الفرد في وجدانه، وعليه فإن مظاهر الانتماء الوطني تختلف درجة أهميتها باختلاف المنظومة القيمية من مجتمع لآخر والذي يرجع إلى تباين الموروث الثقافي.

ثانيا: مدعمات الانتماء الوطني

يتأثر انتماء الفرد لوطنه بعوامل متعددة منها البيئة الاجتماعية إبتداءا من الأسرة والمجتمع المحلي والمدرسة إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي يعيشها المجتمع ومن العوامل التي تسهم في تكوين الشخصية الوطنية:[173]

- توفر عنصر القدوة سواء في الأسرة أو المدرسة أو من خلال القيادات المختلفة في المجتمع.
- توفير الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع والتخلص من عوامل الضغط والتوتر.
- تحقيق مناخ ديمقراطي يمكن أفراد المجتمع من إبداء الرأي والتعبير عن الذات.
- إتاحة ظروف اقتصادية واجتماعية مناسبة مما يجعل أفراد المجتمع يشعرون بالإشباع المادي والاجتماعي.
- تسمية وارتباط المشاريع التي تقام على أرض الوطن باسم الدولة من شأنه أن يقوي الإحساس بالانتماء للوطن.
- توفير وخلق فرص العمل لأفراد المجتمع وسيادة معيار الكفاءة في هذه الفرص.
- التعامل بجدية وحزم مع الذين لا يقيمون وزنا للمصلحة الوطنية.
- الحفاظ على كرامة المواطن وشعوره بالاحترام ويتأتى ذلك من خلال التشريعات والقوانين التي تسنها السلطات التشريعية.

فيجب التركيز على الجوانب التي تدعم فكرة الانتماء، لأن الانتماء يعد حاجة من الحاجات الهامة التي تشعر الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين أفراد مجتمعه، وتقوية شعوره بالانتماء إلى الوطن وتوجيهه توجيهًا يجعله يفتخر بالانتماء ويتفانى في حب وطنه ويضحي من أجله،[174] أضف إلى ذلك بأن مشاركة الإنسان في بناء وطنه تشعره بجمال الحياة وبقيمة الفرد في مجتمعه، كما تنمي لديه درجة وعيه بحقوقه وواجباته، انطلاقا من أنه لا حق بلا واجب.

---

[173] عطا أحمد علي شقفة: الاتجاهات السياسية وعلاقتها بالانتماء السياسي والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة. رسالة دكتوراه في التربية، تخصص: علم النفس السياسي، القاهرة: جامعة الدول العربية، 2011، ص41.

[174] العباس الوردي: الشعور بالانتماء الوطني دليل على المواطنة الحقة. عن موقع:

http://hespress.com/opinions/59487.html

ثالثا: معوقات الانتماء الوطني

أشارت بعض الدراسات إلى وجود ما أصطلح عليه "أزمة الانتماء الوطني" في الدول العربية، فمعظم الدول العربية وإن كانت تتشكل من الغالبية المسلمة إلا أنها موزعة على مجموعة من الطوائف وأبرزها كما هي موضحة في الجدول التالي:

حجم الطوائف الإسلامية في البلدان العربية

أهم الطوائف	السكان بالمليون	البلدان الرئيسية
السنيون	185	كل البلدان
الشيعة الاثنا عشريون	11	العراق، لبنان، الكويت، البحرين
الزيديون	4	اليمن
العلويون	1.4	سوريا
الإباضية	0.8	عُمان، الجزائر، تونس
الدروز	0.6	سوريا، لبنان
الإسماعيليون	0.1	سوريا
اليزيديون	0.1	العراق، سوريا

المصدر: أطلس معلومات العالم العربي المجتمع والجغرافيا السياسية عن دار المستقبل العربي (بيروت / القاهرة) وهو ترجمة لكتاب ATLAS DU MONDEARABE

والحديث عن التعدد الطائفي في الوطن العربي ومناطق التوتر المذهبي يشير غالبا الى الطائفتين السنية والشيعية لما لهما من حضور سياسي واجتماعي واضحين في الدول العربية، والشحن بين هاتين الطائفتين على الصعيد الفقهي وصل في العديد من الأحيان إلى تكفير كل طائفة للطائفة الأخرى ما يدفع نحو مزيد من العنف، والجدول التالي يبين حجم الطائفتين في بعض الدول العربية:

جدول نسبة السنة والشيعة في بعض الدول العربية

اسم الدولة	نسبة العرب	نسبة السنة	نسبة الشيعة	فرق أخرى
الإمارات	%99	%87	%13	
البحرين		%60	%40	
السعودية	%99	%97	%2.5	
سوريا	%89	%75		11% علويين 3% دروز 8% إسماعيلية
العراق	%72	%47	%49	4%يزيديون
عُمان	%99	%40		60% إباضية
قطر	%99	%90	%10	
الكويت	%100	%79	%21	
لبنان	%98	%22	%25	
اليمن	%99	شمال 54% جنوب 99%		شمال 45% زيدية

المصدر: أطلس معلومات العالم العربي المجتمع والجغرافيا السياسية عن دار المستقبل العربي (بيروت / القاهرة) وهو ترجمة لكتاب ATLAS DU MONDEARABE

وتناولت هذه الدراسات بعض المؤشرات الدالة على وجود أزمة الانتماء الوطني كعدم مراعاة بعض الأفراد للقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، أو انتشار الجرائم الاقتصادية "اختلاس المال العام، الرشوة، التزوير"، أو التقاعس عن تلبية نداء الوطن، ومنه يمكن أن تكون هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى ضعف الانتماء وهي:[175]

- اختلاط المعايير وتضاربها.

- عدم الشعور بالأمان داخل المجتمع.

- عدم الثقة بالحزب أو التنظيم أو الوطن بما يقدمه له من خدمات.

- وجود الخلافات الاجتماعية والأسرية التي تضعف اكتساب الفرد للقيم وبالتالي إلى ضعف انتمائه.

- عدم وجود الإطار التوجيهي للفرد.

[175] عطا أحمد علي شقفة، **مرجع سابق**، ص42.

- عدم مشاركة الفرد في نشاطات وفعاليات التنظيم أو الحزب.

ومعروف أن الانتماء الوطني يرسخ فكرة الوحدة الوطنية، ويصبح الوطن يجمع كل الأطياف المختلفة تحت مظلته بما فيها الاختلافات الدينية والفقهية، لأن مفهوم الوحدة الوطنية يتسع ليشمل العلاقات بين أبناء الوطن الواحد من المنتمين لدين واحد سواء أكانوا يعتنقون مذهبا واحدا أم مذاهب شتى في إطار الدين نفسه والعلاقات بين أبناء الوطن الواحد من المنتمين إلى أديان مختلفة،[176] إلا أن فكرة الانتماء الوطني كثيرا ما تنحصر في ثقافة المجتمع عندما تسيطر على الأفراد مجموعة من الثقافات الفرعية والجزئية التي ليس العيب فيها كتنوع فكري يضفي على المجتمع نوعا من الحيوية الثقافية وإنما عندما يكون هذا التعدد في الثقافات يسيطر عليه مجموعة من الولاءات الضيقة.

الفرع الثاني: **الولاءات الثقافية الضيقة**

في مفهوم الدولة الحديثة المواطن له حقوق أساسية يجب أن تقدم إليه، وعليه مسؤوليات يجب الالتزام بها وتأديتها وفق نظرية العقد الاجتماعي،* وينبثق عن المواطنة مصطلح "المواطن الفعال"[177] الذي تجسده قيمة الانتماء الوطني وتدفعه للمشاركة في رفع مستوى مجتمعه الحضاري عند القيام بالواجب الوظيفي الرسمي أو العمل التطوعي الذي يؤديه باختياره، وتعد الطائفية انفلاتا وتحللا من هذا العقد وتقويضا لأركانه لأنها تؤثر على الولاء* للوطن والدولة وتحد منه وتجافي قيم المواطنة الصالحة، وتولد مشاعر الولاء لدى الجماعات المختلفة نوعا من النزعة العصبية تجعل الفرد يستمد قوته ومكانته بالعودة إلى الجماعة وتكون بذلك المجموعة الإثنية هي الأطر التي تحكم الأفراد.[178]

ولا يعني مجرد وجود تعدد ديني ومذهبي داخل المجتمع الواحد بالضرورة أنه يوجد مشكل طائفي، كما لا تعني مجاهرة الفرد بالانتماء إلى هذه الطوائف خروجا على

---

[176] محمد سليم العوا: الانتماء الديني والوحدة الوطنية. عن موقع:

_http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aarabic/arabic_articles/IdentityReligious_Loyalty_Unity.htm

* حاولت هذه النظرية الإجابة على السؤال التالي كيف انتقلنا من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع، ويرى رواد هذه النظرية وعلى رأسهم جون جاك روسو أنه كيف يمكننا الحفاظ على الحق الطبيعي، ثم أخذت في كتاباته منحى ديمقراطي فهي تحاول إعادة السلطة للملكية القائمة على أسس دنيوية خالصة، وأكد روسو على أن السيادة تكون للشعب وعلى هذا فإن نظرية العقد الاجتماعي ساهمت بشكل كبير في بروز الديمقراطية وفي إعطاء السلطة للشعب بدل إعطائها للفرد المستبد.

[177] جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين: المواطنة وأثرها في حل الفتن الطائفية. عن موقع:

Alwtan.kuwait.tt/articledetails.aspx?aid=227513year.quarter=20124

* "الولاء هو الخيار الذي يتخذه الإنسان ويترتب على ضوئه بعض السلوكات والمواقف والأفعال والالتزامات". محمد محفوظ: الحضور والمثاقفة. ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000، ص56.

[178] مصطفى حجازي: الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية. ط2، المغرب: المركز الثقافي العربي بالدار البيضاء، 2006، ص46.

الجماعة الوطنية مثلما يفعل البافاريون* في ألمانيا، الذين يعتزون بأصولهم وتقاليدهم وأعرافهم وأزيائهم ولهجتهم وكاثوليكيتهم ويصرون على التفاخر بها ومع ذلك ينظر البافاري إلى انتمائه المحلي بمنظار ألمانيته ولا يرى قوميته بدلالة بافاريته فخصوصيته هذه لا تضعه خارج أمته، أو ما نجده عند طوائف سنغفورة،[179] فالسلبي في العلاقة إذا كان الفرد يرجح إنتماءه الجزئي "الطائفي والمذهبي" على انتمائه العام "الوطني والقومي" ويرى انتماءه الثاني بدلالة انتمائه الأول، فأكبر المشاكل ناجمة عن اختلاف دوائر الانتماء مع دوائر الولاء الذي سيتحول إلى خط دفاعي تسوسه العصبيات وتدفعه النعرات الضيقة.[180]

تستحق العلاقة بين التكوينات الجزئية وبين عمومية المجتمع والدولة أعظم الاهتمام والدراسة خاصة في البلدان الاستبدادية التي لم ترق إلى الدولة المواطناتية بالمعنى الحديث للكلمة، وتواجه رهانا من اثنين إما المزيد من التدهور عبر الإمعان في إخضاع عمومية الدولة والمجتمع إلى تكويناتهما الجزئية، أو مغادرة مأزقها بإخضاع كل شيء لعمومية الدولة والمجتمع و إرساء تكويناتهما الجزئية ومالها من خصوصية على الحرية كمبدأ يخترق حياة الفرد، ويلزم الدولة ضمان مساواة المواطنين أمام القانون وكفالة الانتماء إلى التكوين الجزئي بوصفه مسألة شخصية للمواطن كل الحق فيها لأنها لا تتعارض مع العمومية بل تثريها وتعززها.

فمن الممكن أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية والإثنية دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية في الدولة، بمعنى أن استخدام الولاء الطائفي للالتفاف حول قانون المساواة وتكافؤ الفرص الذي يشكل قاعدة الرابطة الوطنية الأولى وبالتالي تقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثله، فالطائفية تخلق نوعا من الولاء تجاه الطائفة التي ينتمي إليها الفرد،[181] وهذا الولاء ليس خروجا عن نطاق المشروع أو دخولا في المحضور وإنما طبيعة هذا الولاء هي التي تحدد ذلك فإن كانت تعصف بمكانة المواطنة الصالحة والانتماء الوطني وإذا ما كان الولاء -أعمى- ففي هذه الحالة يكون الانتماء للطائفة فوق كل اعتبار وإن كان على حساب المصلحة العامة للدولة والمجتمع.

---

* البافارية هي مجموعة كبيرة من اللسن الجرمانية العليا المتحدثة في منطقة بافاريا، الواقعة جنوب شرق مناطق تحدث اللغة الألمانية، وكانت جميع هذه المناطق ولايات تابعة للإمبراطورية الرومانية، وكانت لغات سكانها مبنيّة على اللغة اللاتينية، إلا أن لهجات القبائل الجرمانية المهاجرة حلّت مكان هذه اللغات عقب طرد أغلب السكان السابقين أو ذوبانهم في المجتمع الجرماني الجديد، وقد كان ما حدث في هذه الولايات معاكساً للحال في غالة وهسبانيا، حيث لم تؤثر لغة الجرمانيين الغزاة إلا قليلاً على اللهجات الرومانية التي كان يتحدّثها السكان المحليون.

[179] والتي يبلغ عدد سكانها حوالي 4،3 مليون 51% بوذيون و15% مسلمون و14،6 مسيحيون و4% هندوس ويقدم هذا البلد نموذجا راقيا لإدماج هذه الطائف جميعا في خدمة الوطن دون تعرض إحداها على الأخرى. أنظر: يعقوب إبراهيم وآخرون: اندماج الأقليات المسلمة: النموذج السنغافوري. مجموعة من المقالات جمعت في كتاب بعنوان: مسار وخبرات في حوار الحضارات: رؤى متنوعة في عالم متغير. مصر: جامعة القاهرة، 2004، ص221-230.

[180] محمد محفوظ: الدولة الحديثة والوحدة الوطنية. بيروت: الكلمة، عدد13، 1996، ص57.

[181] أنظر دراسة نزار إبراهيم بعنوان: "البنى الاعتقادية". لعلي أسعد وطفة: إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة. بيروت: المستقبل العربي، عدد282، 2002، ص109.

أما إذا كان الانتماء وفق احترام وتقديس الثقافة العامة والقيم التي تحملها الجماعة دون أخذها فوق اعتبار الانتماء العام ومتى حل قانون المجتمع القائم على التضامنات الجزئية في الدولة ومؤسساتها، فقدت هذه المؤسسات سمة العمومية وتحولت إلى مؤسسات شبيهة بمؤسسات المجتمع أي لم يعد بإمكانها بناء المواطنة ومفهوم العمومية ويصبح الأفراد ينتمون إلى جماعات ثقافية ودينية مختلفة.

وهنا يجب التمييز بين قانون الدولة السياسي ومنطقه وقانون المجتمع الأهلي وتركيبته الجزئية، وأول ما يقود إليه نقل منطق المجتمع التضامني الأهلي إلى ميدان الدولة هو إحلال العرف وعاطفة القرابة المادية والروحية محل منظومة الحق والقانون والتضامن الوطني العام والعلاقات المؤسساتية، ويفضي التكتل داخل المؤسسات وفي السلطة بين أعضاء عشيرة أو طائفة واحدة إلى تعطيل قواعد المساواة والحظوظ المتكافئة، وبالتالي إلى إلغاء المنافسة النزيهة بين الأفراد على تبوّء مراتب المسؤولية ويجعل الولاء بديلا للانتقاء على أساس الكفاءة والمعايير الموضوعية، وبدل أن تكون الدولة مركز سلطة عمومية وإنسانية تضمن وحدة المجتمع المقسم والمتنافس، تتحول إلى إطار لتنظيم الدفاع عن المصالح الخاصة وتعظيم المنافع الاستثنائية.

ومن هنا أصبحت الظاهرة الطائفية مدخلا رئيسيا للكشف عن الأمراض التي تعاني منها الوطنية التي ولدت من رحم الاستعمار وفي حضن الحركات الوطنية، فمن حيث هي تقديم للولاءات الفرعية على الولاء الوطني تشكل الطائفية الخطر الأول على بقاء الوطنية بما هي رابطة جامعة تمثل تجاوز الانتماءات الفرعية الدينية والاقوامية وتؤسس لتضامن أشمل من التضامن الأهلي يحفظ وحدة الجماعة الوطنية، أو يجعل منها كتلة متراصة متضامنة ومتكافلة وقادرة على أن تكون فاعلا مستقلا في الفضاء العام، وعلى هذا فأساس هذا البناء تكوين المصلحة العامة بوصفها الإطار الذي يرسم حدود المصالح الخاصة ويضمن استمرارها وتفتحها على قاعدة احترام حظوظ متساوية للجميع أو على الأقل منع بعض المصالح الخاصة من أن تتطور على حساب مصالح خاصة أخرى، فالطائفية لها انعكاس كبير على المستوى الثقافي يؤثر على جميع المجالات الأخرى وذلك عندما ينتقل مع الأفراد ليدخل مؤسسات الدولة وهو ما ينعكس على الأداء السياسي ومن ثم على المشاركة السياسية بشكل عام.

المبحث الثاني: **المشاركة السياسية والمعوقات الطائفية عند بناء الدولة الوطنية**

المطلب الأول: **الثقافة السياسية وثقافة التحيز**

الفرع الأول: **الثقافة السياسية**

لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة، فالثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع وهي بذلك تختلف من بلد لآخر حتى ولو كان شعباهما ينتهجان نفس الأساليب الحياتية وينتميان إلى نفس الحضارة.

أولا: مفهوم الثقافة السياسية

فالثقافة السياسية بذلك تعتبر فرعا من الثقافة العامة التي تسود المجتمع وهي تتضمن أنساقا متعددة ومختلفة من الثقافات السياسية بحسب الأجيال والبيئات والمهن وهي عموما تمثل محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، وبذلك يعرفها **المنوفي** على أنها "مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم فالثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة".[182]

ويعرفها **لوسيان باي** Lusian pye على أنها "مجمل القيم الأصلية والمشاعر والمعرفة التي تعطي شكل وجوهر العملية السياسية"،[183] وتفترض فكرة الثقافة السياسية عند لوسيان باي أن المواقف والمشاعر التي تنشط وتحكم السلوك السياسي في كل مجتمع ليست مجرد تكتلات عشوائية بل تمثل أنماط متماسكة تنسجم وتعزز ببعضها بعضا، كما ذهب في ذلك **سيدني فيربا** حيث يرى "أنها منظومة المعتقدات المجربة بالرموز والقيم المعتبرة التي من خلالها يتم التعرف على الوضع أو الحدث السياسي المتخذ والقائم"،[184] وقد استطاع **جبرائيل الموند وفيربا** Verba and Almond التمييز بين ثلاثة أنواع نقية من الثقافة السياسية: وهي المحدودة والمتابعة والمشاركة، فالفكرة الجوهرية عند الموند وفيربا هي أن الديمقراطية أثبتت أنها أكثر استقرارا في المجتمعات التي تزود منها الثقافات المحدودة والخاضعة بثقل مضاد من حيث الجوهر للثقافة السياسية المشاركة، فالنقاش حول الثقافة السياسية يكون ناقصا دون تقييم دور الدين فالدين مكون هام في

---

[182] محمد بوضياف: الثقافة السياسية في الجزائر1962-1998.الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة: مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، ماي2007، ص112.

[183] لاري دايموند: مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة.ط1، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي،1994، ص17.

[184] هيثم اللمع: معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية. ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص165.

الثقافة السياسية وقد لاحظنا أن الدين والحكومة شكلا نظاما متكاملا فالدين إلى حد كبير هو ثقافة سياسية كما أصبح الدين ثقافة المحرومين في الدول النامية ويعد التنوع السابق في روافد الثقافة السياسية أهم ما يميزها عن الإيديولوجية، وتشمل الثقافة السياسية على دور ناشط للفرد في الحكم لا يتجلى فقط من خلال عملية الاقتراع بل من خلال مستويات أعلى للاهتمام السياسي والإعلامي وهذا ما يطلق عليه عند الموند وفيربا بالفعالية أو الجدارة السياسية،[185] وقد تم تصنيف عناصر الثقافة السياسية على النحو التالي:[186]

- توجيه معرفي يشتمل على معرفة النظام السياسي والمعتقدات.
- توجيه عاطفي يتضمن إثارة العواطف حول النظام السياسي.
- توجيه تقييمي يتضمن التزامات بالقيم والأحكام السياسية.

والثقافة السياسية تؤثر في البنية الحكومية وأداءها ولكنها لا تحددها، وعلى الرغم من أن الثقافة السياسية تؤثر على صورة الديمقراطية وقابليتها للتطبيق فإنها تتشكل ويعاد تشكيلها بواسطة مجموعة من العوامل منها التجربة التاريخية والتغيير المؤسساتي والمشاركة السياسية والتغيرات العريضة في البنية الاقتصادية والاجتماعية وعلى العوامل الدولية بما في ذلك الاستعمار والانتشار الثقافي كما تشمل بالطبع على أداء النظام السياسي نفسه وعلى تطبيقه عمليا،[187] ويمكن أن يكون للثقافة السياسية مجموعة من المكونات.

ثانيا: خصائص الثقافة السياسية

لم تعد الثقافة شيئا مستقلا عن مكونات المجتمع باعتبار أن القيم السياسية تجعل التغيير يسير من خلال تمكين الأفراد في إستيعاب العلم والثقافة وتجنب الجهل الحاصل حاليا على صعيد العالم لدى بعض الأعراق،[188] وتعترف الديمقراطية بالحقوق السياسية لكل أفراد المجتمع من دون تمييز بين الأغنياء والفقراء وبين المنتقدين أو غيرهم وهي تدعو إلى مشاركة الشعب في هيكل القوة،[189] ويمكن أن تعني أشياء مختلفة لجماعات سياسية مختلفة ومن المستبعد أن يكون ثمة نموذج وحيد يتم تطبيقه في كل مجال،[190] ومن الأمور التي ساهمت في الإبقاء على الديمقراطية غير مؤسسة في وعي الفرد العربي هو ما تعرضت له التجارب النيابية التي عرفها الوطن العربي.[191]

---

[185] لاري دايموند، **مرجع سابق،** ص23.

[186] **نفس المرجع،** ص16.

[187] صموئيل هنتغتون: حول النظام الدولي في دفع التغيير الثقافي السياسي داخل الدول. فورمان، منشورات جامعة أوكلاهوما،1991، ص8.

[188] ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1997، ص138.

[189] العربي صديقي: البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل. ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي2007، ص304.

[190] Jerroldgreh،challenges to democratization in the middle American-arab affairs،vol 36 spring 1991،p12.

[191] محمد عابد الجابري: المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي. العدد157، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، آذار1992، ص11.

ومن هنا يكون واجب التمييز بين ثقافة المشاركة أو المساهمة وثقافة التبعية أو الخضوع، إذ أن النمط الأول ينظر إلى الأفراد على أنهم مواطنون ويؤكد على ضرورة مشاركتهم في صنع القرارات وليس مجرد الامتثال لها، والنمط الثاني يدفع الأفراد نحو عدم الاهتمام بمعرفة قواعد وأساليب إعداد القرار وجعل اهتماماتهم تنصب على معرفة ما يمكن أن يترتب عن القرار من نفع أو ضرر لهم، كونه ينظر إليهم مجرد رعايا وعلى العكس من ثقافة الخضوع يكون المواطنون في ظل ثقافة المساهمة قادرين على التحكم بعمل النظام السياسي وعليه فإن معيار التفرقة بين هذه النمطية من الثقافة السياسية ينهض بدلالة النظرة على المواطنين وبالتالي دورهم في إطار البنية السياسية، ولهذا تغدو المشاركة السياسية قرينة نمط ثقافة المساهمة أو تعبيرا عنها، وترتيبا لما سبق تصبح الثقافة وسيلة للفعل وتكون السياسة هي الحقل الذي يفكك ويركب الثقافة الشعبية وكل الممارسات الثقافية، ويكون حضور الثقافة هو التعبير عن الحضور السياسي للقوى الشعبية وتجسيدها.

وتعد الدراسة التي قام بها **الموند وفيربا** حول "الثقافة المدنية" من أهم الدراسات التي تناولت خصائص الثقافة السياسية بالتحليل من الناحية النظرية حيث استخدما التحليل النفسي لتحديد توجيهات الأفراد الأساسية[192] وهي:

- النظام السياسي بصفة عامة.
- النشاط السياسي للمواطنين مثل الترشيح والانتخاب.
- النشاط الحكومي.
- تنظيم شؤون الأفراد ورعاية مصالحهم.

وفيما يتعلق بخصائص الثقافة السياسة العربية وموقفها من قضايا الهوية والانتماء والمشاركة السياسية وقضية علاقة الدين بالقومية يمكن إبداء الملاحظات التالية:[193]

- تمثل الثقافة السياسية محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاجتماعية والاقتصادية وهي تتأثر بالرأي العام لأنه إذا اتسم تجاه قضية محدودة بالثبات لفترة طويلة نسبيا يمكن لقيمه أن تتحول إلى جزء من نسق القيم التي تشتمل عليها الثقافة السياسية.
- الثقافة السياسية غير الممنهجة ويعتبر التراث الشعبي من أبرز عناصرها التكوينية وهي تشمل على مجموعة من القيم يتكامل بعضها ويتناقض بعضها الآخر وتأتي نتيجة تفاعل مجموعة كبيرة من المتغيرات.
- تمثل الثقافة السياسية فرعا من الثقافة العامة للمجتمع تتضمن عديدا من الثقافات السياسية الفرعية، فالثقافة السياسية للشباب تختلف عن نظيرتها للشيوخ والثقافة السياسية للصفوة تختلف عن مثيلتها للجماهير والثقافة السياسية للحضر تختلف عن مثيلتها عند سكان القرى والبدو.[194]

---

[192] ثناء فؤاد عبد الله: **مرجع سابق**، ص351.

[193] علي الدين هلال، نيفين مسعد: النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير.ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ابريل 2000، ص125.

[194] عبد الغفار رشاد: الرأي العام: دراسة في النتائج السياسية. المنصورة: دار الأصدقاء، 1992، ص125.

الفرع الثاني: **ثقافة التحيز**

يعرف الأستاذ **نصر محمد عارف** التحيز بأنه "التمحور حول الذات والانغلاق عليها ورؤية الآخر من خلالها وقياسه عليها، مما يعني نفي الآخر نفيا كاملا خارج إطار التاريخ أو الوجود أو العلم والسعي نحو استبدال ماهيته أو هويته وإحلالها بمحتوى يتفق ومعطيات الذات وأهدافها، وذلك بالقضاء على تفرده وخصوصيته وإعادة إدماجه في النسق الذي ترى الذات المتحيزة أنه الأمثل طبقا لمنظورها للإنسان والكون والحياة"،[195] فالتمحور حول الذات ورؤية الآخر من خلالها تجعل من الفرد رهينة للثقافة الجزئية الخاصة بالجماعة الضيقة أو الطائفة التي يعتنق مبادئها والنظر إلى الطرف الآخر من خلال هذه الزاوية وبما أن الثقافة السياسية وكما سلف حسب **لوسيان** "هي المواقف والمشاعر التي تنشط وتحكم السلوك السياسي في كل مجتمع ليست تكتلات عشوائية بل تمثل أنماط متماسكة تنسجم وتعزز ببعضها البعض"،[196] فتحول إشكالية التحيز الثقافي لدى المجتمع الطائفي هذه المواقف والمشاعر التي تحكم السلوك السياسي إلى نظرة ضيقة وفق تصور الجماعة ولا تكون نظرة شاملة متحررة تعطي للفرد أولوية النقد والاختيار، وإنما يكون الرجوع في الثقافة السياسية إلى مصدرها الأول وهي المراجع الدينية والفقهية لكل طائفة وما تمليه على أتباعها من أولويات، وأي السلوكات السياسية أقرب إلى تصور الطائفة دون النظر إلى التبعات الاقتصادية والاجتماعية التي قد يخلفها هذا السلوك السياسي أو ذاك.

ويعد التحيز الثقافي من أهم المراحل وأكثرها حساسية في تكوين المجتمع الطائفي لأنه يعد الخطوة الأولى في غرس المفاهيم والفكر الخاص بالجماعة ووضع السكة الأولى في الابتعاد عن التوجه نحو العمل العام، وقد تفطن بعض من النخبة في الدول التي تعرف التعدد الطائفي إلى ذلك وبدؤوا في التحذير من ذلك فنجد أحدهم يقول "التحيز يعني الحكم على شخص أو مجموعة أشخاص سلفا لمجرد أنه ينتمي إلى جماعة معينة، وعلينا أن نكون على حذر من أن يغلبنا الشعور بالتحامل والتحيز الذين ربما يقوضان الثقة القائمة بيننا وبين أفراد المجتمع والعلاقة الطيبة التي تربطنا بهم وقد يزيدان من صعوبة عملنا وإذا أردنا من كل شخص أن يشارك في حل مشكلات المجتمع فعلينا ألا ندع التحامل والتحيز يسيطران على تفكيرنا"، وأنهى الكاتب تنبيهه هذا "... التحامل والتحيز يسيطران على تفكيرنا" فالحرية في الفكر هي أساس المواطنة الصالحة والديمقراطية السمحة وهذا ما تدعو إليه المنظمات العالمية التي تحظى بعناية حقوق الإنسان، وهو ما تشير إليه الفقرة الأولى من المادة الخامسة للإعلان بشأن العنصر والتحيز العنصري الذي أصدرته الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[197] حيث تقول "إن الثقافة هي نتاج البشر جميعا وتراث مشترك للإنسانية والتربية بأوسع معانيها تقدمان للرجال والنساء وسائل للتكييف متزايدة الفعالية لا تتيح لهم أن يؤكدو أنهم يولدون متساوون في الكرامة والحقوق فحسب بل

---

[195] نصر محمد عارف: التنمية من منظور متجدد: التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة. ط1، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002، ص37-38.

[196] لاري دايموند، **مرجع سابق**، ص17.

[197] جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، إعلان بشأن العنصرية والتحيز العنصري، اعتمده وأصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته العشرين، يوم 27 نوفمبر 1978، حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص183.

تمكنهم أيضا من أن يعترفوا بأن عليهم واجب احترام حق كافة الجماعات في أن تكون لها هويتها الثقافية الخاصة وفي تنمية حياتها الثقافية التي تميزها داخل الإطارين الوطني والدولي على أساس أن من المتعارف عليه أن لكل جماعة أن تقرر بنفسها وبملء حريتها الحفاظ على القيم التي تعتبرها من المقومات الأساسية لهويتها والقيام بما تراه مناسبا من تكييف لهذه القيم أو إثراء لها".

فإذا كان هذا الإعلان يدعو إلى الحرية في الثقافة ويخاطب حكومات الدول بعدم الإكراه على ذلك وأن يكون الفرد حر في تفكيره، فإن الجانب الخفي في السيطرة على التفكير والذي ليس من شأن هذه النصوص أن تفك قيده هو هيمنة الفكر الطائفي على ذهنيات وعقول الأفراد ويصبح الفرد المنتمي للطائفة ينظر لجميع ما يحيط به بمنظار هذه الطائفة ويزن جميع السلوكات التي يلتمسها في المجتمع سواء التي تصدر من طرف ممارسي السياسة أو سلوكات المواطنين العاديين العفوية منها أو التي يتخذها الفرد نتيجة أفكار يحملها ليجسدها على أرض الواقع بميزان الطائفة التي ينتمي إليها، وما حمله من أفكار شكلت بنيته الفكرية.

فالبنى الفكرية تؤدي بصورة مباشرة إلى التحيز في الحكم على الأحداث المتكررة أو حتى المتفردة منها، وهي كذلك قواعد تدل على مستوى التحيز الذي يحكم تصرفات وأحكام الإنسان، والتحيز من أهم عوامل التأثير التي تلحق بالبنى الفكرية فالتحيز في الوسائط المتعددة في عالم اليوم ينشئ خبرة معينة في إحدى هذه الوسائط ويكون الحكم على غيرها انطلاقا من البنى التي تكونت لدى الفرد متحيزة لها أو عليها وهنا يطرح البعض العلاقة بين الاختلاف والتحيز.[198]

- الاختلاف سيحقق تشكيل معطيات جديدة للتصور الفكري والعرفي الذي احتكره نموذج واحد في أثناء تحديد وجهاته العلمية والتكنولوجية أي مواجهة حالة التحيز الحاصلة بفرض حالة من الاختلاف.
- الاختلاف هو إنتاج حركة تحررية تعبر عن تطلعاتها أو إرادتها قصد حماية النموذج البديل والمقترح الذي سيكون لمواجهة أي تحيز للنموذج الغالب على غيره من النماذج.
- الاختلاف لا يقوم على إلغاء لمشاريع النموذج الغالب وإنما على تباين لأسسه غير الشرعية أو الخاطئة التي أصبحت تؤثر في كل من ينحاز لها.

فيعرف التحيز من خلال زاوية الاختلاف ويوصف على أنه جامع لأنواع متداخلة من التحيزات،[199] ومنها التحيز لخدمة الذات بغض النظر عن المعطيات الشخصية يجعل فيه الفرد نجاحه بسبب شخصيته وإخفاقه يرجع إلى العوامل الخارجية، وهناك تحيز يعرض المعلومات الغامضة بشكل يخدم به مصالحه ويضلل بها من حوله، وهناك التحيز للمجموعة بسبب انتمائه إليها، وهناك التحيز التأكيدي يبحث الشخص عن معلومات معينة ويترك أي معلومات غيرها حتى يثبت معتقدا في ذهنه، وهناك التحيز للمألوف وهنا يحارب الشخص كل شيء ليبقى على حاله فمثلا لا يقبل التغيير الثقافي أو الاقتصادي أو

---

[198] جويدة غانم: شرعية الاختلاف في فقه التحيز. القاهرة: مؤتمر حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة، فبراير2007، ص2-3.

[199] ناصر الحجيلان: التحيز بوابة للظلم. عن موقع:

www.forum.topmaxtech.het/t133668.htm

السياسي أو الاجتماعي لمعرفة النظام السياسي والمعتقدات بشأنه والالتزامات بالقيم والأحكام السياسية،[200] طالما أن الفرد في المجتمع الطائفي تتملكه هذه التحيزات والنظرة المسبقة في التصور والحكم على النظام السياسي القائم في البلد فإذا كان الفرد يرى أن سبب النجاح راجع لثقافته وقيمه يكون نجاح النظام السياسي مرهون بوصول أحد أفراد طائفته لسدة الحكم، وتكون الإخفاقات سببها الطرف الآخر الذي قد يكون في المعارضة، وإذا كان التحيز التأكيدي يصبح الفرد يبحث عن المحطات التي يبرهن من خلالها أحقية طائفته في الحكم من خلال النجاحات التي حققها النظام إذا كان يحكمه أحد أفراد طائفته ويتغافل أو يتجاهل عن الأخطاء التي وقع فيها، وهذا ما يدفعه إلى التحيز إلى المألوف ويصبح يرفض التغير حتى لا يفقد المكاسب التي حققها ويأبى أن يقتنع من الطرف الآخر الذي يرى فيه تهديدا لمصالحه الشخصية.

والخصوصية كإنتماء ورافد ثقافي واجتماعي ليست نقيضا للانتماء لأن الانتماء هو عبارة عن فضاء ثقافي يرفد الفضاء الوطني بعيدا عن التحيز المقيت، فقضية التحيز ليست قضية فكرية أو منهجية فحسب بل هي حاجز أمام الوعي الإنساني عن إدراك الحق والحقيقة وهي تشكل مبدأ من مبادئ الجاهلية الأولى التي حاربها الإسلام، فلا عصبية إلا للحق ولا نصرة إلا للدليل والبرهان ولا أبائية تمنع الناس من تلمس الحقائق إذا بانت، ولذلك نهى الله سبحانه وتعالى عن الذين إذا ظهر لهم طريق الحق والنور رفضوه بدعوى أن طباعهم لا تسمح لهم بالخروج عن اعتقاد الآباء والأجداد فقالوا "**... إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ**"،[201] فالقضية ليست علما محكما ولا برهاناً ساطعا إنما هو الألف لما عليه الجماعة وإعظام مخالفته لا لشيء إلا لأنهم ذووه وهذه الآية هي دليل على تحرير الإسلام لعقل الإنسان من التبعية بلا دليل.[202]

فالمجتمع الطائفي يكون بعيدا كل البعد عن تشكيل ثقافة سياسية تكون جامعة لكل أفراد المجتمع وتشيع الثقافة الهامشية،* فهي تؤثر في البنية الحكومية وأدائها كما أنها تدفع بالشعب إذا ما كان ذو ثقافة سياسية عالية نحو المشاركة السياسية الفعالة، التي هي إحدى سمات المواطنة الصالحة والتي يكون فيها المواطن مشاركا في اختيار حكامه ومراقب لأدائهم من خلال مستوى الأداء وحده بعيدا عن أي اعتبارات أخرى يمكن أن تسيطر على الفرد في نظرته إلى النظام السياسي فالمشاركة السياسية هي نتاج الثقافة السياسية، وبقدر ما تكون الثقافة السياسية على درجة عالية من الإلمام بالشأن العام تكون المشاركة السياسية فعالة أكثر.

---

[200] لاري دايموند، **مرجع سابق**، ص16.

[201] سورة الزخرف، الآية 23.

[202] سليمان العام، **المرجع السابق**.

* عرف آلموند الثقافة الهامشية "بأنها ثقافة تدل على عدم الاهتمام التام تقريبا بالنظام السياسي على اعتبار أن هذا النظام يعبر عن حالة عرضية متصفة بثقافة محلية لا تحظى بأي تفاعل أو اتصال فيما بينهما". انظر فهمي خليفة الفهداوي: السياسة العامة. ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.

المطلب الثاني: **المشاركة السياسية والتمييز السياسي والطائفي**

الفرع الأول: **المشاركة السياسية الفعالة**

هناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية وهناك من يسميها المشاركة الشعبية أو المشاركة العامة، وبالرغم من اختلاف هذه المسميات إلا أنها تدور كلها حول معنى واحد ألا وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في كل الأعمال وعلى كل المستويات في مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

أولا: مفهوم المشاركة السياسية

ويعرفها **إبراهيم أبراش** في كتابه "علم الاجتماع السياسي" بأن المشاركة السياسية هي "إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات"،[203] ويؤكد على أنها عملية تأثير من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات والمشاركة في الأحزاب السياسية، ويعرفها كذلك **محمد السويدي** على أنها "عملية اجتماعية سياسية يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف"،[204] أما السيد عبد الحليم الزيات فيعرف المشاركة السياسية على أنها "عملية طوعية رسمية تنم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد ينبع عن إدراك عميق وحقوق المواطنة، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية"[205] ويعرفها **ميرون وينر** "بأنها تعني نشاطا اختياريا يهدف إلى التأثير في اختيار السياسيات على المستوى المحلي أو القومي سواء كان هذا النشاط ناجحا منظما أو غير منظم مستمر ومؤقت".[206] كما أنها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية أو المجتمعية وتكون لديه الفرصة لأن يساهم في صنع الأهداف العامة في المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لانجازها وقد تتم من خلال الأنشطة المباشرة وغير المباشرة.[207]

فالمشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم أفراد المجتمع عن طريقها في اختيار حكامهم وفي وضع السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر والأشكال التقليدية لهذه الأنشطة تشمل التصويت والمناقشات وتجميع الأنصار وحضور الاجتماعات العامة ودفع الاشتراكات المالية والاتصال بالنواب أما أكثر أشكال المشاركة فتشمل الانضمام للأحزاب والمساهمة في الدعاية الانتخابية والسعي للاطلاع بالمهام الحزبية والعامة.

---

[203] إبراهيم ابراش: علم الاجتماع السياسي. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص137-138.

[204] محمد السويدي: علم الاجتماع ميدانه وقضاياه. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص160.

[205] السيد عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية. ج2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص86.

[206] بسيوني إبراهيم حمادة: استخدام وسائل الإعلام في المشاركة السياسية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995، ص17.

[207] المنجي الزيدي: الشباب والتنشئة على قيم المواطنة. ورقة مقدمة إلى مؤتمر قضايا السباب في العالم الإسلامي رهانات الحاضر وتحديات المستقبل، منظمة المؤتمر الإسلامي، تونس، 24-26 نوفمبر 2008.

ثانيا: أشكال المشاركة السياسية

توجد عدة تقسيمات في هذا الشأن وأبرزها التقسيم الذي وضعه **إبراهيم أبراش** أشكال المشاركة السياسية والذي من خلاله قسم المشاركة السياسية إلى ثلاث أشكال:[208]

- **مشاركة منظمة**: والتي تكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي تكون عن طريق أجهزة تقوم بدورها بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها وبالتالي تحويلها إلى اختيارات سياسية عامة وفق برامج محددة تقوم بها الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة والنقابات والاتحادات المهنية.
- **مشاركة مستقلة**: هي المشاركة التي يقوم بها المواطن بصفة فردية وتكون له في ذلك حرية مطلقة في تحديد نوع المشاركة التي يقوم بها ودرجتها، حيث يكون مخير بين المشاركة أو عدم المشاركة.
- **مشاركة ظرفية**: تكون هذه المشاركة في المناسبات وتضم غير النشطين وغير المؤطرين سياسيا من عامة الجمهور وتتجلى مظاهرها في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات.

ثالثا: أزمة المشاركة السياسية في العالم العربي

رغم ما تنطوي عليه المشاركة السياسية من محاسن إلا أنها تبقى في العالم العربي تعرف أزمة، تعود في الأصل إلى التخلف السياسي حيث يتم توجيه المواطن نحو ممارسة النشاط السياسي بنوع من الاختلال، بذلك تكون إما منعدمة أو مشاركة شكلية نتيجة ميل القيادات السياسية إلى تركيز سلطة قبضتها وإقامة نظم تسلطية وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية،[209] وهو ما نتجت عنه مظاهر الابتعاد عن المشاركة السياسية الفعالة والاستيلاب السياسي،* وكان هناك عدة أسباب جعلت من المواطن العربي إما مبتعد تماما عن المشاركة السياسية أو أن يشارك بصفة شكلية إن لم تكن في بعض الأحيان متطرفة ويرجع السيد **عبد الهادي جوهري** أسباب حدوث الأزمة إلى الآتي:[210]

- الجهل والأمية وانتشار الفقر.
- انعدام التنشئة السياسية حيث يكون المواطنون لا مبالين أو خائفين.
- الإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية نتيجة وجود ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة وعدم شرعية السلطة.
- اللامبالاة السياسية "الإحساس بأن الفرد مهمش وليس له دور والعزوف عن المشاركة عن طريق الانسحاب من الحياة السياسية".

فأزمة المشاركة السياسية ترجع إلى المواطن من خلال الجهل والأمية وانعدام التنشئة السياسية، في حين أن النظام هو الآخر مساهم في هذه الأزمة من خلال عدم نزاهة

---

[208] إبراهيم ابراش، **مرجع سابق**، ص250-251.

[209] أحمد وهبان: التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص43.

* يرى ميشيل راش وفيليب ألتوف أن الاستلاب السياسي " شعور الشخص بالغربة إزاء السياسة والحكومة في مجتمعه والميل نحو التفكير بأن الحكومة والسياسة تدار من قبل الآخرين ولمصلحة الآخرين ووفقا لمجموعة من القواعد الغير عادلة" أنظر: ناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة علم السياسة. ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص58.

[210] عبد الهادي جوهري: أصول علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص38- 39.

الانتخابات في أحيان كثيرة واللامبالاة السياسية التي تقتل في المواطن فكرة المشاركة، كما تتبع الأطراف التي وصلت إلى السلطة سياسة التمييز والتهميش بإبعاد الطرف الآخر عن إبداء الرأي أو المشاركة الفعالة بعدة وسائل كحجب المعلومة أو عرقلة عمله والتضييق عليه، ولعدة أسباب قد تكون سياسية مثل الخوف على ضياع بعض المكاسب سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية، كما قد تكون لأسباب دينية ومذهبية نتيجة التركيبة الفكرية والذهنية التي نشأ عليها الفرد والمعتقدات التي تحكم فكره وحصر النظرة في دائرة المصالح الضيقة.

الفرع الثاني: **التمييز السياسي الطائفي**

يتمثل التمييز في التفرقة أو الانتقائية أو الإضرار أو المعاملة المختلفة أو التجاهل والاستبعاد تجاه أفراد أو مجموعات على أساس الأصل العرقي أو العنصري أو المعتقد الديني أو الرأي أو السن أو بسبب التوجه الجنسي أو بسبب إعاقة ما، ويرتبط هذا بتراتب القوة أو السيطرة ويؤدي إلى عدم حصول شرائح اجتماعية ضعيفة أو قليلة التأثير على نفس الحقوق التي تحظى بها جميع شرائح المجتمع، ويتم نسب المشاكل الموجودة والمرتبطة بنظرة أخلاقية أو بقيم معينة أو بآراء مسبقة إلى أقليات أو إلى شرائح مميزة ويتم إعطاء هؤلاء الأشخاص أو المجموعات دور كبش الفداء حيث لا ينظر إلى الإنسان بعد ذلك كفرد أو كشخصية مستقلة بل كحامل لتلك الصفة أو إلى المجموعة التي ينسب إليها.

ويعد التمييز السياسي أحد أهم أنواع التمييز وذلك من خلال إبعاد فرد أو مجموعة من الأفراد من المشاركة في الحياة السياسية لأي اعتبار كان وكثيرا ما يكون دينيا، يبعد من خلاله المواطن من المشاركة السياسية لا لأي سبب إلا أنه من أتباع الدين الآخر أو المذهب الآخر مثلما تعرفه بعض الطوائف الدينية في باكستان،[211] و كذلك الطائفة المسلمة في الهند والتي تمثل نسبة 6,17 % من عدد السكان،[212] ويشمل التمييز عدة أوجه كالتضييق والإكراه النفسي والمعنوي قصد إبعاد الطرف الآخر،[213] ويأخذ بذلك التمييز عدة أشكال:

- **الاستبعاد التلقائي**: وهو استبعاد أقلية أو طائفة ما من مجال أو فريق عمل تشغله أغلبية من مجموعة أخرى ويتم هذا الإقصاء جزئيا عن طريق تشكيل لوبي أو "كتلة" ما من أجل الحفاظ على مصالح هذه المجموعة وتقوية موقفها.
- **الحكم بناءا على المظهر**: بدعوى أن المظهر المحافظ أو المبرر لخصوصية الطائفة ينعكس سلبا على الأداء العام كما قد ينفر الجمهور أو يؤثر على نفسية المستخدم، وهو ما يضع الأفراد تحت طائلة التمييز ويحرمه من تقلد بعض المناصب التي تكون في الأصل مؤهلاته العقلية والعلمية تسمح له بتقليدها.

---

[211] أشارت تقارير حقوق الإنسان أن باكستان هي الدولة الأولى في العالم حرمانا للأقليات من الحقوق السياسية حيث حيث يتعرض الهندوس والمسيحيين إلى التمييز إضافة إلى استعمالهما ككبش فداء و تحميلهم ما يحدث للمسلمين. أنظر أبها دكسيت: دراسات عالمية: المشاكل القومية والعرقية في باكستان. عدد9، الإمارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، د ت ن، ص112.

[212] أحمد ناجي قمحة: العنف الإسلامي الهندوسي. مجلة السياسة الدولية، عدد112، 1993، ص130.

[213] حيدر إبراهيم علي، ميلاد محنا: أزمة الأقليات في الوطن العربي. ط1، دمشق: دار الفكر، 2002، ص282.

- **العنف اللفظي**: يمر التمييز اللغوي بشكل غير مباشر وعبر الدمغ الاجتماعي للبشر حتى يصل إلى الشتائم المباشرة والمزاح الثقيل وهو ما يضع الفرد تحت ضغط نفسي دائم الإرباك من طرف محيطه، ويكون فيه بعيدا عن العطاء الذي كان بوسعه أن يقدمه لو كان في جو مهني مريح.
- **العنف النفسي**: وهو أن الفرد في حالة تخطيه لجميع العقبات السابقة وتمكن من الوصول إلى المنصب لا يوفر له الجو النفسي المناسب للعمل من خلال التهميش، وذلك بعدم إعطائه قيمة على قدر المستوى العلمي والمكان المشغول أو التقليل من احترامه وأحيانا تصل إلى التحقير قصد دفعه إلى التخلي عن المنصب أو عدم الوصول إلى مراتب حساسة تمكنه من الحصول على المعلومة أو الإطلاع على عمل الجماعة أو حتى الوصول إلى مراكز صنع القرار.

ففي ظل الأغلبية المسيطرة أو القلة المقتدرة* تجعل من الصعب القيام بمشاركة فعالة تسمح لذوي الكفاءات بتقلد مناصب عليا في البلد والاستفادة من خدماتهم كما تدفع بالمواطن الذي يتعرض إلى التمييز أن يصبح هامشي في العمل السياسي وبعيدا كل البعد عن الاهتمام به، كما لا يخصص أي وقت أو مورد لذلك إلا إذا أحس أن مصالحه معرضة للخطر، هذا إن لم يكن متطرفا سياسيا يعمل خارج الأطر الشرعية القائمة واتخاذ العنف وسيلة للحصول له على مكان في الحياة السياسية أو للانتقام من المجموعة نتيجة الحقد الذي يحمله لها،[214] فالتمييز السياسي يدفع بالبلد نحو عدم الاستقرار من خلال عدم الرضا دائما على الأداء العام وتبادل الاتهامات بين هذا الطرف وذاك وهو ما يجعل المواطنين المهتمين أو المتابعين للشأن السياسي يفقدون الثقة في النظام السياسي ويروا أن مشاركتهم غير مجدية طالما أن النظام السياسي قائم على هذه الممارسات، أو أن الذين يسعون إلى الوصول إلى السلطة سينتهجون نفس النهج هذا بالنسبة للفرد للذي يراقب بحيادية، أما الفرد المتعصب* إلى طائفة طالما أن الفرد الطائفي وكما مر سالفا يرى ماله ويتجاهل ما عليه وأن الخطأ يقع دائما من غيره وخطؤه هو أو جماعته يكون دفاعا عن الذات والمبدأ، فإن ممارسة التمييز تحفر في نفسه مبدأ التعصب وتغذي فيه روح واجب الدفاع عن الجماعة وتدفع به نحو التطرف، فهذه الاتهامات التي يتبادلها الأطراف المختلفة داخل البلد الواحد لا تزيد إلا من التشتت والكراهية والابتعاد عن فكرة المواطنة السمحة، فهذا رئيس مركز حقوق الإنسان في البحرين يتهم النظام بانتهاجه سياسة التمييز ضد أبناء الطائفة الشيعية والتي يقول أنها تشكل أغلبية، ويضيف قائلا أن أبناء الطائفة الشيعية لا يتولون سوى 13 في المئة فقط من الوظائف العليا وأغلب تلك الوظائف تتمركز في المؤسسات الخدمية أو المؤسسات غير السيادية وأن في الكثير من الوزارات والمؤسسات

---

* ليس بالضرورة أن الأقلية دائما مهمشة فهناك أقليات مسيطرة مثل التوتسي التي تشكل 14% من سكان رواندا استطاعت إزاحة الأغلبية الهوتية التي تشكل حوالي 85% من عدد السكان سنة 1994 وكذلك الأقلية المسيحية المسيطرة في ايريتريا منذ استقلالها عام 1993 ويتزعمها المسيحي (اسياسى افورقي). في ذلك أنظر أحمد وهبان: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر. **مرجع سابق**، ص93.

[214] أصبحت الجامعات في باكستان ساحات دموية وانتشار الأسلحة بسبب انتماء الطلبة لطوائف مختلفة وفقدت بذلك الجامعة الدور المنوط بها. أبها دكسيت، **مرجع سابق**، ص108.

* "يعود أصل التعصب وما ينجم عنه إلى دور القيم باعتبارها المحددات الأساسية للسلوك". دهام محمد دهام العزاوي، **مرجع سابق**، ص81.

الحكومية يشكل المواطنون الشيعة ما نسبته صفر في المئة من الوظائف العليا ومن تلك المؤسسات وزارة الدفاع، الحرس الوطني، وزارة الداخلية، وزارة مجلس شؤون الوزراء، المؤسسة العامة للشباب والرياضة والديوان الملكي ديوان ولي العهد الجهاز المركزي للمعلومات وجهاز المساحة والتسجيل العقاري ومجلس الدفاع الأعلى.

هذه الحصيلة التي قدمها مركز حقوق الإنسان بالبحرين والمعروف عنه أنه بلد طائفي تلعب فيه الطائفتان السنية والشيعية اللاعبان الأبرز على الساحة كما يعدان الطائفتين الأكثر تصادما عقائديا وسياسيا، يضيف المركز أنه لاحظ أن أبناء الطائفة الشيعية يشكلون 5 في المئة فقط من السلك القضائي و16 في المئة من السلك الدبلوماسي و7 في المئة من إدارات المواصلات و18 في المئة في المحكمة الدستورية و10 في المئة بوزارة المالية و6 في المئة بوزارة الإعلام.[215]

كل هذا يكون من شأنه الحد من المشاركة السياسية الفعالة والأداء السياسي للنخبة على حد سواء،[216] فالتمييز حالة باتت تؤرق المجتمع الدولي والأمم المتحدة وأصحاب الفكر السديد، والدعوى إلى حق المرء في عدم التعرض للتمييز من قبل أي دولة أو مؤسسة أو مجموعة أشخاص أو شخص على أساس الدين أو غيره من المعتقدات، فوجود التمييز السياسي يؤثر على جميع المجالات بما فيها الجانب الاجتماعي والاقتصادي وذلك نظرا لغياب التسيير الناجح، فالمواطنة تعني كذلك التنمية الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات لأن الانتماء يترجمه حصول المواطن على حقوقه الاجتماعية والاقتصادية كذلك.

[215] جمعية وعد، ندوة "التمييز والقمع الطائفي ...واقع ممنهج". البحرين، 24 نوفمبر 2008.

[216] يقول باقر سليمان: "إنني لا أتصور أن الكتل البرلمانية البحرينية التي جاءت معبرة عن الهويات المذهبية المتوترة ستتبنى موقفا آخر يمس بما يسميه البعض - مكتسبات الطائفة أو الجماعة - وهي في هذا تتحرك سياسيا وفق هذه البوصلة المنحرفة". باقر سليمان: الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي. ورقة عمل قدمت إلى ندوة "ثقافة المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي"، البحرين: معهد التنمية السياسية، 24-25 فبراير 2008، ص39.

المبحث الثالث: **التنمية المتوازنة لبناء الدولة الوطنية والمشكل الطائفي**

المطلب الأول: **التنمية الاجتماعية والتهميش الاقتصادي والاجتماعي**

الفرع الأول: **التنمية الاجتماعية**

إن عملية التنمية في البلدان العربية تعترضها عدة معوقات تحول دون القيام بهذه التجديدات وتحرم المواطن من تحقيق الحاجيات الاجتماعية الأساسية والعيش في كنف الرفاهية والحياة الكريمة والتي ترتبط باعتقاد الكثير في البلاد العربية بضآلة مقومات التقدم المنقولة من البلدان المتقدمة "المعرفة العلمية، رأس المال..." وإغفال طبيعة البناء الاجتماعي وتجاهل الخصوصيات التاريخية والحضارية في البلاد العربية، التي حالت دون الوصول إلى فكرة المواطنة الصالحة التي يكون فيها الإنسان محور عملية التنمية من خلال المشاركة في صنع القرار والمساعدة على تجسيده، لأنه مقتنع بأن الفائدة تعود عليه بالدرجة الأولى وتبقى دائما النظرة الضيقة وسيطرة المصلحة الجزئية على فكرة المصلحة التي يخلقها الفكر الطائفي عائقا أمام قيام تنمية حقيقية، ويسود بذلك التهميش الاقتصادي والاجتماعي ليطال أغلب أفراد المجتمع الذين لم تستطع الطائفة أن تضع لهم دائرة مصالح قوية، ويكون بذلك الفرد مهمشا في وطنه ولا يحظى بفرص متساوية مع من ابتسمت لهم الحياة من خلال سيطرة ذويهم على منابع الثروة ومراكز صنع القرار.

أولا: مفهوم التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية هي أحد أهم ركائز المواطنة وتمثل الاهتمام بالمواطن اجتماعيا لأنه يعد الجانب الأقرب إلى المواطن فهو يتلمسه باستمرار من خلال حاجاته اليومية، لذا وجب فهم معنى التنمية الاجتماعية وكيف يجب أن تكون في ظل فكرة المواطنة، فيعرف **الرأسماليون** التنمية الاجتماعية "بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية"،[217] أما النظرة **الاشتراكية** فتعتبر التنمية الاجتماعية ليست مجرد برامج الرعاية الاجتماعية وإنما هي عملية تغير اجتماعي موجه تهدف إلى إحداث تغيير جذري في مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة، وهذا يكون عن طريق ثورة تقضي على البناء الاجتماعي القديم وإقامة مجتمع يحظى فيه كل فرد بحد أدنى من مستوى المعيشة ولا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن.[218]

والنهوض بالمواطن اجتماعيا يعني أن تكون فيه عملية تنشأ بواسطتها علاقات التعاون بين أفراد المجتمع من خلال دعم التفاعل فيما بينهم وزيادة الشعور بالمسؤولية وإدراك احتياجات الآخرين وذلك في إطار اجتماعي يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية،[219] وتعتبر التنمية الاجتماعية تغيرا في المواقف نحو المواقف المرغوب فيها، كما تعني استخدام الطاقة البشرية لإعطاء التغير اتجاها منطقيا من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، وهي بذلك مرتبطة بالأهداف الإنسانية في انصهارها مع القيم الاجتماعية بما تتطلبه من

---

[217] كمال التابعي، **مرجع سابق**، ص59.

[218] عبد الباسط، محمد حسن: التنمية الاجتماعية.ط2، القاهرة مكتبة وهبة،1988، ص95.

[219] علي الكاشف: التنمية الاجتماعية: مفاهيم وقضايا. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1985، ص27.

عناصر تحمل معنى التماسك الاجتماعي بين أفراد يعيشون معا في علاقات اجتماعية مستقرة ويتقاسمون ظروفا معيشية واحدة ويسعون من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وعلى هذا الأساس يرى **ويبستر**webester في التنمية الاجتماعية معالجة الفقر[220] ويرى آخرون أنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانات المادية والبشرية في وسط اجتماعي معين قصد تحقيق مستويات معيشية مرتفعة،[221] في حين يرى البعض أن مفهوم التنمية الاجتماعية يرتبط بالتكيف والتوافق الاجتماعي وتنمية القدرات وإشباع الحاجات والتغيير الموجه[222] أما إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1986 فقد عرف التنمية الاجتماعية بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان والأفراد والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية".[223]

ثانيا: التنمية الاجتماعية ودعم فكرة المواطنة

تسعى المواطنة إلى تمكين الفرد في دولته ثقافيا وسياسيا واجتماعيا، وذلك بأن يصبح المواطن محور العملية كلها، ولا يمكن القول بأن النهوض بالمواطن ثقافيا وسياسيا يعنى اكتمال أركان المواطنة، فالجانب الاجتماعي في حياة المواطن له أهمية بالغة يسعى المنادون بفكرة المواطنة إلى تأكيده، وتمكين المواطن اجتماعيا يكون من خلال مجموعة من المميزات تأتي من جراء تطبيقات التنمية الاجتماعية وهذه المميزات هي:[224]

- **الشمولية**: وتعني النظرة الكلية المتكاملة لقضايا المجتمع بأشكالها الاقتصادية والثقافية والسياسية في ثباتها وحركاتها، فالتنمية عملية موحدة تشمل عدة جوانب في آن واحد، فتحليل التنمية بالشمول يذلل عقبة التقطيع إلى اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي ذلك أن الحادث الاجتماعي هو تركيب من أبعاد هي في آن واحد نوعية ومتنوعة التسلسل.
- **التخطيط**: يمثل التخطيط أحد العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية وهو أساسا جهد القيادة التي تمثلها الدولة ويستند التخطيط على مبدأ الموازنة بين الموارد من جانب والحاجات الاجتماعية من جانب ثاني، والخطة بوجه عام هي وثيقة تحدد أهداف يرجى تحقيقها كما أنها غالبا ما تحدد الوسائل التي تستخدم لبلوغ هذه الأهداف.
- **الشعبية**: تكمن في أن أهداف التنمية الاجتماعية نابعة أساسا من الاختيار الشعبي لها، فهي موجهة لخدمة وتحقيق آمال مجموع الشعب وعن طريق المساهمة الشعبية عن إيمان مصدره اقتناع تام بأهداف التنمية الاجتماعية، وهذا يعني أن السكان أنفسهم ينبغي أن يكون لهم رأي في كل ما يتعلق بالتنمية.

---

[220] ثناء فؤاد عبد الله: الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص13.

[221] ياسر عسان: المعلوماتية والتنمية الاجتماعية. مجلة الحوار المتمدن الالكترونية.
www‹ahewar‹org‹debat/show‹artas?aid=37716

[222] المختار محمد إبراهيم: التنمية والفساد في ظل تدهور القيم. عن موقع:
www‹derassat‹com‹ly / 2fscemovepnp?moried= 85

[223] إعلان الأمم المتحدة "الحق في التنمية" الذي أكدته الوصية المعاصرة من إعلان برنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد ما بين 14الى 23جوان 1993.

[224] مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر1962-1980. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص68.

- **السياسات ذات الأهداف**: يتضمن مصطلح السياسات تلك العمليات الناتجة عن النشاط الإنساني والتي تهتم بالصالح العام من ناحية ومصالح الجماعات من ناحية ثانية، أما الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها تلك السياسات فهي تحدد بناءً على متطلبات المجتمع وقيمه العليا.
- **الديمقراطية**: تتضمن تكافؤ الفرص أمام مواطني الدولة للمشاركة بحرية في القرارات السياسية الدقيقة التي تؤثر على خط سير حياتهم الفردية، وبهذا تكون الديمقراطية كعنصر من عناصر التنمية الاجتماعية تمثل أسلوبا لاختيار أهداف التنمية من ناحية وأسلوبا للعمل على إنجازها من ناحية ثانية وذلك في إطار منظم لا يعيق مسيرة التنمية في المجتمع.
- **الإيديولوجية أو العقيدة**: ترمز كلمة الإيديولوجية لأي تركيبة متكاملة من الأفكار والمعتقدات والقيم التي من الممكن أن تحث الناس على الحركة وتقدم مبررا لحركاتهم في نفس الوقت، والأيديولوجية تشكل الإطار الأساسي الذي يحدد أهداف التنمية في المجتمع وهي عادة ما تستند من خلال المنظور التاريخي والذي يعنى بتاريخ الأمة بمختلف أبعاده الإنسانية ويعزز هذا الإطار الاختيار الديمقراطي لتلك الأهداف.

فمصطلح التنمية الاجتماعية يتضمن تحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها وذلك عن طريق خلق حالة يمكن فيها وضع استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالقيم والتدريب والممارسة للقيام بدور أكثر فاعلية وإيجابية بعيدا عن النزعات الفردية لدى الأفراد في المجتمع وذلك من خلال:[225]

- خلق الطبيعة المناسبة للعمل الجمعي ودعم روح التضامن والتعاون.
- العمل على زيادة إسهام الأفراد في المجتمع.
- العمل على تجديد فكر القيادات التقليدية وكذلك مؤسسات المجتمع.
- اكتشاف وتدريب قادة جدد والمساعدة في تكوين مؤسسات أو منظمات جديدة لدعم المشاركة الجمعية.

[225] عبد الهادي الجوهري. دراسات في التنمية الاجتماعية: مدخل إسلامي. **مرجع سابق**، ص63.

الفرع الثاني: **التهميش الاجتماعي والاقتصادي**

كثيرا ما يقصد بمفهوم الوطن المكان الذي هو مسقط رأس الإنسان، أما مفهوم المواطنة فهو يضيف إلى ذلك الانتماء الشعور بالتعلق النفسي بالوطن وبمختلف مكوناته التاريخية والثقافية والاجتماعية إضافة إلى المساهمة الفعالة للمواطن في جميع المجالات، غير أن هذا المفهوم يهيمن عليه البعد النظري والمعنوي لأنه على المستوى العملي كثيرا ما تظهر النزعة السلبية تجاه الوطن،[226] والتي قد تكون نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية حيث تكون هذه العوامل سببا في عدم التكامل الذي يؤدي في أحيان كثيرة إلى العنف، وبالتالي تظهر العلاقة الوثيقة بين التفاوت الاقتصادي والاجتماعي وأحداث العنف،[227] ومن ثم يكون لزاما التركيز على التهميش الذي يظهر بين جماعتي الأغلبية والأقلية التي قد يكون العنصر الديني أحد محددات هذا التصنيف، فتعاني الكثير من الجماعات تهميشا اقتصاديا نتيجة اعتناقها لدين معين أو مذهب غير الذي عليه جماعة الأغلبية أو الجماعة التي بيدها مقاليد الثروة فتعمد إلى تهميش الجماعات والطوائف الأخرى.

أولا: مفهوم التهميش

تعني كلمة تهميش الترك أو التقليل من قيمة الشيء فقد اكتسبت دلالات متنوعة إذ تعني هيمنة الدولة واستبعاد الرعية عن طريق الاستحواذ عن ممتلكاتها مادية كانت كالأرض والبدن وسائر المنتجات وغير ذلك، وإما معنوية كالرأي والفكر ونحو ذلك فهي تقلل بذلك من قيمة الرعية أو تشير إلى إقرار نفوذ مجموعة من المستحوذين وإقصاء الآخرين،[228] أو تدل على العمل على حضور نمط معين من الفكر أو التراث أو الإبداع أو التقاليد وتغييب وترك أنماط أخرى وغيرها من الدلالات، وهذه الدلالات التي يوحي بها مصطلح التهميش تتضاد مع مفهوم التنمية مما يجعل هذين المصطلحين "التهميش≠ التنمية" على طرفي نقيض إذ أينما ساد التهميش كانت التنمية غائبة وكلما أنتهج أسلوب التنمية تبددت آثار التهميش،[229] وقد يطال التهميش منطقة من المناطق كما قد يطال الأفراد بعينهم من حيث حصولهم على الحقوق والامتيازات.

ثانيا: التهميش في فرص الحصول على الحقوق والامتيازات

يظل موقع الفرد المنتمي إلى طائفة تعاني الاستبعاد موقع التابع الذي يعيش نوع من القهر النفسي والرضوخ والتبعية نتيجة التراتب الاجتماعي المفروض ذي الطبيعة الهرمية المتشكلة من الأقوى إلى الأضعف، وهذا ما يعكس الوضع الاجتماعي المزري الذي تعيشه أبناء الطوائف المستضعفة والتي كثيرا ما يحولها انتماءها الديني إلى أقليات

---

[226] التجاني بلعوالي: الدعوة إلى ثقافة التنمية. عن موقع:
www.ahwar.org/DEBAT/show.art.asp?aid=176151

[227] حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص233.

[228] التجاني بلعوالي، **مرجع سابق.**

[229] **نفس مرجع.**

غير مرحب بها داخل البلد، وهذا التراتب الاجتماعي المبني على مفردات القوة والضعف بين أبناء الأقلية والأغلبية يؤسس على طبيعة المنازل الاجتماعية وينتج عنه أمران:[230]

- تلازم الأقليات ثقافيا نتيجة الفاعل اللامتكافئ مع الأغلبية.

- تدرج الأقليات مدرج التخصص في بعض فروع الإنتاج والصناعة والمشاركة في قطاعات التنمية بدلا من الشمول والتكامل .

فيحرم أبناء طائفة ما من الحصول على الحقوق والامتيازات الفردية كالشغل وفرص العمل وتقلد المناصب السياسية،[231]* وهنا تجدر الإشارة إلى اتجاهين في الأدبيات السياسية لتأثير التحول الديمقراطي على حل مشكلة الأقليات: **فالأول** يشير إلى أن التحول الديمقراطي يساهم في حل مشكلات الأقليات التي تنشأ أو تتضخم في ظل مشاعر الغبن والحرمان النسبي الذي ينتاب أبناء الأقليات، في حين يؤكد **الاتجاه الثاني** أن الآليات الديمقراطية نفسها قد تساعد على تطور مشاعر الحرمان النسبي، ففي ظل القاعدة الديمقراطية الشائعة "صوت واحد لكل مواطن" يتعذر على أي أقلية أن تصل إلى مقاعد الحكم إذا كانت محدودة العدد،[232] ويتعذر بذلك على أي طائفة مستضعفة أن يتقلد أفرادها مناصب محترمة مثلما يحدث مع البلوش* السنة الذين يعيشون بمنطقة الباطنة في عمان التي لا يتعدى أبناؤها بعض الحرف البسيطة كالحياكة والحدادة والنجارة والدباغة وجمع النفايات...، ويقعون بذلك موقع السخرية والاستهزاء ويوصفون أحيانا بأوصاف تحط من قيمتهم وكرامتهم.[233]

فهذا هو حال البلدان التي لا تتحقق الديمقراطية في تداولها السياسي فهي على نوعين: **الأول** ذات الأنظمة الدكتاتورية التي تعتبر كل الجماعات غير الموالية للنظام في موضع التهميش، وأما النوع **الثاني** هي تلك الحكومات التي تتعاطى مع الديمقراطية لكن بطريقة عبثية، حيث تحاول جماعات الأكثرية الاستحواذ على نظام الحكم ولو بتدبيرات تهديدية واستفزازية وتسلطية،[234] فتصبح بذلك الجماعات الأخرى مهمشة فكل جماعة سياسية أو

---

[230] دهام محمد دهام العزاوي: الأقليات والأمن القومي العربي. ط1، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص87.

* "مثلما في الشأن البحريني حيث يتعامل مع الشيعة كأقلية وإن كانوا ليسو كذلك بالمعيار العددي وإنما بالتمثيل المجتمعي وشعور الأغلبية بالتهميش ويفاقم من الوضع أن المنظمات الشيعية تبرز بوصفها الأكثر قوة ونفوذا وهو ما يرجع إلى أسباب عدة منها تركز النسبة الأكبر من البطالة داخل الشيعة والتمييز ضدهم فضلا عن عدم تمثيلهم سياسيا بقدر يوازي كثافتهم السكانية". محمد عز العرب: الأزمة السياسية في البحرين تعثر الديمقراطية وترسيخ الطائفية. عن موقع:

http // digital‹ahram‹org‹eg/articles‹aspx?serial = 719017&eid =7887

[232] محمد عز العرب، **نفس المرجع**.

* البلوچ أو البلوش أحد الأعراق التي تسكن ما بين باكستان وإيران وجزء بسيط من أفغانستان وقد هاجر الكثير منهم إلى سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وغيرها من دول الخليج منذ وقت طويل، ويتميزون بلغتهم الخاصة التي مزيج بين عدة لغات منها العربية والهندية والفارسية، كما يتميزون بعادات وتقاليد خاصة بهم، ويدينون بالمذهب السني، كانت لهم مملكتهم الخاصة قبل أن تحتل إيران الجزء الغربي منها عام 1929م وباكستان الجزء الغربي المتبقي أثناء تقسيم الهند عام 1948م.

[233] دهام محمد دهام العزاوي، **مرجع سابق**، ص87.

[234] عبد الله رابي: من يقف وراء تهميش الكلدان. عن موقع:

دينية أو اجتماعية لم تحصل على حقوقها ومشاركتها الفعالة بإدارة البلد تشعر بالتهميش، وبعبارة أدق أن الديمقراطية في البلدان النامية لم تستند على الأسس الصحيحة لتطبيقها فهي هشة وقابلة نتائجها للتزوير طالما هناك الأكثرية المستنفذة.

وفي الحديث عن الطائفية وتأثيرها على أنظمة الحكم والسلوك السياسي بشكل عام نجد أن جل الدول العربية هي واقعة في هذا المشكل وخاصة الدول الشرقية منها، ولكن انعكاس هذا الوضع أو أخذه للمنحنى الاجتماعي وما يترتب عنه من تهميش للأقليات الطائفية لا يمكن الحديث عنه دون التطرق إلى النموذج العراقي والذي لا يكاد تخرج مشاكله الاجتماعية من الصياغ الطائفي، فيرى **عبد الله رابي**[235] في الحديث عن تهميش الكلدان* في العراق أن وجود كلدان يتقلدون مناصب إدارية في مختلف المستويات يرجع إلى أن هؤلاء ليسوا كلدانا لأنهم منتسبون أو موالون لأحزاب غير كلدانية مثل الحركة الأشورية أو المجلس الكلداني السرياني الأشوري وعليه سيخدمون مصالح أحزابهم ولا يمكنهم العزوف عن فلسفتها وكلا الحزبين لا يعترفان بالقومية الكلدانية في نظامهم الداخلي، فهم يحاولون بشتى الوسائل التأثير وإقناع الرأي العام في العراق أن الكلدان هم طائفة دينية أو مذهب ديني فهذا الإدعاء موجود داخل جميع الأحزاب الأشورية ويخلص **عبد الله رابي**،[236] إلى أن هذا المرشح لن يدافع على حقوق الكلدان المهمشين ويضيف أن الدولة تفرق في تقديم الخدمات بين القوى المسيحية أو الكلدانية أو الأشورية.

فالطابع الاضطهادي لهذه الطوائف القائم على سياسات اللا تكافؤ يؤدي في أحيان كثيرة إلى تكريس العداوة والتناحر في العديد من المجتمعات وفي أحيان كثيرة يدعمه المركز السياسي،[237] وهو ما يؤدي إلى التهجير الطائفي حين ينزع أفراد الطائفة المغلوب على أمرها على مغادرة أرض الوطن، وهو ما ينتج عنه فقدان الوطن للعديد من الكوادر والأدمغة، وإن لم تتمكن من الخروج فعليا تخرج بأذهانها إما الاغتراب عن المجتمع والعزوف عن الخوض في الشأن العام أو اللجوء إلى العنف والعنف المضاد، الأمر الذي يؤدي إلى تهديد الوحدة الوطنية، وفي أحيان أخرى تصل هذه الطوائف إلى حالة اليأس فتسلم بمنطق الغلبة لجماعة الأغلبية وتبقى راذخة لأمر الواقع وتنفصل عن المجتمع وتبقى بذلك خطط وبرامج التنمية ضعيفة على مستوى أماكن تواجدها.

---

http://akkad2‹com/ articales‹ php?action=vie&id=4698

[235] عبد الله رابي، **نفس المرجع**.

* الكلدان من الاقوام السامية الذين يتحدثون باللغة الآرامية يعيشون في شمال العراق و جنوب شرقي تركيا و شمال غربي إيران.

[236] عبد الله رابي، **المرجع السابق**.

[237] دهام محمد دهام العزاوي، **مرجع سابق**، ص90.

ثالثا: التهميش في خطط وبرامج التنمية

يلعب انعدام المساواة بين أفراد الطوائف داخل البلد الواحد دورا هاما في زيادة درجة حدة الفوارق الاجتماعية والتهميش، وهو ما ينعكس على الحياة الاجتماعية بشكل عام، وينتقل في الأخير من الدائرة الاجتماعية إلى الدائرة الرسمية إذا ما زادت حدة هذا التهميش والتمييز في الحصول على بعض الامتيازات الممنوحة لجماعة ما دون باقي الجماعات، أو إبعاد جماعة ما مما قد تستفيد منه باقي الجماعات والتي سيكون رد فعلها يميل إلى العنف، فمناطق أبناء الطوائف المهمشة هي في الغالب أكثر المناطق تخلفا ولا تحوز على نصيب مقبول من برامج التنمية الوطنية، والمفارقة التي تزيد من تذمر أبناء الطوائف المهمشة أنه كثيرا ما تكون مناطقها تحتوي على ثروات طبيعية تسهم في رفع الدخل الوطني ولا تستفيد هي في المقابل من برامج التنمية، وهو ما تعرفه المناطق التي يقطنها الشيعة في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال والتي تحوز على كميات كبيرة من النفط وتشكل نسبة مهمة في إنتاج النفط العام بالمملكة، إلا أن أبناء هذه الطائفة لا يعرفون برامج تنمية تكون على قدر الثروات التي تزخر بها مناطقهم،[238] وهو ما يدفعهم للشعور بالظلم والتهميش فعادة ما تكون فرص الاستثمار والمشاريع تصل إلى مناطق فئة الأكثرية ويحرم منها مناطق أفراد الأقليات،[239] وفي ظل هذا الوضع الاجتماعي والاقتصادي المزري وافتقار مناطق الطوائف المهمشة إلى برامج تنمية حقيقية يلجأ أبناء هذه الطوائف إلى تبني أساليب للعيش خاصة بهم وتضمن لهم المحافظة على خصوصياتهم ويكوّنون بذلك تجمعات منفصلة تكون مغلقة على ذاتها وبعيدة عن نمط الحياة العام،[240] وتتولد لأفراد هذه التجمعات النظرة العدائية للأطراف الأخرى نتيجة الحرمان وهو ما يؤدي بهذه المناطق لأن تكون مرتعا للجريمة والعنف نتيجة النظرة الناقمة على المجتمع بشكل عام.

وفي أحيان كثيرة تتوجه مناطق الطوائف المهمشة إلى العمل مع أطراف خارجية التي ترى فيها المنقذ من الحرمان التنموي والتهميش الاجتماعي، مثل ارتباط شيعة السعودية بإيران، وكذلك ما يظهر على الوضع الحالي بين تركيا وإقليم كردستان في شمال العراق والمثير للدهشة أن تركيا تحافظ على موقفها الرسمي الداعم لسلامة الأراضي العراقية، وتدهور علاقات أنقرة ببغداد أكثر فأكثر إثر ما تسميه تركيا بالسياسات الطائفية التي اعتمدتها حكومة نوري المالكي وتهميشه للطائفة السنية، وعلى عكس هذه المقاربة فهي تعزز اليوم علاقاتها بإقليم كردستان فحصة الإقليم من الصادرات التركية نحو العراق تناهز 70 % ويشكل الإقليم أحد الأسواق للصادرات التركية في العام 2011 حيث بلغت التجارة بين الطرفين 7 مليارات دولار ومن المرجح أن تزيد في الأعوام الخمس المقبلة،[241] إذ شرعت الشركات التركية في مشاريع بناء واسعة النطاق ومن المتوقع أن تستفيد كثيرا من مشاريع إعادة الإعمار التي أعلنتها حكومة إقليم

---

[238] حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. **مرجع سابق**، ص229.

[239] دهام محمد دهام العزاوي: **مرجع سابق**، ص75.

[240] ناصر حامد: إشكاليات الهجرة على الاتحاد الأوروبي. عدد 159، القاهرة: السياسة الدولية، 2005، ص192.

[241] احتدام الصراع النفطي والاقتصادي بين بغداد واربيل. عن موقع:

http:// alamiya‹org / index‹php?option= 18806

كردستان ومنها مشاريع البنى التحتية الحيوية للنقل وشركات الطاقة التركية على غرار شركة "غينيل انرجي" "Ghenel Enerjy" منخرطة انخراطا فاعلا في تطوير حقول النفط والغاز في كردستان العراق، وتكافح حكومة الإقليم التي تزخر بالنفط والغاز لتصدير هذه المواد بسبب الخلافات القائمة مع بغداد وتقدم المنطقة الفرصة لتركيا لتوسيع إمداداتها بالطاقة وتخفيف العبء عن ميزانيتها،[242] وهنا يكون تعلق أحد الأقاليم بأحد الأطراف الخارجية نتيجة لمعاناته من غياب برامج التنمية المحلية والبحث عن البديل خارج حدود الوطن يعصف بفكرة المواطنة والوطن، وتظهر أهمية الجانب الاجتماعي والاقتصادي في ترسيخ فكرة المواطنة لمّا يجد الفرد نفسه مغيّب ومهمّش اجتماعيا واقتصاديا داخل وطنه، ويبرز من خلاله اختلال التوازن المجتمعي الذي قد يؤدي بدوره إلى تفجّر الوضع وظهور العنف والعنف المضاد خاصة إذا كانت المناطق التي تتواجد بها هذه الأقليات الدينية ذات مكانة إستراتيجية كالمناطق الحدودية أو النفطية، قد تصل إلى حد المطالبة بالانفصال وهو ما يهدد الوحدة الوطنية ويصعب على هذه الأنظمة من إمكانية السيطرة عليه وتداركه،[243] نتيجة النظرة التذمرية للطائفة المهمشة منطقتها والحقد على الطائفة التي بيد أبنائها مقاليد توزيع المشاريع التنموية وإن كان السبب في الإبعاد ليس بالضرورة ذو خلفية دينية، إلا أن الحكم على التهميش يفهم على أنه ديني أو يوظف قصد الحشد والضغط على النظام وهو ما يصعب من السيطرة على الجماهير المشحونة عقائديا، وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الأسباب التي تؤدي إلى غياب التنمية في مناطق الأقليات:[244]

- اهتمام النظام السياسي تنمويا بالمركز "العاصمة" وما حوله على حساب باقي مناطق الأطراف وهو ما يؤدي إلى خلق حواجز اجتماعية تؤدي إلى تقوقع الأقليات على بعضها وبالتالي ظهور الاتجاهات الانعزالية والانفصالية.
- ضعف وسائل الاتصال والمواصلات بين أقاليم ومناطق الدولة الواحدة يؤدي إلى عزلها وصعوبة الوصول إليها.
- قيام بعض النظم السياسية باعتماد سياسات مركزية مفرطة لبعض الأقاليم وإتّباع سياسات تنموية غير متوازنة كأن تتحمل بعض أقاليم الأقليات ضرائب أكثر من غيرها.
- السياسات الاستعمارية السابقة التي خلقت فجوة بين الأقاليم الساحلية والداخلية بسبب قربها من موانئ التصدير وخطوط المواصلات، وعدم انتباه الدولة لتلك الفجوات التنموية أو المماطلة في تداركها.

فسياسة التهميش التي تتعرض لها بعض الطوائف سواء في الحصول على الحقوق والامتيازات كوظائف الشغل وتقلد بعض المناصب وغيرها، أو برامج التنمية التي تعنى بها المناطق بشكل عام تؤدي بأفراد الطوائف المهمشة إلى التذمر والعدائية نحو المجتمع، وهناك يكون على النظام السياسي لزاما العودة والتراجع في سياساته والرجوع إلى فكرة العدالة التوزيعية وتفادي بأي حال من الأحوال الدخول في الأزمة التوزيعية التي في بعض الحالات تفسر على أنها توزيع للقيم والمكانات بين الجماعات وليس مفهوما

[242] **نفس المرجع.**

[243] حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، 239.

[244] الهادي دوش، **مرجع سابق**، ص116.

اجتماعيا محايدا ناتجا عن اللامبالاة وعدم الإدراك، ومن هنا يجب الوقوف على مفهوم العدالة التوزيعية البناء الذي يعمق مبدأ المواطنة إذا لم تكن الطائفية فيه أحد العوائق وعولجت بالطرق الصحيحة.

المطلب الثاني: **العدالة التوزيعية و أزمة توزيع المصادر**

الفرع الأول: **العدالة التوزيعية ودعم فكرة المواطنة**

لا تزال فكرة العدالة واحدة من أهم الأفكار الأساسية التي تسيطر على تفكير المنشغلين بالفكر السياسي وتمثل العدالة نوعا خاصا من الحكم الأخلاقي، إذ تتعلق بالثواب والعقاب فالعدالة في أبسط صورها هي إعطاء كل فرد ما يستحقه، وما تعنيه العدالة التوزيعية هي توزيع المنافع المادية في المجتمع مثل الأجور والأرباح وتوفير متساو في الاحتياجات الأساسية من إسكان ورعاية صحية ...، كما تعني العدالة وبشكل عام المساواة في الفرص بالمجتمع الذي يحيا فيه الإنسان أي أن كل فرد لديه فرصة في الصعود الاجتماعي وتحسين وضعه بجهده،[245] ولا يعيقه في ذلك إلا العزوف عن العمل دون أن تكون صفة ملازمة له عائقا أمام تحسين وضعه الاجتماعي كأن تكون منطقة جغرافية معينة أو جنس معين أو الانتماء لجماعة محددة، ويكون بذلك توزيع المصادر بطريقة نزيهة وفق فكرة المواطنة، وهو ما تقدمه فكرة العدالة التوزيعية فهي تقوم على مجموعة من المستويات كلها تدعم فكرة المواطنة وهي:[246]

1- **المستوى السياسي – السياسي العام**: حيث تصبح العدالة حاكمة للحركة السياسية وللممارسة الاجتماعية وتكون محل إجماع عام من كافة القوى والاتجاهات المؤثرة في تسيير شؤون المجتمع ويصير الالتزام بها عنوانا على وجود مجتمع عادل ونظام عادل وسياسة عادلة.

2- **المستوى الفردي الخاص**: حيث تصير العدالة محورا للسلوك الفردي وإطارا مرجعيا عاما لضبط تصرفات الأفراد ومواقفهم تجاه بعضهم البعض، فيكون الفرد عادلا في ممارسة حقوقه وعادلا في أداء واجباته.

3- **المستوى المؤسسي**: حيث تكون العدالة إحدى أبنية النظام السياسي والاجتماعي القائم وهي تتمثل في هذه الحالة في مجموعة من القوانين والإجراءات والمؤسسات والوظائف التي تكون مهمتها الأساسية تطبيق القانون.

فالمساواة الحقيقية تبدأ بالمساواة الاقتصادية إذ أنه من الصعب الوصول إلى استقرار اجتماعي دون توزيع عادل للثروات لا سيما بالنسبة لبعض مناطق الأقليات والجماعات الإثنية خاصة أن العدالة التوزيعية تؤدي إلى العنف للحفاظ والتمسك بسلطانهم،[247] ومنه

---

[245] طه علي أحمد: العدالة الاجتماعية في الفكر الإنساني. عن موقع:
http: // tahaaly80‹blogspot‹com/ 2010/ 06/ blog-post‹html

[246] طه علي أحمد، **نفس المرجع**.

[247] سعد الدين إبراهيم وآخرون: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص525.

تلعب مسألة الفقر والحرمان دورا مهما في مدى استقرار الأنظمة السياسية وهنا يكون على النظام السياسي كي يضمن بقاءه ويحافظ على الإستقرار أن يضمن عدالة توزيعية لجميع أبناء الوطن، إضافة إلى الفصل العادل في الثروات المتنازع عنها بين أفراد الجماعة الوطنية،[248] يأتي هذا ضمن إطار توزيع الموارد العامة لتحقيق نوع من العدالة التوزيعية والقيام بسياسات تنموية فعالة للقضاء على الفقر والتهميش وأن يكون هناك مشروع تعاوني يكون فيه الجميع شركاء على قاعدة المساواة في الإنتماء إلى الجماعة السياسية والمواطنة، وعلى هذا يرى **رولز** أنه لا يمكن أن يستمر التعاون بين هذه الأطراف إلا إذا وجد اتفاق على إطار عام يمكن للنزاعات الفردية والخلافات حول تقسيم مغانم العيش المشترك وأعبائه أن تجد طريقها إلى الحل دون جنوح إلى العنف أو تهديده،[249] ولا يمكن أن يكون ذلك ممكنا في رأيه إلا بتأكيد أولوية العدالة في كل تنظيم لمؤسسات المجتمع الحديث ويقول **رولز** "إن العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية تماما مثلما أن الحقيقة الفضيلة الأولى لأنساق التفكير"[250] ويعني بذلك أن القوانين والمؤسسات لابد أن تقع مراجعتها وإصلاحها أو إزالتها إذا أخلت بهذا المقتضى مهما كانت جودة تنظيمها ومهما كانت فعاليتها، وتفترض العدالة وفق هذا المنظور تنظيما للمؤسسات الكبرى للمجتمع على نحو يكون فيه توزيع فوائد التعاون الاجتماعي وتكاليفه توزيعا عادلا على أساس المواطنة حتى لا يشعر أي طرف شريك بالغبن أو التهميش أو يشكو من الإجحاف، فالمداولة بين أطراف متساوية من حيث المعلومات التي لديهم عن أنفسهم وعن مجتمعهم ستقودهم إلى اختيار إجماعي للمبدأين التاليين:[251]

المبدأ الأول: لكل شخص حق متساوي مع غيره في النسق الشامل من الحريات الأساسية المتساوية وعلى نحو يتسق مع نسق مماثل من الحرية للجميع.

المبدأ الثاني: لا بد أن تنظم مظاهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي على نحو:

- تكون فيه لصالح الأقل امتيازا.
- تكون مرتبطة بوظائف ومواقع مفتوحة أمام الجميع وفي إطار المساواة العادلة في الفرص.

فالعدالة التوزيعية هي أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى الوصول إلى حالات الاستقرار الاجتماعي الذي لا يمكن أن يجد طريقه إلا من خلال توفير العدالة والإنصاف، ولا يمكن أن يكون هناك استقرار اجتماعي ما لم ترسى معالم وحقائق تساوي الفرص وهو بذلك أحد أبواب المساواة والعدالة،[252] والوصول إلى عدالة توزيعية حقيقية أو الإخفاق في ذلك وما يلعبه النظام السياسي من دور بارز في العملية إلا أنه ليس المسؤول لوحده عن مدى

---

[248] عبد السلام إبراهيم بغدادي: الجماعات العربية في إفريقيا: دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في إفريقيا جنوب الصحراء. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2005، ص289.

[249] منير كشو: نظرية العدالة لجون رولز. عن موقع:

http://www.diwahalarab.com/spip.php?article34307

[250] منير كشو، **المرجع السابق**.

[251] **نفس المرجع**.

[252] محمد محفوظ: الحرية والإصلاح في العالم العربي. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص141.

إخفاق هذه البرامج، فتكافؤ الفرص يستلزم أن يتحمل كل أفراد مختلف الجماعات والأثنيات المسؤولية الكاملة في إدارة الشأن العام بعيدا عن التحيز واحتكام المناصب وثروات الإقليم.[253]

فالمساواة تشير إلى حالة التماثل بين الأفراد في المجتمع،[254] وبعيدا عن جدلية الملكية لوسائل الإنتاج والى من تعود، يبقى غياب المساواة في المجتمع يشيع عنه "التفاوت" أو "عدم المساواة" الذي يعني التفرقة بين الأفراد على أساس العنصر أو الدين أو الجنس أو اللغة... ويكون على أساسها التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية،[255] وهذا ما يجر البلد نحو حالات من اللا إستقرار نتيجة ردود الفعل السلبية تجاه الوطن من طرف ساكني الاقاليم المهمشة.

الفرع الثاني: **أزمة توزيع المصادر**

تعتبر الأزمة التوزيعية إحدى أهم الجوانب المهمة في تفسير أسباب الاستقرار الاجتماعي، فمظاهر العصيان والتمرد التي تقوم بها بعض الأقليات في العديد من الدول هي في الأساس ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية، فلو تمعنا في الدول التي شملها ما يعرف بالربيع العربي أمام تلك التي لم تصل إليها شرارة هذه الاحتجاجات نجد أن هذه الأخيرة هي الدول ميسورة الحال، ولا يعني على كل حال أن أنظمتها أكثر تفتحا ديمقراطيا وإنما استطاعت هذه الدول تحقيق بعض المطالب والاحتياجات الاجتماعية لسكانها ليس بداعي التنمية وإنما لشراء السلم الاجتماعي، والجدول التالي يبين مؤشر العدالة التوزيعية لفترة التسعينات في بعض الدول العربية:

تغير عدم المساواة مع الزمن في عينة من الدول العربية

مؤشر عدم عدالة التوزيع	الأردن	تونس	الجزائر	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا
معامل جيني 1990 (%)	40.7	40.2	39.1	37.5	32.0	39.1	42.5
معامل جيني 2000 (%)	37.6	40.8	35.1	39.1	37.7	39.7	39.1
معدل التغيير السنوي (%)	-0.79	0.15	-1.07	0.42	1.65	0.15	-0.83

المصدر: علي عبد القادر علي، اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2006.

فأزمات التوزيع ترجع إلى قلة الموارد الاقتصادية التي لا تكفي في الأساس لتغطي جميع احتياجات المناطق، كما لا يمنع هذا أن تكون الأزمة التوزيعية ذات خلفية سياسية ذلك لأن القرارات التوزيعية هي في الحقيقة قرارات سياسية ويكون بذلك تخصيص

[253] **نفس المرجع**، ص142.
[254] أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان، 1982، ص137.
[255] **نفس مرجع**، ص216.

الموارد لبعض الجماعات والأقليات الدينية يبنى على مدى تمكن هذه الجماعات من الوصول إلى مراكز صنع القرار، ويكون أي انحياز في هذه القرارات مرسخا للأزمة التوزيعية وينجر عنه في الأخير حتما سوء توزيع للمصادر، فعملية التخصيص هذه "تتضمن حرمان أشخاص أو فئات اجتماعية معينة أو أقليات من قيم يملكونها أو حرمانهم من الحصول على بعض القيم التي يرغبون في امتلاكها وتمكين فئات أخرى من قيم لم تكن تملكها من قبل"،[256] حيث يعد السلوك السياسي تكييف لطريقة ما لنظام التراتب القائم في المجتمع لأن النظام السياسي مشكل من نسيج مختلف،[257] ومن هنا تظهر العلاقة بين العملية التوزيعية وطبيعة القرارات التي يتخذها النظام السياسي أثناء القيام بعملية التوزيع، فأي خلل على مستوى هذه القرارات سيؤدي حتما إلى الخلل بشكل أو بآخر في العدالة التوزيعية وهذا الخلل يشكل فجوة بين المطالب التوزيعية وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب آخر، ويأتي ذلك من خلال سببين أساسين:[258]

- النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية وبالتالي نقص في القيم المتنازع عليها بين الجماعات المختلفة داخل الدولة وهنا يكون لا بد من القيام بتنمية اقتصادية حقيقية.
- عدم العدالة في توزيع المصادر بين مختلف الجماعات يرجع لعدم كفاءة السياسات التوزيعية أو انحيازها لصالح جماعات على حساب جماعات أخرى وهنا تظهر أسس عملية التوزيع.

فعدم توزيع المصادر بشكل يراعي احتياجات كل طرف وفق أسس متينة يؤدي إلى استحواذ أقلية معينة على ثروات الوطن وهو ما يدفع بالمجتمع نحو عدم الرضى الاجتماعي والتذمر تجاه السياسات العامة للبلد بعد أن سيطر الفكر الطائفي على ذهنيات الأفراد وتحكم عليها وتصبح جميع السلوكات تترجم وفق الأهواء الطائفية في جميع المجالات بما فيها توزيع المصادر، وبالتالي ينظر الأفراد إلى الحصص المخصصة للأقاليم من منظور طائفي والقياس في ذلك بنصيب الطوائف الأخرى، وهنا يصعب على أي نظام سياسي أن يشبع هذه الرغبات طالما كان أصحابها يوازنون مع أطراف أخرى وإن وصل إلى ذلك حقا يصبح المستفيد الأكبر مهمشا وترجع العجلة إلى نقطة الصفر، ويكون البلد في ذلك على شفا هاوية من الاحتقان الطائفي يمكن لأي سبب كان أن يدخله في حرب طائفية ومنه فيجب أخذ أزمة توزيع المصادر بمحمل الجد وهنا تجدر الإشارة إلى عدة مؤشرات تتعلق بسوء العدالة التوزيعية وتتمثل فيما يلي:[259]

- درجة التفاوت في التوزيع الوظيفي للدخل – نصيب كل فرد من الناتج القومي- تحسب انطلاقا من خلال السياسيات الاقتصادية المطبقة بين مختلف الدول والأكيد في هذه الحالة

[256] حسنين توفيق ابراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص273.
[257] رعد عبد الجليل علي، **مرجع سابق**، ص148.
[258] حسنين توفيق ابراهيم، **مرجع سابق**، ص238.
[259] حسنين توفيق إبراهيم، **المرجع السابق**، ص239.

أن ما ينطبق على الفرد داخل الدولة ينطبق على مجموعة الأفراد إذا كانوا ينتمون إلى مجموعة معينة.[260]
- التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية وتحقيق الرفاهية وتدخل فيه الإعفاءات الضريبية لبعض الأقليات على حساب أخرى والإهتمام ببعض الجماعات من حيث تقديم الرعاية والخدمة الاجتماعية على حساب أخرى خاصة إذا كانت تقطن بعيدا عن العاصمة.
- خط الفقر المطلق وهو الحد الأدنى في الحاجيات الأساسية والفروقات الطبيعية يتوقف بتطبيق هذه المؤشرات على توفر ووجود البيانات في ظل شعور بعض الجماعات بالتمييز.

فغياب العدالة التوزيعية ينجم عنه الاضطرابات الاجتماعية التي تتحول في أحيان كثيرة إلى حالة من عدم الاستقرار، خاصة إذا كان التمييز على أساس الدين والمعتقد ما يزيد من الشحن لدى الجماهير، إلا أنه في أحيان كثيرة تتحول هذه الطوائف إلى جماعات ضغط وتنتهج الأسلوب المشروع في الحصول على نصيبها من التنمية وذلك لسببين:[261]

- **وعي الحرمان**: وذلك أن الطوائف المهمشة أدركت أنها تعيش حالة من الحرمان وأنه يجب عليها الحصول على أهدافها، وذلك راجع إلى دور وسائل الإعلام ووسائل التعبئة في الإحساس بالتهميش وكذلك التعليم من إدراكها لأهدافها وحدود المطالبة بها.
- **وجود التنظيمات السياسية**: والتي انخرطت فيها أبناء هذه الجماعات لأنهم رأوا فيها فرصة لتنظيم طلباتهم وتفعيل قوتها للضغط على النظام السياسي قصد المطالبة بحقوقها في ظل حكم الأغلبية.

فالطائفية تبقى عائقا في بناء مؤسسات اجتماعية جيدة التنظيم، وتكون أزمة في توزيع المصادر لا تراعي جميع معايير الكفاءة بما فيها الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية، **فالكفاءة الاقتصادية** ترتبط ارتباطا وثيقا بنفقات الإنتاج وتوزيع الثروات بين الأفراد فكلما كانت الكفاءة أكبر كلما ازداد تحسن الدخل الذي يرتبط بزيادة الدخل الوطني وتراعى في ذلك مسألة الكفاءة دون أي إعتبار آخر،[262] بينما تنطلق **الكفاءة الاجتماعية** برفع الغبن والظلم الاجتماعي والقضاء على الفقر والتهميش، فهي تزويد الإنسان بالقدرات اللازمة للتعامل مع مختلف جوانب الحياة على النحو الذي يضمن له بلوغ مجموعة من الخيارات المتاحة له،[263] فالطائفية تؤثر على معايير الكفاءة في توزيع المصادر على جميع الأقاليم وقد يبعد الإقليم الأكثر مناسبة وتأهيلا لنجاح المشاريع.

---

[260] عبد السلام إبراهيم بغدادي: الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، **مرجع سابق**، ص87.
[261] حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص253.
[262] أحمد إبراهيم منصور: عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص119.
[263] إسماعيل الزبري وآخرون: آفاق التنمية في الوطن العربي. ط1، بيروت: دار الطليعة، 2006، ص32.

خلاصة:

يعد محك الديمقراطية هو قدرتها على تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى للشعب الذي يمارسها، ولا تجد طريقها إلا في ظل فكرة المواطنة، ومن تلك الأهداف الوطنية الكبرى بالنسبة للدول اليوم وخاصة منها العربية، التنمية ذات الوجه الإنساني والأمن المجتمعي والقومي وكرامة الإنسان وإطلاق طاقاته الخلاقة، في إطار الحفاظ على الهُويات الجامعة والاستقلال ووحدة التراب الوطني، وهذه الأهداف كلها لا تتحقق إلا في كنف الدولة الوطنية التي تكون مؤسساتها قائمة بذاتها ومتمكنة، ويكون عملها نزيها يراعي الأولويات في جميع ثنايا عمله بدءا بالتوظيف الذي يكون معياره الوحيد الكفاءة والمؤهل العلمي وصولا إلى توزيع وإنجاز المشاريع ومتابعتها.

وهذا من شأنه أن يعطي دفعة اقتصادية مهمة للبلد قد تساعد في تقوية أركان الدولة ويبعث على التعلق بها والولاء لها، حين يجد المواطن نفسه يحظى بمكانة اجتماعية داخل وطنه، إلا أن الطائفية تقف عائقا أمام العمل السليم لمؤسسات الدولة من خلال غياب المشاركة الفعالة والحد من التنمية بجميع أبعادها، ولا تظهر كأزمة اقتصادية يمكن تجنبها بسياسات تقشفية أو غيرها من طرق الاحتياط، وإنما بأزمة في الهوية من خلال سيطرة الثقافة الطائفية على المجتمع وانتقالها إلى داخل مؤسسات الدولة وتوجيه عملها نحو المصالح الضيقة.

وتخلق بذلك الطائفية أزمة حقيقية على مستوى الدولة والمجتمع على حد سواء، ولا يمكن الاقتصار على الجانب الثقافي في معالجة التأزم الطائفي مادامت مصادر التأزم السياسية والاقتصادية قائمة، وهذا يكون بالعودة إلى المسارين السياسي والاقتصادي، حيث لا يسع الموجهين الدينيين فعل أي شيء ما إن تبدأ تأثيرات المسارين السياسي والاقتصادي في الظهور ومعالجة مصادر المشكلات ولا سيما الإحساس بالتمييز، ولا يمكن فصل المطالب المدنية الحياتية عن مصادر الأزمة الطائفية إلا إذا اتجه الوضع الاجتماعي العام إلى الارتخاء، فالطائفية حقيقة ثقافية ونفسية نعم ولكن ظهور الجانب المستلِب فيها لحقوق الغير هو اختلاطها بالعمل السياسي والاجتماعي وأحيانا أخرى بالعمل القضائي مثلما يحصل في لبنان البلد الذي سيطرت فيه الطائفية على جميع مفاصل الحياة وأثر ذلك بشكل كبير على فكرة المواطنة.

الفصل الثالث:

الواقع الطائفي ودولة المواطنة

- دراسة حالة لبنان-

الفصل الثالث: **الواقع الطائفي ودولة المواطنة - دراسة حالة لبنان -**

أخذ موضوع المشاركة السياسية جدلاً واسعاً في الأوساط الفكرية والثقافية والاجتماعية على الصعيد العالمي بالترافق مع صعود حركة حقوق الإنسان وفكرة المجتمع المدني، والمطالبة بالمساواة والحق في المشاركة السياسية والاجتماعية وغير ذلك من التطلعات، وقد ترك هذا الموضوع سجالاً واسعاً على المستوى العربي والإسلامي بعد تحولهما إلى كيانات سياسية ذات أطر وحدود جغرافية مرسومة، ما ترك إشكاليات كثيرة حول مفهوم الوطن والمواطنة، وكيفية المشاركة في مجتمعات تحكمها أديان وإثنيات واتجاهات ثقافية متعددة.

وبات السؤال الأكثر إلحاحاً حول إمكانية اقتراب فكرة المواطنة من المشترك الإنساني ببعدها الكوني والحقوقي، خصوصاً في عصر العولمة حيث تسعى الشعوب إلى تجاوز الحدود الجغرافية باعتبارها أمراً اعتبارياً لا يصمد أمام ما تفرضه الاتفاقيات بين الدول أو أمام الغزو الثقافي لأصحاب التسلط والهيمنة، ما يطرح إشكالية مزدوجة تدور حول إمكانية الحفاظ على مفهوم المواطنة في خصوصيات الثقافات والكينونات والطوائف ضمن الإقليم الواحد، وهل بات من الممكن أيضاً الحفاظ على هذا المفهوم الضيق للمواطنة ضمن الإقليم الواحد؟ بينما أن نفس هذا المفهوم آخذ بالتوسع والتشكل بما يتلاءم مع مفهوم المواطنة العالمي، والتحدث عن التنوع الاثني والطائفي يدفع نحو التفكير في لبنان مباشرة من خلال ما يميزها من تعدد في الطوائف.

ولابد أن ندرك هنا أن المعادلة التي حكمت لبنان منذ استقلاله عام 1943م، هي معادلة الميثاق الوطني والتي ارتكزت على فرضيتين رئيسيتين، **الأولى** تتمثل في موقف المسيحيين من الوطن اللبناني، بأنه يجب أن يكون وطناً مستقلاً ذو وجه أوروبي، و**الثانية** أن لبنان هو عربي الجذور ويجب أن يكون عربياً في كل شيء وهو موقف المسلمين، وجاء الميثاق الوطني عام 1943م ليوفق بين الرؤيتين، بحيث يتنازل المسيحي عن كون لبنان ذو وجه أوروبي، وأن يتنازل المسلمين عن كون لبنان يجب أن يكون جزءاً من سوريا الكبرى.

فالطائفية تعد المحرك الرئيسي للحياة السياسية والاجتماعية والعسكرية داخل لبنان، لأن الطائفية اللبنانية قد أغرقت لبنان ولا زالت في الكثير من المشاكل والحروب الأهلية، والتي لازلنا نشهد حلقاتها حتى هذه اللحظة، وهي التي تشكل نمط الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان، لهذا كان النظام السياسي اللبناني، نظاماً طائفياً بكل بنوده وقوانينه وممارساته، الأمر الذي انعكس على مجمل تطور الأحداث داخل لبنان، بحيث أصبح النظام السياسي اللبناني يعبر فقط عن مصالح الطوائف المتعددة داخل لبنان، وليس معبراً عن مصلحة الوطن اللبناني المستقل، من هنا جاءت أهمية هذا الموضوع الذي يتناول بالدراسة تأثير الطائفية في لبنان على فكرة المواطنة من خلال أبعادها الثلاثة الثقافية والسياسية والاجتماعية.

المبحث الأول: **تاريخ لبنان وواقعها المعاصر**

المطلب الأول: **التطور التاريخي للكيان اللبناني**

الفرع الأول: **بطاقة وصفية للبلد**

يعتبر لبنان أحد البلدان العربية يقع على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بشاطئ يمتد نحو مائة ميل ما بين النهر الكبير الجنوبي شمالاً، ورأس الناقورة جنوباً، بين خطي عرض 33.5 – 34.43، وخطي طول 35.5 – 36.33 شمالاً، بمساحة تزيد قليلاً عن أربعة آلاف ميل مربع،[264] تخترقها سلسلتان متوازيتان من المرتفعات تمتدان من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، وتعرف السلسلة الموازية لشاطئ البحر باسم"جبال لبنان الغربية، أو "جبل البنان" والأخرى بـ "جبال لبنان الشرقية" أو بـ "لبنان المقابل"ويفصل بين السلسلتين سهل البقاع، وتحيط به الجمهورية العربية السورية من الشمال والشرق، وفلسطين المحتلة جنوباً، والبحر الأبيض المتوسط غربا، والموقع الجغرافي للبنان بين القارات القديمة الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا جعل منه مقراً وممراً للعديد من الثقافات والحضارات التي أتته من الأراضي الداخلية لهذه القارات ومن خلف البحار، ويبلغ عدد سكان لبنان حوالي 4100000 نسمة تتراوح نسبة سكان المدن بين 86% و 90%،[265] ويزيد معدل السكان بمعدل 2% سنوياً، وترتفع نسبة الفقر بين السكان حيث لا تقل عن 74% من مجموع السكان ومعظمهم يعيشون في المدن،[266] والجدول التالي يبين:

تطور عدد سكان لبنان موزعين حسب أكبر الطوائف

	فترة القائمقامين	فترة المتصرفية	سنة 1921	سنة 1932	سنة 1944	سنة 1965	سنة 1984	سنة 2007
الموارنة	153050	242308	175702	227800	327846	698195	900000	667556
الروم الأرثوذوكس	--	59359	68416	77312	109883	265009	250000	236406
الروم الكاثوليك	_	31936	33559	46701	69000	156562	150000	156521
السنة	8775	14529	121960	178100	235595	179499	750000	1120000
الشيعة	5395	23193	103068	155935	209338	458992	1100000	1120000
دروز	26445	47190	39841	53331	47000	130232	200000	300000
طوائف أخرى	290	72831	32231	17575	69897	177897	225000	-
المجموع	193955	414963	574777	755857	1090559	2366386	3575000	4000000

ولم يعرف المجتمع اللبناني فقط تعددا طائفياً وإنما أيضاً تنوعاً طبقياً اجتماعياً، فينقسم المجتمع اللبناني إلى ثلاث طبقات رئيسة: طبقة عليا وطبقة متوسطة وطبقة دنيا، وهي

1. Qubain، Crisis in Lebanon، p1.Ziadeh، Syria and Lebanon،p،23.

[265] جبرا الشوملي: العلمانية في الفكر العربي المعاصر. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. 2008, ص113, 114.

[266] وعطا محمد صالح، فوزي أحمد يتم: النظم السياسي العربي المعاصر. ج الثاني، بنغازي: جامعة قاريونس، 1988، ص 126.

متداخلة مع الطائفية الموجودة داخل لبنان وكلا الحالتين تؤثران في بعضهم البعض، وانعكست هذه التقسيمة الاجتماعية داخل المجتمع اللبناني وبشكل ملحوظ على كل الجوانب السياسية والاجتماعية وغيرها، فالتقسيم الطبقي للمجتمع اللبناني موجود في كل دول العالم تقريباً، ولكنه في لبنان مختلف كثيراً لأنه اختلط وبشكل كبير وواسع مع الطائفية اللبنانية، ولعب الاثنان (التقسيم الطبقي والطائفية) دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى دخول لبنان في حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي قبل الاستقلال وبعد الاستقلال وحتى هذه اللحظة، فالطائفية في لبنان أصبحت نظام معترف به يدخل في مضمون كل صغيرة وكبيرة من حياة المجتمع اللبناني لا يمكن الابتعاد عنه أو التنازل عنه لأي سبب من الأسباب، فهي نمط حياة يدخل في كل مقدرات وحياة الشعب اللبناني، فكل طائفة تتشبث بعاداتها وتقاليدها ومكاسبها السياسية والاقتصادية، هذا بالنسبة للطوائف الكبيرة الرئيسية في دولة لبنان، أما الطوائف الصغيرة فلها أيضاً طموحاتها وتطلعاتها السياسية والاجتماعية، من هنا جاءت المعضلة السياسية اللبنانية والتي نشهدها اليوم بكل وضوح، وقد مست كل أشكال الحياة، وأصبحت الطائفية تمثل أكبر المشاكل اليومية داخل لبنان اليوم، ويرى الكثير أنها ضرورة حتمية لتطورات الماضي اللبناني، والذي سنعرفه عبر فتح نافذة تاريخية في عجالة لمعرفة الواقع الحالي أكثر.

الفرع الثاني: **لمحة تاريخية عن لبنان**

استوطن العرب الكنعانيون في بلاد الشام قادمين إليها من شبه الجزيرة العربية، وقد استقروا على ساحل البحر المتوسط، فأنشؤوا مدناً كثيرة منها بيروت وصيدون وقد عرفوا باسم الفينيقيين، ولم يشكلوا دولة واحدة بل شكلوا ممالك ومدن مستقلة، واهتم الفينيقيون كثيراً بالزراعة والصناعة والتجارة، فازدهرت أحوالهم وبلغت سفنهم التجارية مختلف أرجاء البحر المتوسط، فأسسوا عدة محطات تجارية لبضائعهم أصبحت فيما بعد مدنا كبيرة مشهورة مثل "قرطاجة" في تونس، والتي غدت فيما بعد دولة قوية نافست الرومان في السيطرة على البحر المتوسط، وتعرضت لبنان لغزوات آشورية وفارسية ثم انتقلت السيطرة إلى الإمبراطورية الرومانية حوالي 64 ق.م. إلى غاية العهد الإسلامي، فبعد وفاة النبي محمد (صلى الله عليه وسلّم) عام 11 هـ - 632م. بدأت الجيوش الإسلامية بالاتجاه شمالاً وشرقا لنشر الدين الإسلامي الجديد، وتوجه الجيش الإسلامي لفتح بلاد الشام وكان بقيادة خالد بن الوليد الذي انتصر على الروم في معركة "اليرموك" الخالدة وقد توجه الصحابي معاوية بن أبي سفيان على رأس قوة من الجيش لفتح المدن الساحلية على البحر المتوسط بدءاً من صور وصيدا وبيروت وطرابلس، وتوجه خالد بن الوليد لفتح دمشق ومنها نحو سهل البقاع فبعلبك ومدينة حمص، وهكذا تم إخضاع هذه البلاد للخلافة الإسلامية، وكذلك بقيت المنطقة في العهد الأموي والعهد العباسي الأول وفي العهد العباسي الثاني الذي تميز بالضعف ونشوء الدويلات، فقد كانت هذه البقعة تتبع دويلات مختلفة كالإخشيديين والحمدانيين والأيوبيين والزنكيين والمماليك حتى مجيء العثمانيين، حيث انتصروا على المماليك في معركة "مرج دابق" قرب حلب عام 1516م، فدخلوا بلاد

الشام وأخضعوها لحكمهم الذي استمر لمدة 400 سنة،[267] وقد قامت في جبل لبنان عدة ثورات مناهضة للوجود العثماني من بدايته كان أهمها حركة فخر الدين، ويرى الكثيرون أن هذه الفترة تعد مرحلة حاسمة في تاريخ لبنان من حيث ظهور الطائفية،[268] فالصفة الدينية قد عمل العثمانيون على إرسائها ونجح الفرنسيون فيما بعد في إنمائها،[269] وبروز الطائفية في تاريخ لبنان ظهر بالترابط مع تصاعد الصراع الخارجي بين السلطنة العثمانية المسيطرة على لبنان والمنطقة، وبين تغلغل الدول الأوروبية التي بلغ التطور الرأسمالي فيها مرحلة متقدمة حملت معها الصراع للسيطرة على بلدان وشعوب وأسواق أخرى وإعادة اقتسام العالم، وفي هذا الإطار طرحت المسألة الشرقية: اقتسام تركة الرجل المريض المتمثل بالسلطنة العثمانية، ويمكن الحديث عن أهم المحطات في تاريخ لبنان:

1- **نظام القائمقاميتين**: 1840-1860. ففي فترة ضعف الدولة العثمانيّة أخذت الدول الأوروبيّة الكبرى تتصل بالقوى المحليّة في لبنان، وبدأت تحرضهم ضدها لتنال من ضعفها، كما أن بعض القوى المحليّة أخذت تتصل بالدول الأوروبيّة لتدعم مكانتها المحليّة ضد القوى المحليّة الأخرى المنافسة لها،[270] وقد شعر العثمانيون أن وضع جبل لبنان الداخليّ لا يبعث على الاطمئنان فرأوا أن يعملوا على تنظيمه إداريًا بشكل يتناسب مع ظروفه الحاضرة، فقسموا لبنان إلى قسمين: القسم الشمالي وعينوا عليه قائمقامًا مارونيًا، والقسم الجنوبي وعينوا عليه قائمقامًا درزيًا، كانت أولى نتائج هذا الصراع استخدام التعدد الطائفي وإثارة الحساسيات لطمس الصراع الطبقي الذي تجلى بالعاميات الشعبية الفلاحية، وانتهت هذه المرحلة بمواجهة الثورة الفلاحية "طانيوس شاهين" بأحداث فتنة طائفية عام 1859-1860، وقد برزت أغراض التدخلات الخارجية وتصاعدها واستخدامها للطوائف والمذاهب داخلياً.

2- **نظام المتصرفية:** تدخلت الدول الأوروبيّة في الصراع الدرزيّ المارونيّ بشكل سافر، فأرسلت دول أوروبا لجنة إلى إسطنبول لدراسة الموقف برمته مع السلطان العثماني والباب العالي، وتم الاتفاق على منح جبل لبنان نظامًا إداريًا خاصًا به،[271] وعرف هذا الاتفاق بنظام عام 1861م، وقد حدث فيه تعديل بعد مرور ثلاث سنوات أي عام 1864م، وعرف هذا الاتفاق المعدل للاتفاق السابق بالقانون الأساسي، وقد وقعت عليه فرنسا وبريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا والدولة العثمانية،[272] حيث أعطى هذا القانون للدول الأوروبية دورا مباشرا في الداخل اللبناني بحجة حماية الطوائف، فرنسا ترعى الطائفة المارونية وروسيا الأرثوذكس والنمسا ترعى الكاثوليك وانجلترا ترعى الدروز، وتبقى الطائفتان السنية والشيعية تحت رعاية وسلطة تركيا، وقد أنشئت على هذا الأساس

[267] علي عبد فتوني: تاريخ لبنان الطائفي. لبنان: دار الفارابي للنشر والتوزيع، 2013، ص10.

[268] سليمان عصام، **مرجع سابق،** ص97.

[269] **نفس المرجع**، ص255.

[270] بولس عاصي: المواطنة والدولة: مقاربات واتجاهات. **مرجع سابق،** ص16.

[271] بولس عاصي، **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[272] **نفس المرجع**.

متصرفية جبل لبنان، حيث تراعى الطوائف في تسيير شؤونها، فجر هذا الوضع صراعا بين اللبنانيين الجدد وسكان المتصرفية.[273]

3- **مرحلة الانتداب الفرنسي**: 1920-1943: تم تقسيم المنطقة وفقاً لاتفاق "سايكس بيكو"، فوقعت على إثره لبنان تحت الانتداب الفرنسي بناءً على مقررات مؤتمر سان ريمو الموقع في أبريل عام 1920م، وقسمت بلاد الشام إلى ثلاثة أقسام هي: سوريا ولبنان وفلسطين، وعهد إلى فرنسا بالانتداب على سوريا التي كانت تضم معها لبنان، ومع بدء الانتداب الفرنسي وإعلان لبنان الكبير بحدوده الراهنة عام 1920،* برزت مراعاة الطوائف في تركيبة المجالس لكن دون اعتماد توزيع المواقع الرئيسية على طوائف محدّدة، وكانت البنى السياسية تقوم على التسيير العائلي والإقطاعي بحسب المناطق وعلى التسيير الزعائمي، أما من حيث البنى السياسية الخارجية فكانت توجد قيادات استعمارية.[274]

4- **مرحلة الاستقلال**: قامت الدولة اللبنانية عام 1943، وكان التوافق الذي جرى بين ممثلي طوائف الميثاق الوطني، والذي أوجد عرفاً بتوزيع المناصب الرئيسة للسلطة على أساس طائفي، مرتبطاً بحالة ظرفية ومؤقتة بهدف نيل الاستقلال، وتمهيداً لبناء الدولة المستقلة، لكن البقاء على البنية نفسها للسلطة وترسيخها في النظام القائم أبقى الدولة والاستقلال في دائرة الحالة الظرفية رغم الإقرار بسلبياتها الكبيرة على الدولة والوطن والمجتمع،* والحالة الظرفية تتمثل في موقف فريق من المسيحيين يتمسك ببقاء فرنسا، وبمناداة فريق من المسلمين بالانضمام إلى سوريا، فكان الاتفاق على الميثاق والصيغة تحت عنوان طمأنة المسيحيين سبيلاً مسهلاً للاستقلال، كانت الكوتا الطائفية حتى عام 1989 (الطائف) على أساس إعطاء المسيحيين نسبة 7 على 6 للمسلمين في مؤسسات الدولة.

5 _ **أحداث 1958 والحرب الأهلية 1975:**

لقد أدت الانقسامات التي جرى فيها استخدام الطائفية في ظل تصاعد أزمات النظام داخلياً واحتدام الصراع العربي الإسرائيلي وتقدم مشروع أيزنهاور الذي أجج الصراع الطائفي في عام 1958 والأحداث اللبنانية الفلسطينية عام 1969 ما أدى إلى إشعال الحرب الأهلية التي تفجّرت عام 1975، والتي تداخلت فيها العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية،[275] وقد كشفت هذه الحرب مدى الضرر والخطر الذي ينجم عن الطائفية على

---

[273] فلم يكن يعتبر لبنان **وطنا نهائيا على** لسان القادة السياسيين إلى أن ذكرت أول مرة لبنان وطن نهائي عند اجتماع دار الفتوى سنة1983. انظر: عبد العزيز قباني: الفكر العلماني في مواجهة الفكر الطائفي. ط1، بيروت: دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص168.

* "كان إعلان دولة لبنان الكبير بمبادرة رجال الدين وذلك بحضور مفتي المسلمين والبطريرك الماروني وترافق هذا الإعلان مع تغيرات ديمغرافية وجغرافية". سليمان عصام، **مرجع سابق**، ص111.

[274] خليل أحمد خليل: لبنان يسارا. بيروت: دار الفارابي، (د ت ن)، ص13.

* انظر إلى المادة 95 من الدستور التي نصّت على اعتبار أن الطائفية مؤقتة.

[275] علي عبد فتوني، **مرجع سابق**، ص23.

الشعب والوطن، فكان الجيش مكبلا ومنقسما على نفسه والحكومة حكومتين والسلطة الشرعية مغيبة، وبالإضافة إلى الوضع الأمني المتردي كان البلد يتعرض لضائقة معيشية خانقة وتضخم مالي متصاعد ونقص كبير في المواد الأولية وكذلك كان الاحتلال الإسرائيلي يجثم على جزء من لبنان ويمعن يوميا في اعتداءاته وانتهاكاته،[276] فقد بدأت كصراع بين المسيحيين من جهة والفلسطينيين والحركة الوطنية من جهة أخرى، إلا أن الأمور تعقدت وأخذ الصراع يتغير ويصبح بين الحلفاء أحيانا أخرى، وتعد أسباب الصراع الحقيقي في تغيير الواقع الديموغرافي إذ فقد المسيحيون أكثريتهم مما جعل المسلمون يطالبون بالمشاركة الأكبر في الحكم، وانتهت الحرب باتفاقية الطائف التي اقتسمت الحكم مناصفة بين المسلمين والمسيحيين كما انتقصت من صلاحيات رئيس الجمهورية ووضعتها في مجلس الوزراء مجتمعين، وهو ما سنعرفه عن طبيعة هذا الاتفاق.

الفرع الثالث: **نظرة عن اتفاق الطائف**

عند دخول لبنان في هذه المرحلة من عدم الاستقرار وتكرار العنف في المجتمع ظهر أنه يجب إعادة النظر في البنيات السياسية والاجتماعية في لبنان،[277] فعندما تفاقمت الأزمة سارع وزراء الخارجية العرب إلى عقد مؤتمر في تونس في يناير 1989 للبحث في حل الأزمة وأسفر المؤتمر على تشكيل لجنة عليا مؤلفة من الملك فهد (السعودية) والملك حسن الثاني (المغرب) والرئيس الشاذلي بن جديد (الجزائر) ولجنة من وزراء خارجية الدول الثلاث، وبعد اجتماعات ودراسات ولقاءات وجهت اللجنة الوزارية دعوة إلى أعضاء البرلمان اللبناني للاجتماع في مدينة الطائف (السعودية) لإعداد وثيقة وفاق وطني ومناقشتها وإقرارها، وفي 1989/09/30 التقى 65 نائبا من أصل 99 بعد ما توفي 26 منهم في الحرب الأهلية، واستمر اللقاء حتى 24 أكتوبر وأقروا في النهاية وثيقة الاتفاق الوطني، وأعيد اللقاء في مطار القليعات شمال البلاد 1989/11/05 بحضور 58 نائبا حيث صدقوا على الوثيقة بالإجماع،[278] بعد أن طرحت عدة مخارج وحلول من جهات شرقية وغربية، للأحداث الأليمة التي عصفت بلبنان منذ 13 أفريل 1975 وحتى أواخر عام 1989 منها ما هو تقسيمي ومنها ما هو تدويلي إلا أن المساعي العربية ونضالات بعض اللبنانيين أدت إلى انعقاد هذا الاتفاق الذي أكد على عروبة لبنان[279] ووحدة أراضيه واستقلاله وولوجه طريق السلم الأهلي بعد أحداث حصدت أكثر من 200000 ضحية، ومئات الآلاف من اللبنانيين الذين هجروا من ديارهم سواءً إلى الداخل اللبناني أو انتشروا خارج الوطن، وعلى إثر هذا المؤتمر عقدت جلسة ثانية لمجلس النواب أنتخب فيها النائب **رينيه معوض** رئيساً للجمهورية، وقد شكل هذا الاتفاق كما ورد في خطاب الرئيس معوض بعد أدائه لليمين الدستورية، "عهداً جديدا من التقدم الاجتماعي والانصهار

[276] محمد المجذوب: القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان. ط4، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص207.

[277] عبد العزيز قباني، **مرجع سابق**، ص158.

[278] محمد المجذوب، **مرجع سابق**، ص258.

[279] عبد العزيز قباني، **المرجع السابق**، ص214.

الوطني" ثم إنه سرعان ما تم إقرار الإصلاحات السياسية الواردة في اتفاق الطائف بصورة دستورية بموجب القانون الدستوري الصادر في 1990/9/21 ويمكن القول أن اتفاق الطائف قد احتوى أربعة عناوين أساسية:

أولها: مبادئ عامة و إصلاحات.

ثانيها: بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية.

ثالثها: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي.

رابعها: تنظيم العلاقات اللبنانية السورية.

البند الأول: و يعد هذا البند هو الأهم من حيث تركيزه على التركيبة الداخلية للبنان حيث تضمن:

المبادئ العامة: فقد أكد اتفاق الطائف على وحدة لبنان وعروبته ونظامه البرلماني القائم على احترام الحريات العامة وكذلك العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين دون تمييز، كما أضاف ضمانة جديدة لاستقرار النظام ووحدة الدولة هي أن يكون الإنماء متوازنا للمناطق على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم ختم في المبادئ العامة بالتأكيد على رفض التجزئة أو التقسيم أو التوطين وعدم شرعية أية سلطة تناقض العيش المشترك إشارة في ذلك إلى مبدأ التعايش بين الطوائف.[280]

الإصلاحات: أحدث الاتفاق نقلة نوعية للسلطة الإجرائية فأناطها بمجلس الوزراء مجتمعا بعد أن كانت بيد رئيس الجمهورية، وهذا الأمر استتبع جملة تعديلات طالت حق اقتراح القوانين وإبرام المعاهدات وتسمية رئيس الحكومة الوزراء وإقالتهم، كما نص الاتفاق على إنشاء مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبث في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية وحدد الاتفاق أصولا صعبة التحقق لحل مجلس الوزراء، كما حدد الاتفاق كذلك صلاحيات رئيس الحكومة وحصر الحالات التي تعتبر فيها الحكومة مستقيلة، وأقر كذلك تشكيل المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء وضرورة وضع آلية لعمله، وعمد الاتفاق إلى توزيع المقاعد بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين وإلغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة باستثناء الفئة الأولى، وتشكيل هيئة وطنية لدراسة واقتراح الطرق الكفيلة لإلغاء الطائفية السياسية واستحداث مجلس شيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.[281]

---

[280] محمد المجذوب، **مرجع سابق**، ص267.
[281] محمد المجذوب، **مرجع سابق**، ص268.

البند الثاني: جاء هذا البند للعمل على تمكين الدولة وتقويتها حيث نص الاتفاق على وضع خطة تقضي ببسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية بعد حل جميع الميليشيات وتسليم أسلحتها للدولة وتعزيز القوات المسلحة وحل مشكلة المهجرين كل ذلك بمساعدة القوات السورية بفترة محددة بسنتين بعد إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

البند الثالث: يتضمن هذا البند تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي حيث أكد على العمل على تنفيذ القرار الدولي رقم 425 القاضي بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة والتمسك باتفاقية الهدنة لعام 1994.

البند الرابع: أكد فيه الاتفاق على العلاقات المتميزة بين لبنان وسوريا والتي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة.

هذا ما خلص إليه اتفاق الطائف والذي يرى فيه الكثير أنه محطة مهمة لإعادة تنظيم الشأن اللبناني وبسط سيادة الدولة على كامل أراضيه، فيروا فيه نقلة نوعية في تاريخ لبنان ويعتبرونه نقطة تحول مهمة في تنظيم العلاقات بين الطوائف، وفي نفس الوقت يرى البعض الآخر أن الوثيقة لم ترق إلى المستوى الذي يقيم أسس الدولة ويخرجها من الأزمة نهائيا فهي:[282]

- لم تأت بحل نهائي للأزمة التي عصفت بالبلاد بل كانت تسوية سياسية تتضمن إطارا عاما أو مدخلا صالحا للبحث السلمي في الحل النهائي.

- الوثيقة لا تخلو من بصمات أو تطلعات أو خلفيات طائفية بل البعض يرى فيها عملية تكريس دستوري للوضع الطائفي في لبنان.

- لم تحظ الوثيقة بالتأييد الكامل من كل الأطراف فقد كانت منذ البداية موضع اعتراض أو تحفظ ما لبث أن انقلب إلى موضع شكوى و تذمر على صعيد التطبيق والممارسة.

- لم ترض الوثيقة طموح الأجيال الصاعدة وهذا ما يفسر وقوف القوى الشابة من وثيقة الطائف موقف الرفض أو اللامبالاة.

هذا من حيث ما تضمنه نص الوثيقة، أما من حيث تجسيد ما حمله نص اتفاق الطائف على أرض الواقع فقد اعترضته بعض العراقيل حيث كانت هناك ثغرات حالت دون تطبيق الاتفاق على النحو الذي أريد له عند القادة أول مرة وأبرز هذه الثغرات هي:

- تم تلزيم الأشراف على تطبيق الاتفاق لتفاهم سوري أمريكي ولاحقا سعودي منذ أواخر عام 1992 رغم أن مقررات الدار البيضاء نصت على إشراف عربي لتطبيق الاتفاق.

---

[282] **نفس المرجع**، ص263-265.

- أسند لأمراء الحرب والميليشيات بعض المهام القيادية "وزارية- نيابية- إدارية" وهو ما ابعد أصحاب الكفاءات من شغل هذه المناصب الحساسة.

هذه لمحة بسيطة على التاريخ اللبناني والتي تضمنت بعض المحطات المهمة في تاريخ الطائفية في البلد والتي لازالت أثارها إلى اليوم تطبع جميع مجالات الحياة في لبنان، ولمعرفة فكرة المواطنة في لبنان وطبيعة العمل السياسي يجب معرفة واقع وطبيعة القوى الأطراف في العمل السياسي من خلال معرفة طبيعة المؤسسات الرسمية وكذلك الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى واقع الطائفية وأهم الطوائف الدينية.

المطلب الثاني: **الواقع المعاصر في لبنان**

الفرع الأول: **المؤسسات الرسمية**

عند الحديث عن طبيعة النظام السياسي اللبناني يجب الخوض فيه وفق خطوطه العريضة، حيث يقوم النظام السياسي اللبناني على قاعدتين رئيسيتين هما: الإطار الدستوري الخاص، ومؤسسات سياسية ترتبط بهذا الإطار الدستوري، ويحكم طبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات أسس معينة.

أولاً: الإطار الدستوري:

يمكن القول أن نظام الحكم في لبنان يستند إلى وثيقتين أساسيتين، واحدة مكتوبة وأخرى غير مكتوبة، وإلى جانب ذلك بعض القواعد العرفية.

الأولى: تتمثل في الدستور الذي أنشأ عام 1926م والمعدل، الذي وضع زمن الانتداب الفرنسي، والثانية: تتمثل في ميثاق عام 1943م، بعد الاستقلال، والثالثة: في بعض القواعد التي استقرت من خلال الممارسة العملية.

1. **دستور عام 1926**:

قام بوضع الدستور اللبناني المفوض السامي الفرنسي "الجنرال ساراي" وقدمه كمشروع دستور إلى الحكومة الفرنسية، لكنها رأت أن يتم التصويت عليه في المجلس التمثيلي اللبناني، وهذا ما حدث بالفعل ووافق عليه المجلس في 19/ مايو/ 1926م،[283] وقد جاء هذا الدستور مطابقاً لدستور الجمهورية الفرنسية الثالثة لعام 1875م، و هو ما جعله بعيدًا عن الثقافة اللبنانية،[284] والذي أعطى لرئيس الجمهورية اختصاصات واسعة بخلاف ما هو مألوف في النظم البرلمانية،[285] ومن أهم ما نص عليه هذا الدستور، الفصل بين السلطات، إلا أنه لم ينص صراحة على مبدأ سيادة الأمة وحرية الاعتقاد مطلقة، والدولة تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهالي على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية،[286] ولم يحدد هذا الدستور مذهب رئيس الجمهورية أو ديانته، وتجسدت السلطة التشريعية منه ببرلمان يتكون من مجلسين، مجلس نواب ومجلس شيوخ، يتألف مجلس النواب من أربعين نائباً، ويتألف مجلس الشيوخ من 16 عضواً، وحرص هذا الدستور على اعتماد الطائفية في توزيع المقاعد في كلا المجلسين،* على النحو التالي، الموارنة5، السنة3، الشيعة 3، الروم الأرثوذكس 2، الروم

---

[283] خيرات البيضاوي: دور الدستور اللبناني في تفجير الحرب الأهلية اللبنانية. مجلة شؤون فلسطينية، عدد 59، بيروت: مركز الأيمان، سبتمبر 1996، ص 112 – 113.

[284] أنطوان نصري مسره، **مرجع سابق**، ص100.

[285] **نفس المرجع**، ص 113.

[286] وعطا محمد صالح، فوزي أحمد يتم: النظم السياسي العربي المعاصر. ج الثاني، بنغازي: جامعة قاريونس، 1988، ص155.

* انظر المادة 95 من الدستور.

الكاثوليك1، الدروز1، والأقليات1، المجموع 16، وأنيطت السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية، على أن يتم انتخابه من قبل المجلسين معاً في اجتماع مشترك، إلا أن هذه الأحكام ليست ثابتة حيث طال الدستور اللبناني عدة تعديلات أهمها:[287] التعديل الأول: 1927/10/17 كانت الغاية منه تعزيز السلطة التنفيذية التي كانت خاضعة لسلطة الانتداب وتأمين تفوقها على السلطة التشريعية التي كانت متأثرة بتيار الحركة الوطنية، والتعديل الثاني: 1929/05/08 الذي تضمن تمديد ولاية رئيس الجمهورية من ثلاث سنوات إلى ستة سنوات ومنحه حق اختيار أعضاء الوزارة من خارج مجلس النواب وجعل الحق المطلق له في حل مجلس النواب، والتعديل الثالث: 1943/03/18 والذي تضمن إلغاء مبدأ التعيين في المجلس النيابي، أما التعديل السابع: 1990/09/21 والمسمى "التعديل الدستوري الكبير" فكان الغرض منه تكريس معظم ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني "اتفاق الطائف" وإدخال تعديلات جذرية، إضافة إلى هذه التعديلات هناك أربع تعديلات استثنائية.

2. ميثاق عام 1943:

وضع الميثاق الوطني بعد الاستقلال كمحاولة لوضع الأسس التي تسمح لجميع الطوائف بالعيش معاً في تعاون وانسجام، لذلك اعتبر الميثاق عهداً بين جميع اللبنانيين على أن يكون لبنان فوق كل الخلافات، وأن يحرص الجميع على استقلاله وسيادته، وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى وضع هذا الميثاق، هو ذلك الانقسام الموجود أصلاً داخل المجتمع اللبناني، والمتمحور حول ماهية لبنان، فكان هناك اتجاهين الأول مسيحي ينادي ويطالب بأن يكون لبنان وطناً مسيحياً يرتبط بفرنسا نظراً للعلاقات الوطيدة بين الطرفين خاصة الثقافية والروحية والحضارية، الأمر الذي يستوجب من وجهة نظر هذا الطرف استمرار الرابطة بين فرنسا ولبنان من خلال معاهدة الحماية، والاتجاه الآخر إسلامي ويطالب بأن يكون لبنان جزءاً من سوريا باعتباره بلداً عربياً، لذلك تطلع هذا الفريق إلى ضم لبنان إلى سوريا أو إلى أية وحدة عربية أكبر، إلا أن المسيحيين رأوا أن ذلك يمس بأوضاعهم فلبنان هو البلد الوحيد الذي لا يشعرون فيه بأنهم أقلية، لهذا التقى الفريقان نتيجة هذا الانقسام حول ثلاثة مبادئ شكلت ما عرف بالميثاق الوطني وهي.

- **استقلال لبنان**: وذلك بتخلي المسيحيين عن الرغبة في الحماية الفرنسية، مقابل أن يتخلى المسلمون عن فكرة ضم لبنان إلى سورية أو الدخول في أية وحدة عربية أكبر، وأن تعترف بذلك سوريا والدول العربية الأخرى، وتكون علاقات لبنان مع كافة الدول على أساس الصداقة دون أن تلتزم مع أيه دولة بأية ارتباطات.

- **لبنان ذو وجه عربي**: أي أن يقتصر اقتراب المسيحيين من العروبة بالاعتراف "بوجه لبنان العربي" وأن يتم تعاونه مع الدول العربية على أساس احترام استقلاله التام وسيادته الوطنية الكاملة وهو في ذلك لا ينحاز إلى دولة عربية دون أخرى، كما أنه لا يسير في ركاب أية دولة عربية بما يتعارض مع مصالحه ووحدته.

---

[287] محمد المجذوب، **مرجع سابق**، ص227-232.

- **التوزيع الطائفي للوظائف**: أي أن يجري تقاسم الوظائف على أساس التوزيع الطائفي العادل، أي حسب أهمية وحجم كل طائفة، لذلك اتفق على أن يتم توزيع مقاعد مجلس النواب بنسبة 6 – 5، وهي نسبة المسيحيين إلى المسلمين، أما فيما يتعلق بالوظائف الفنية فتعطى الأولوية فيها للكفاءات الشخصية بدون أي اعتبارات طائفية، وعملاً بهذا المبدأ وزعت الرئاسات الثلاث كما يلي، رئاسة الجمهورية للموارنة، رئاسة مجلس النواب للشيعة، ورئاسة مجلس الوزراء للسنة،[288] إلا أن هذا الأمر أجرى عليه تعديل آخر من خلال اتفاق الطائف عام 1989م بحيث أصبح كل شيء بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين وألغي نظام 6 – 5.

يتضح مما سبق أن الميثاق الوطني جاء تعبيراً واضحاً عن حالة الانقسام في المجتمع اللبناني، كما أنه جاء تعبيراً عن الطائفية اللبنانية ومدى تأثيرها على النظام السياسي اللبناني، فالميثاق ينص صراحة على المحاصصة بين طوائف المجتمع اللبناني بشكل واضح وصريح وذلك من خلال تقسيمه البرلماني 6 – 5، وتوزيع المناصب السيادية في الدولة كرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النواب بين الطوائف الرئيسة في لبنان، وهو الأمر الذي شكل قمة الطائفية وتأثيرها على النظام السياسي اللبناني.

وبالرغم من الاتفاق على هذا الميثاق بعد الاستقلال، إلا أن ذلك الميثاق، لم يحل المشاكل الطائفية اللبنانية، فهو لم يعد يتلاءم مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والديموغرافية التي شهدها لبنان خلال السنوات اللاحقة، وأصبح من الضروري على الطوائف اللبنانية، البحث عن صيغ جديدة تتلاءم وتنسجم مع تلك المتغيرات التي فرضت نفسها بالرغم من تمسك الطوائف اللبنانية بما جاء من صيغ توافقية في ذلك الميثاق، ونتيجة لهذا التجاذب والرؤى المختلفة تكونت بعض الممارسات التي فرضت نفسها دون أن يكون لها أي سند قانوني لكنها ظلت حاضرة في الواقع اللبناني.

3. القواعد العرفية:

وهي مجموعة من القواعد التي جرى العمل بها منذ الاستقلال في إطار الالتزام بالميثاق الوطني فبالإضافة إلى الكيفية التي يتم العمل بها في الرئاسات الثلاث، جرى العرف أيضاً على توزيع بعض الوظائف الأخرى الهامة بشكل معين، كرئاسة الجيش ومديرية الأمن العام ورئاسة مجلس الشورى، ورئاسة الجمارك ورئاسة مجلس القضاء الأعلى ومديرية الخارجية، مديرية الأحوال الشخصية، وحاكمية المصرف المركزي ووظائف أخرى، حتى أن شغل بعض الوظائف الفنية بات عرفياً حكراً على الطوائف المسيحية، بالرغم مما نص عليه الميثاق، على أن تكون الوظائف الفنية على أساس الكفاءة.

[288] مسعود ضاهر: لبنان الاستقلال: الميثاق والصياغة. ط 1، بيروت: معهد الانماء العربي، 1997، ص247.

ثانياً: المؤسسات الدستورية "السلطات العامة":

من المعروف أن لبنان يطبق النظام الجمهوري، حيث نصت المادة 101 من الدستور اللبناني أنه " ابتداء من أيلول سنة 1926م تدعى دولة لبنان الكبير - الجمهورية اللبنانية دون أي تبديل أو تعديل آخر وسلطات ثلاث، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية.[289]

1 - السلطة التشريعية (البرلمان):

تمارس السلطة التشريعية في لبنان من قبل برلمان يتكون من مجلس واحد، ويحدد قانون الانتخاب عدد أعضائه، ولذلك يلاحظ اختلاف أعداد أعضائه من فصل تشريعي لآخر إبتداءا من عام 1929م، وحتى عام 1960م حيث استقر عدد الأعضاء في هذا العام بـ 99 عضو، إلا أن الدستور المعدل سنة 1990 اعتمد مبدأ الانتخاب لاختيار النواب وهو التعديل الذي نص على العودة إلى نظام ثنائية الغرفة البرلمانية،[290] فينتخب مجلس النواب عن طريق الاقتراع العام المباشر دون نظام الحصص الطائفية في حين يكون مجلس الشيوخ بمثابة الكفيل لحقوق الأقليات في التمثيل ضمن الهيئة التشريعية، وهو ما يرى فيه البعض أن السلطة في لبنان لم ترتق يوما إلى ما يعرف بالسلطة الوطنية، حيث جاءت الانتخابات بكتل نيابية معبرة بالإجمال عن التكتلات الطائفية،[291] فتتم الانتخابات في لبنان على أساس تناسب عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية مع عدد السكان، والحقيقة أن العملية الانتخابية في لبنان تتأثر بالعديد من العوامل من أبرزها.

- **الطائفية**: بحيث يتم توزيع المقاعد على الطوائف حسب نسبة كل منها في الدائرة الانتخابية، ويراعي عند تحديد الدائرة الانتخابية التوزيع الطائفي.

- **الإقطاع**: حيث يبرز تأثير العشائرية والزعامات الفردية في المجتمع اللبناني، من إقطاع عقاري إلى إقطاع رأسمالي إلى إقطاع سياسي.

- **التأثير الخارجي**: فالعملية الانتخابية في لبنان تتأثر وبشكل واضح بالتأثيرات الخارجية سواء كانت عربية أم أجنبية، وذلك بحكم ارتباط بعض القوى اللبنانية ببعض الدول بصورة أو بأخرى،[292] فبعض الطوائف مثلاً الشيعية تتأثر بإيران، وطوائف أخرى كالسنة تتأثر بسوريا والسعودية ومصر، والطوائف المسيحية تتأثر بفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وبعضها يتأثر بالمعسكر الشيوعي، ومن هنا يتم تغليب المصالح الفئوية الطائفية على المصالح الوطنية والقومية.

ويعمل المجلس لمدة أربع سنوات في مجال العمل التشريعي والذي من أهم اختصاصاته:

---

[289] عطا محمد صالح، **مرجع سابق**، ص161.

[290] اسكندر بشير: الطائفية في لبنان الى متى: دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفية السياسية ومستقبل الغائها. القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. 2006, ص437.

[291] سليم حداد، **مرجع سابق**، ص24.

[292] "أتباع الأديان في لبنان يتبعون للخارج"انظر التفصيل سليم حداد، **مرجع سابق**، ص72،

- التشريع وإصدار القوانين.

- انتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب، وبالاقتراع السري.

- متابعة أعمال الحكومة من خلال الرقابة.

- ممارسة بعض المهام القضائية، حيث ينص الدستور على تشكيل مجلس أعلى من سبعة أعضاء للنظر في الجرائم المتعلقة برئيس الجمهورية أو الوزراء، كما أن مجلس النواب يحدد اختصاصات الجهات القضائية، وله حق العفو العام فيما يتعلق ببعض الجرائم.[293]

فالتأثير الطائفي واضح في السلطة التشريعية "البرلمان" ويمكن القول أن هذا التأثير يعتبر تأثيراً شاملاً ويدخل في أدق تفاصيل عملية انتخاب البرلمان، وكذلك عمل البرلمان نفسه فالعملية الانتخابية تعتمد على التقسيم الطائفي داخل المجتمع اللبناني، وعمل المجلس بعد الانتخاب يتأثر كذلك وبشكل واضح بالطائفية اللبنانية، وهذا ما أنعكس على مجمل التطورات السياسية في المجتمع اللبناني خلال السنوات السابقة إلى يومنا هذا.

2 - السلطة التنفيذية: وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

أ- **رئيس الجمهورية**: هو رئيس السلطة التنفيذية حسب الدستور، وفقاً للمادة 17، ويباشر رئيس الجمهورية مهامه الدستورية، عقب إعلان مجلس النواب فوزه في انتخابات سرية وبحصوله على أصوات أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب في الدورة الأولى، وعلى الأغلبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تليها، يستمر في شغل منصبه مده ستة سنوات،[294] ويشارك رئيس الجمهورية كذلك في عملية اقتراح القوانين كما تنص عليه المادة 18 من الدستور، وله الحق في الاعتراض على القوانين التي يصدرها مجلس النواب، وفي مجال الاختصاص التنفيذي يقوم رئيس الجمهورية بعدة مهام هي:[295]

- تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالتهم: وذلك حسب المادة 53 من الدستور.

- تعيين الموظفين وعزلهم: وذلك حسب المادة 53 من الدستور.

- العفو الخاص: فالمادة 51 من الدستور تعطي لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص بمباشرة وزرائه.

- حق عقد المعاهدات: حيث نصت المادة 52 من الدستور على أن يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، ثم يقوم بإطلاع المجلس النيابي عليها بعد إبرامها.

- حق إصدار اللوائح والأنظمة الإدارية والمراسيم العامة: التي تدار من خلالها شؤون الدولة.

[293] **المرجع السابق**، ص195.

[294] محسن خليل، **مرجع سابق**، ص442 - 443.

[295] **نفس المرجع**، ص447 - 448.

- تنفيذ مشروعات القوانين المستعجلة.

- اقتراح إعلان الحرب وعقد السلم: بين لبنان والدول الأخرى مع جعل الموافقة النهائية في هذا الخصوص من مجلس النواب.

- ترأس الحفلات الرسمية حسب المادة 53 من الدستور.

ب - **مجلس الوزراء:** يتألف مجلس الوزراء، من رئيس ونائب للرئيس وعدد من الوزراء، يتم تعينهم وفقاً للدستور، ويشترط فيمن يتولى الوزارة أن يكون لبنانياً متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، حسب المادة 65 من الدستور.[296]

يتم اختيار الوزراء من بين أعضاء مجلس النواب، وقد يختارون من خارجه، فيما يتعلق بالوضع الطائفي لمجلس الوزراء، فقد جرى العرف الدستوري على أن يختار رئيس الوزراء من السنة ويكون له نائب من الطائفة الأرثوذكسية، ويكون وزير الخارجية من الطائفة الكاثوليكية، ووزير الدفاع درزي، ووزير الأشغال له ماروني، إلا أن هذا العرف أصبح لا يعمل به تماما.

ويلعب رئيس الوزراء دوراً هاماً في العمل السياسي والإداري، فهو يترأس المجلس الوزاري في كل الاجتماعات التي لا يشارك فيها رئيس الجمهورية، ويشرف على نشاطات الوزراء لضمان إنسجامها مع السياسة العامة، ويقوم بدور الوسيط بين الحكومة ومجلس النواب ورؤى الجمهورية،[297] كما يقوم بتمثيل الحكومة في كثير من المناسبات والاجتماعات والاحتفالات التي لا يشارك فيها رئيس الجمهورية شخصياً.[298]

وهنا أيضاً تلعب الطائفية دوراً رئيسياً، فمجلس الوزراء يأتي نتاجاً للعملية الطائفية داخل لبنان، فرئيسه يجب أن يكون سنياً أي من الطائفة السنية، والوزراء يجب أن يكونوا حسب التقسيمة الطائفية، فمجلس الوزراء، هو تعبير صادق عن التقسيمة الطائفية داخل لبنان، ويجب أن تمثل كل الطوائف اللبنانية في هذا المجلس وما نشهده اليوم من عجز عن تأدية المهام بشكل طبيعي، ما هو إلا تعبير عن مدى عمق التدخل الطائفي في العملية السياسية في لبنان، وهو أمر تكرر سابقاً وسيتكرر كثيراً في السنوات القادمة، فالطائفية داخل لبنان هي المحرك الرئيسي للعملية السياسية.

---

[296] خليل حسين: الدستور ونظام الحكم في لبنان: دراسة مقارنة لعهدي الجمهوريتين. موقع الدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2010/09/06. عن موقع:
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2010/09/blog-post_06.html

[297] **نفس المرجع**، ص446.

[298] مسعود ضاهر، **مرجع سابق**، ص282.

3 - السلطة القضائية:

تنص المادة 20 من الدستور اللبناني، على أن " السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويتحفظ بموجبه للقضاة وللمتقاضيين بالضمانات اللازمة، والقضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني"،[299] ولايسلم القضاء اللبناني من الطائفية أيضا فرغم كونه - حسب الدستور - سلطة مستقلة إلا أن الطائفية تفرض نفسها على التعيينات والتشكيلات القضائية الأمر الذي يثير القلق الدائم من احتمال غياب العدالة في حالة وجود طرفين متخاصمين من طائفتين مختلفتين، كما أن بعض المناصب القضائية صارت حكرا على الطائفة المارونية، ويبلغ عدد القضاة - حسب إحصاء 2006 - في لبنان 608 قاضي يتوزعون بين القضاء العدلي "المحاكم" ومجلس شورى الدولة "القضاء الإداري" والقضاء المالي "ديوان المحاسبة" منهم 215 قاضيا مارونيا و129 شيعيا و126 سنيا و50 أرثوذكسيا و40 كاثوليكيا و39 درزيا و9 من الطوائف الأخرى أي يشكل المسيحيون 51.6% من الجسم القضائي (35% منهم من الطائفة المارونية وحدها) والمسلمون 48.4% ويتكون مجلس القضاء الأعلى من عشرة قضاة ويضم 3 من الموارنة (منهم رئيس المجلس) و2 من السنة (نائب رئيس المجلس ورئيس هيئة التفتيش القضائي) والأعضاء 2 من الشيعة وواحد أرثوذكس وآخر كاثوليكي وثالث درزي، كما يرأس ماروني أيضا مجلس شورى الدولة القضاء الإداري وشيعي ديوان المحاسبة.[300]

أما فيما يخص القانون فالمعروف أن السمة الأساسية للقانون هي عموميته وشموليته، أما في لبنان فالقوانين نوعان **فئة عامة** وشاملة وهي ما يسمى بقانون "المعاملات" المادية بين المواطنين مثل العقود والقانون الإداري ...أما الفئة الثانية هي **الفئة الخاصة** أو ما يسمى بقانون "العلاقات" الإنسانية بين المواطنين مثل قوانين الأحوال الشخصية والإرث،[301] فابرز الأدوار الدنيوية للطائفة في لبنان هو وجود أجهزة قضائية لدى الطوائف تقرر مصير المواطنين في مجال الأحوال الشخصية،[302] وهذه السلطات الثلاث التي سبق ذكرها هي في تفاعل مع بعضها.

[299] عطا محمد صالح، **مرجع سابق**، ص171.

[300] محمد عبد الهادي علام: لبنان.. بين جنة الطائفية ونار الدولة الحديثة. الأهرام المسائي. عن موقع:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=131711&eid=1183

[301] سليم حداد، **مرجع سابق**، ص32.

[302] عدنان الأمين وآخرون، **مرجع سابق**، ص75.

الفرع الثاني : **الأحزاب السياسية في لبنان**

يقوم النظام اللبناني على تعدد الأحزاب السياسية، حيث تقر القوانين اللبنانية بحرية إنشاء الأحزاب، إلا أن السلطات اللبنانية لم تراع هذه القاعدة في التطبيق فعدد من الأحزاب غير مرخص له رسمياً، ولكنه ناشط فعلياً على أرض الواقع كما أنه يدخل في حساب ميزان القوى الداخلي، وتعود نشأة الأحزاب السياسية اللبنانية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، ففي هذه المرحلة سرعان ما انتشرت الظاهرة الحزبية خلال فترة قصيرة من الزمن، وقد ساعد على ذلك الدستور الذي نص في المادة 13 على حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة، وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون".[303]

من هنا جاء تعدد الأحزاب السياسية في لبنان، فالمجتمع اللبناني بالرغم من صغر حجم سكانه، شهد تعدداً حزبياً حيث يعتبر من بين أهم الدول العربية المعروفة بكثرة الأحزاب السياسية، ويظهر ذلك جلياً من خلال السنين الماضية، فقد شهد المجتمع اللبناني خلالها أكثر من ثلاثين تنظيما سياسيا بعضها ظهر لأول مرة، والبعض الآخر ظهر كنتيجة لانشقاق أحزاب قائمة وبعضها ظهر كنتيجة لاندماج أحزاب أخرى، وقد شهد لبنان تنوعاً في الأحزاب التي تختلف عن بعضها البعض فكل حزب ذو طابع معين يطغى على عمله، ويمكن اختصار خصائص البنى الحزبية في لبنان في:[304]

- بنى طائفية منظمة يتمايز أعضاء الحزب عن جماهيره في التنظيم وتتلاقى في القضايا المصلحية وقد تحمل طابع القضايا المذهبية.
- بنى نخبوية وهي أنواع منها ما هي محصورة بالطبقة الوسطى ومنها ما هي منحصرة ضمن طائفة محددة.

ويمكن حصر هذا التنوع في ثلاث أنواع من الأحزاب سنتكلم عن أهمها:

أولاً: **الأحزاب الطائفية**:

وهي الأحزاب التي تضفي على برنامجها وأيدلوجيتها الطابع الديني الطائفي، ويمثل هذه المجموعة داخل المجتمع اللبناني حزبان رئيسيان هما حزب الكتائب وحزب النجاده.

1- **حزب الكتائب**:
نشأ هذا الحزب عام 1926م، أي في عهد الانتداب الفرنسي على لبنان على يد الشيخ "بيار الجميل" كتنظيم شبه عسكري غالبية أعضائه من الطائفة المارونية، إلا أنه لا يمنع انضمام أبناء الطوائف الأخرى له، وقد أعترف بهذا التنظيم في نهاية عام 1943، وتحول

---

[303] **المرجع السابق**، ص 219.

[304] شوكت آشتي, فارس آشتي: تطور الأحزاب السياسية في لبنان. بيروت: المركز اللبناني للدراسات, 2007, ص63.

في عام 1952 إلى حزب سياسي، وطبيعة تكوين الحزب ونزعته الانعزالية تجعل من المستحيل انضمام أي مسلم له وكذلك بالنسبة للمسيحيين الأرثوذكس.[305]

وتقوم المبادئ الأساسية للحزب على اعتبار لبنان جزء من بلاد البحر الأبيض المتوسط، وأن موقعه الجغرافي يجعله جزءا من البلاد العربية وبذلك أخذ بالمناداة بفكرة القومية اللبنانية وعمل على إبرازها، حيث يرى الحزب أن لبنان وطن مستقل بحدوده المنبثقة في الدستور المعلن عام 1926م، وأن اللبنانيين من مقيمين ومغتربين أمة واحده، ذات قومية مميزة تجمعهم إرادة واحدة وتاريخ مشترك، خاصة المسيحيين منهم الذين يجب أن يكون لهم أكثرية الوظائف الحكومية والمقاعد النيابية، وذلك بالرغم من إقراره الضمني بأن المسلمين أكثرية في لبنان أو على الأقل مساوين للمسيحيين في العدد، وهو يرى أنه إذا رفع المسلمون بقاء السيطرة المسيحية، فلا يلام المسيحيون إذا استنجدوا بدولة أو دول أجنبية كما حدث في عام 1860م، وتكرر في عام 1958م، ويرفع الحزب شعار (الله، الوطن، العائلة) ويرى الحزب من هذا المنطلق أن فكرة القومية العربية تشكل خطراً على استقلال لبنان وأن تقرب العرب من لبنان يدخل الأخير ضمن إطار التوسع العربي، وقد لعب هذا الحزب دوراً رئيسياً في الحياة السياسية والطائفية داخل لبنان منذ نشأته حتى هذه اللحظة، فلا زال يمارس نفس الدور الطائفي بجعل لبنان دولة مسيحية بعيدة كل البعد عن محيطها العربي عوضاً عن أدواره الخطيرة في كل الحروب الأهلية التي وقعت في لبنان وآخرها الحرب الأهلية عام 1975م، وكان مسانداً للاجتياح الإسرائيلي على لبنان عام 1982م، ويرفض قيام أي علاقات مع سوريا، ويناهض الوجود الفلسطيني في لبنان.

2 - **حزب النجاده:**

أنشأ عام 1947م، كرد فعل لنشأة حز الكتائب، وهو منظمة شبه عسكرية وأغلب عناصر وأعضاء الحزب من الطائفة السنية، لكن لا يوجد في قانون الحزب ما يمنع انضمام أي فرد من باقي الطوائف الإسلامية الأخرى لعضويته، لأن الحزب يرى أن الدين مسألة شخصية بحتة ليس من حق أي أحد التدخل بها، وقد حدد الحزب المبادئ العامة لسياسته الداخلية في المادة الأولى من نظامه الأساسي، حيث ورد فيها " النجاده حزب لبناني سياسي ديمقراطي عربي تحرري أساسه القاعدة الشعبية العريضة الداعمة للميثاق الوطني والنظام السياسي والاقتصادي المنبثق عنه الذي يعمل على فرض المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأفراد داخل الدولة"[306] ويطالب بأن تكون الرئاسة دورية بين المسيحيين والمسلمين، ومن أهدافه العمل على تحرير المجتمع اللبناني من السيطرة الخارجية وبث الروح الوطنية والعدالة الاجتماعية، وتطبيق مبادئها في مختلف الميادين وينادي الحزب بتدعيم سياسة التضامن العربي والدفاع عن حقوق العرب المشروعة، وخاصة في فلسطين التي ينادي الحزب بضرورة تحريرها بشكل كامل من الاحتلال، أيضاً هذا الحزب قائم على أساس طائفي فهو لا يشمل إلا الطائفة المسلمة "السنية"، وهو

---

[305] عطا محمد صالح، **مرجع سابق**، ص 171.

[306] الموقع الرسمي لحزب النجادة:

http://www.najjadeh.org/page.php?PageID=10

ينادي بمبادئ وأهداف على العكس تماماً من المبادئ والأهداف التي ينادي بها حزب الكتائب، خاصة فيما يتعلق بعلاقات لبنان الخارجية، فحزب النجاده من أهم أهدافه العودة إلى القومية العربية والاهتمام بقضايا الأمة العربية والإسلامية، وأن لبنان جزء لا يتجزأ من محيطه العربي والإسلامي.

ثانياً: **الأحزاب التقليدية:**

وهي عبارة عن تكتلات سياسية بين أفراد تجمعهم أساساً الروابط العائلية من جهة والمصالح المتعلقة بسير واتجاه المعارك الانتخابية والحياة السياسية من جهة أخرى، ويمثل هذا النوع من الأحزاب السياسية، حزبان رئيسيان هما حزب الكتلة الوطنية وحزب الكتلة الدستورية.

1- **حزب الكتلة الوطنية:**

أسس هذا الحزب عام 1935م، ويعتبر حزب البرجوازية التجارية، وهو من أقدم الأحزاب، وقد عايش لبنان منذ فجر الاستقلال، حيث كان يعكس وجهة النظر المارونية التقليدية، وبدأ وجوده على أساس تكتل عائلي، حول عائلة الخوري وزعيمها بشارة الخوري، في مواجهة عائلة إده وزعيمها إميل إده في إطار التنافس على زعامة الطائفة المسيحية، ولا يختلف هذا الحزب عن حزب الكتائب من حيث طبيعته الانعزالية وتعصبه الديني ومبادئ الحزب أن يبقى لبنان صغيراً وأن يظل مسيحياً خالصاً.

2 - حزب الكتلة الدستورية (الاتحاد الدستوري):

أسس هذا الحزب عام 1932 بقيادة بشارة الخوري، حيث أنه يمثل البرجوازية الناشئة المتضررة من سياسة الانتداب الفرنسي والداعية للتعاون مع الأقطار العربية، يرى هذا الحزب أنه من الضروري الاستمرار في التمسك بالميثاق الوطني، ويعلن أن من بين أهدافه العمل على إشاعة الروح الوطنية لدى اللبنانيين والارتفاع فوق الطائفية والعمل على إلغائها بصورة تدريجية، ويعلن عن تمسكه بمبدأ استقلال لبنان وسيادته في حدوده الحالية، ويرى ضرورة توثيق العلاقات مع الدول العربية في نطاق ميثاق الجامعة العربية.[307]

رغم تصنيف هذين الحزبين ضمن الأحزاب التقليدية إلا أننا نرى في عملهم النزعة الطائفية وكذلك من حيث الأهداف والإستراتيجية، بل أكثر من ذلك فالعائلة والقبلية تلعب الدور الأساسي في تأسيس وعمل هذين الحزبين، ومن هنا يعتبران كذلك ترسيخاً للطائفية والعشائرية في لبنان.

ثالثاً: **الأحزاب العقائدية:**

وهي مجموعة من الأحزاب التي يطغي عليها أيدلوجيات محددة، بحيث تكون السمة المميزة لها، ومن هذه الأحزاب، الحزب القومي السوري، الحزب الشيوعي، الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب البعث العربي الاشتراكي.

---

[307] الكتلة الدستورية http://ar.wikipedia.org/wiki /

1 - **الحزب الشيوعي:**

بدأ يظهر كحزب مستقل عام 1934، ووجد الحزب الشيوعي اللبناني في الطائفة الأرمنية مجالاً خصباً لنشر أفكاره، ويطلق الحزب على قانونه الأساسي لفظ "الميثاق" وبرامجه وأهدافه لا تختلف عن برامج وأهداف أي حزب شيوعي آخر وبالرغم من أن الدولة لا تعترف به رسمياً، إلا أنه استطاع وخاصة في السنوات الأخيرة، أن يعمل بنشاط وعلى نطاق واسع، ولم تعد اجتماعاته وتحركاته سرية كما كانت في السابق، وقد وصل عدد أعضائه في مرحلة من المراحل إلى أكثر من أربعين ألف شخص.[308]

2 - **الحزب التقدمي الاشتراكي:**

تأسس الحزب عام 1949م، على يد كمال جنبلاط، معظم عناصر هذا الحزب من الطائفة الدرزية، من مبادئ الحزب، الجمع بين إيجابيات الأحزاب السياسية والاجتماعية المتضاربة في العالم الإسلامي، الشيوعية، الديمقراطية وغيرها وذلك لمساندة الشعوب المضطهدة، يضم الحزب فئات متعددة ليس فقط من حيث الانتماء الطائفي والطبقي، وإنما أيضاً من حيث الانتماء الفكري والمهني، حيث يضم رجال الفكر والعمل في الزراعة والصناعة وأصحاب الحرف وأصحاب المهن الحرة، ومن أهم أهدافه، المناداة بقيام دولة لبنانية علمانية لا وجود للحواجز الطائفية فيها، مع احترام جميع الأديان والمعتقدات، وبناء المجتمع اللبناني على أسس ديمقراطية حيث يسود العدل والرخاء والحرية والسلام، وبحيث تكون حقوق الإنسان مكفولة،[309] وقد ظل كمال جنبلاط يترأس هذا الحزب حتى اغتياله عام 1977م، حيث حل محله نجله وليد جنبلاط.

إلى جانب هذه الأحزاب والتنظيمات هناك العديد من الحركات والتنظيمات داخل الساحة السياسة اللبنانية مثل حركة القوميين العرب، وحركة التقدم الوطني، وحركة أمل، والهيئة الوطنية، وبالرغم من التنوع في الأحزاب السياسية في لبنان إلا أن معظمها قائم على أساس طائفي ولخدمة الطائفة، والجدول التالي يبين انتماءات الأحزاب للطوائف المختلفة في لبنان.

---

[308] شوكت آشتي، **مرجع سابق**، ص180.

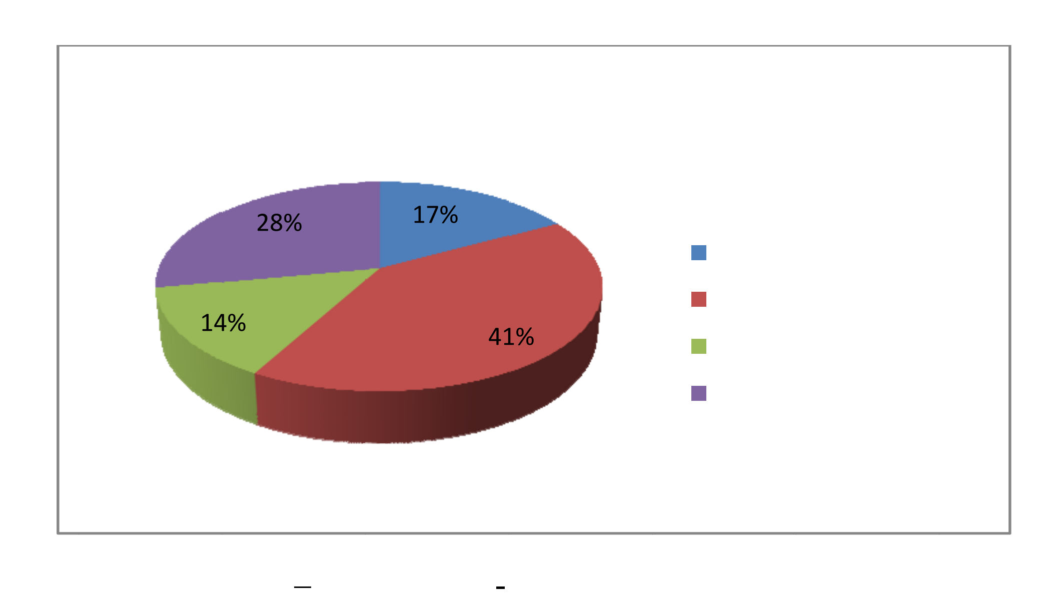
[309] **نفس المرجع**، ص180.

توجه الحزب	الأحزاب
أحزاب ذات أغلبية مسيحية	التيار الوطني الحر- القوات اللبنانية - حزب الكتائب اللبنانية - حزب الوطنيين الأحرار - تيار المردة- الكتلة الوطنية اللبنانية - الحزب الديمقراطي المسيحي - حزب التضامن - حزب الوعد – التنظيم - حراس الأرز - حركة التغيير- جبهة الحرية - حركة لبناننا - المنظمة الديمقراطية الأرامية - حركة الوجود المسيحي الحر - الحزب المسيحي القومي.
أحزاب ذات أغلبية شيعية	-حزب الله - حركة أمل - الحزب الديمقراطي الاشتراكي - التيار الشيعي الحر- حزب الإنتماء- التيار الاسعدي.
أحزاب ذات أغلبية سنية	- تيار المستقبل - الجماعة الإسلامية في لبنان - جبهة العمل الإسلامي - جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية - حزب الاتحاد. - حزب الحوار الوطني- حزب التحرر العربي - حزب النجادة - حركة التوحيد الإسلامي - حركة لبنان العربي - المؤتمر الشعبي اللبناني - حزب التحرير.
أحزاب ذات أغلبية درزية	الحزب التقدمي الاشتراكي -الحزب الديمقراطي اللبناني - الحزب الجمهوري المستقل -حركة النضال اللبناني العربي -تيار التوحيد- - جماعة الموحدين حزب الوحود.
أحزاب ذات أغلبية علوية	حركة الشباب العلوي -الحزب العربي الديمقراطي -جمعية الفرسان الخيرية.
أحزاب قومية	حزب البعث العربي الاشتراكي -حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي- الحزب السوري القومي الاجتماعي -تجمع اللجان والروابط الشعبية.-
أحزاب ذات توجه ناصري	-حزب الاتحاد -حركة الناصريين المستقلين - المرابطون -حزب شبيبة لبنان العربي -اتحاد قوى الشعب العامل -التنظيم الشعبي الناصري - الاتحاد الاشتراكي العربي -حركة الناصريين الديمقراطيين.
أحزاب يسارية	الحزب الشيوعي اللبناني -حركة الشعب -رابطة الشغيلة- -منظمة العمل الشيوعي في لبنان -حركة اليسار الديمقراطي حزب العمل الاشتراكي العربي -التجمع الثوري الشيوعي - الحزب الديمقراطي الشعبي -البديل التحرري.-
الأحزاب الأرمنية	حزب الطاشناق -حزب الهنشاق -حزب الرامغافار- -حركة اللبنانيين الأرمن الأحرار.
الأحزاب السريانية والأشوريية	حزب الاتحاد السرياني -التنظيم الآرامي الديمقراطي.-
الأحزاب الكردية	الحزب الديمقراطي الكردي في لبنان -حزب رزكاري. -
أحزاب تاريخية	الحزب الشيوعي اللبناني السوري -الحزب الديمقراطي.- -منظمة الاشتراكيين اللبنانيين -لبنان الاشتراكي -حزب التجدد اللبناني.

http://ar.wikipedia.org/wiki

310

311



– -

www.arabsfordemocracy.org

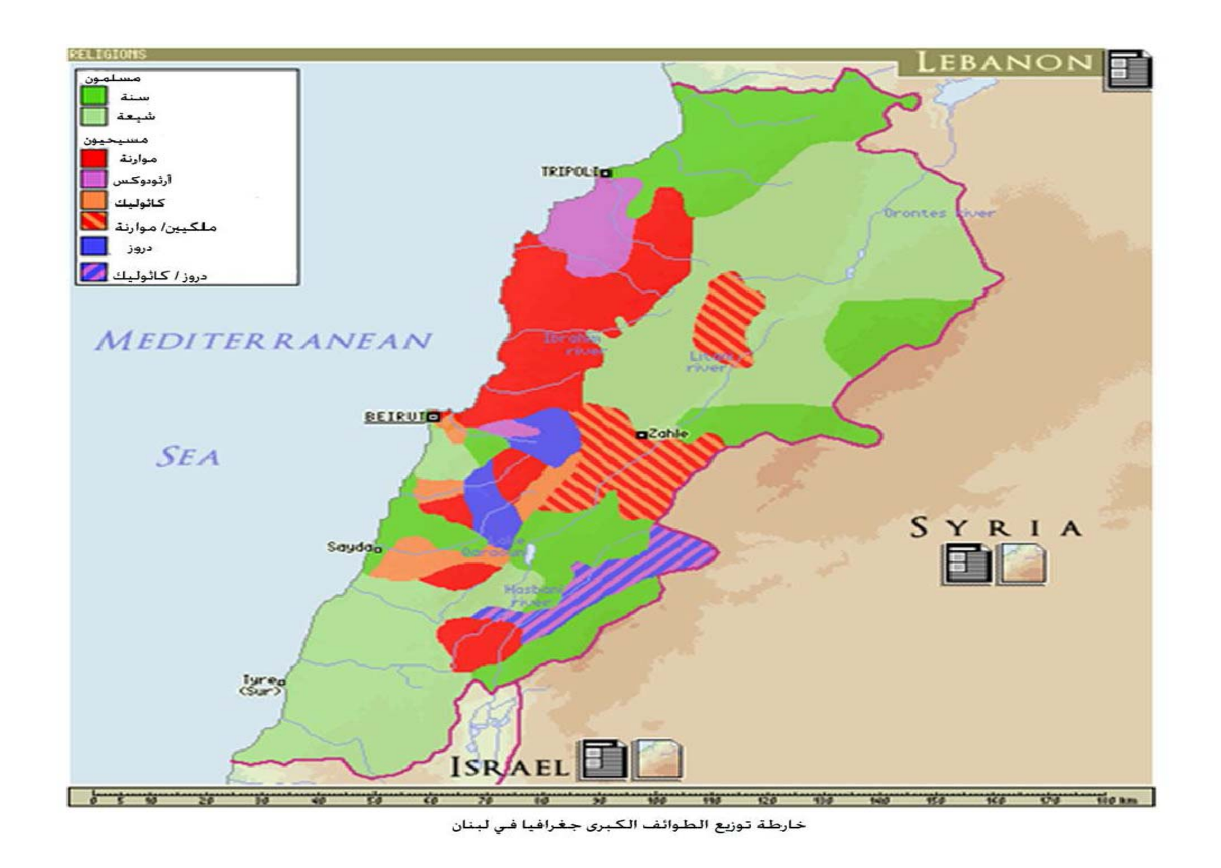
312

310

311

312

www.arabsfordemocracy.org



خارطة توزيع الطوائف الكبرى جغرافيا في لبنان

المصدر : http://looklex.com/e.o/atlas/maps/lebanon/religious_groups.gif

وتنقسم الطوائف اللبنانية إلى قسمين رئيسين الطوائف الإسلامية، والطوائف المسيحية، إلى جانب بعض الطوائف الصغيرة تتبع كلا القسمين الرئيسيين، وبالإضافة لهما توجد الطائفة اليهودية،

أولاً: **الطوائف الإسلامية**:

ينطوي تحت الديانة الإسلامية مجموعة من الطوائف أهمها: السنة، الشيعة، الدروز، العلويون الإسماعليون، الشركس، الأكراد (أثنية)، وسنلقي الضوء هنا على الطوائف الرئيسة فقط كالسنة والشيعة والدروز.

1- **السنة**: تعتبر من أكبر الطوائف الإسلامية حجماً، فهي تشكل نسبة 50 % من الطوائف الإسلامية وأبناؤها يؤمنون بالقرآن الكريم، ويتبعون مجموعة الأعمال والأحاديث التي تواترت ونقلت عن الصحابة عن رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم، ويتركز أبناء هذه الطائفة في الشمال والوسط وبخاصة في مدينتي طرابلس وبيروت، ويعتبر مستواهم الثقافي أعلى من مستوى غيرهم من أبناء الطوائف الإسلامية الأخرى، وتشارك هذه الطائفة في الحياة السياسية بفاعلية، حيث يمثلها في مجلس النواب عشرون

نائباً كما أن لها بعض المناصب الوزارية وأهمها رئيس الوزراء، ومنها يختار مفتي الديار اللبنانية.[313]

2 - **الشيعة**: ظهرت الشيعة في لبنان في ظل الدولة الفاطمية (969 – 1075م) حيث كان المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي للدولة، فكثر عددهم وقوي نفوذهم السياسي، وقد سيطروا في القرن الحادي عشر على معظم أجزاء لبنان باستثناء منطقة الشمال حيث يتركز الموارنة، والشوف ووادي اليتم حيث ينتشر الدروز، لذلك أصبحت هذه الطائفة الثانية من حيث الحجم فيما يخص الطوائف الإسلامية، ويتركز أبناؤها في الجنوب اللبناني وفي بعلبك وجبل الساحل، وهم أقل من حيث المستوى الثقافي من الطائفة السنية، ومن حيث الأوضاع الاقتصادية، ويشارك أبناء هذه الطائفة في الحياة السياسية، حيث يمثلهم في مجلس النواب تسعة عشر نائباً ويعطيهم الدستور اللبناني رئاسة مجلس النواب، كما يشاركون في تشكيل الحكومة بمقعدين وزاريين.[314]

3 - **الدروز**: تعود نشأة هذه الطائفة إلى أوائل القرن الحادي عشر، حيث جاء "تكشين الدرزي" ويعتقد أنه شيعي، إلى سوريا عام 1020م واستقر في وادي اليتم عند أسفل جبل حرمون وراح يبشر بمذهب جديد يدور حول فكرة أن الخليفة الحاكم بأمر الله إمام ذو صفة فوق الطبيعة، أي أنه تجسيد للعقل الكوني، وأصبح للدروز تلامذة وأتباع أطلق عليهم اسم "الدروز" وشكلوا نواة الطائفة الدرزية وانتشروا في ظل الدولة الفاطمية، في منطقة الشوف والمتن، وتبرز في هذه الطائفة عائلتان، هما: أرسلان وجنبلاط، ولزعيمي العائلتين الزعامة في الطائفة من الناحية السياسية والدينية، وتشارك أبناء هذه الطائفة الحياة السياسية، حيث يمثلهم في مجلس النواب، ستة نواب ويمثلهم في الحكومة وزيران.

ثانياً: **الطوائف المسيحية**:

وتنقسم الديانة المسيحية هي الأخرى إلى مجموعة من الطوائف وأهمها: الموارنة، الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، البروتستانت، بالإضافة إلى الإثنيات المسيحية التالية" أرمن أرثوذكس، أرمن كاثوليك، أستوريون كلدان، سريان"، وسنركز أيضاً في الحديث هنا عن الطوائف الرئيسية في المسيحية.

1- **الموارنة**: تعتبر من أكبر الطوائف المسيحية في لبنان، وتعود نشأتها إلى القرن الخامس الميلادي حينما أسس تلامذة القديس "مار مارون" ديراً باسمه شرق مدينة حماة،[315] ومن أتباعهم تشكلت هذه الطائفة بعد انشقاق اليعاقبة على إثر انعقاد مجمع خلقيدونيا عام 451م، وقد اضطر الموارنة إلى الرحيل نتيجة لمعاداة اليعاقبة لهم، فاستقروا بصفة رئيسية في جبل لبنان، وقد تمتعت هذه الطائفة بمستوى ثقافي لم يتح

---

[313] وعطا محمد صالح، **مرجع سابق**، ص 135.

[314] عطا أمحمد صالح، **مرجع سابق**، ص135.

[315] فضل الله: حول دور الشّباب في تعزيز العيش المشترك. محاضرة بتاريخ: 2014/05/14 بكلية العلوم ببيروت. عن موقع:

http://arabic.bayynat.org/NewsPage.aspx?id=11615

لغيرها من الطوائف، وذلك نتيجة لرعاية فرنسا لها، وما كانت تتمتع به من قوة عددية عشية الاستقلال، فقد استأثرت بالمناصب الحساسة في الدولة، فمنها ينتخب رئيس الدولة وتمثل في البرلمان بثلاثين نائباً، ويمثلها أيضاً العديد من الوزراء، ولذلك تشعر هذه الطائفة دائماً بأنها صاحبة الدور الرئيسي في نشأة الدولة اللبنانية الحديثة وأنها المحرك الرئيسي للحياة السياسية والاقتصادية، والعامل المؤثر في بقاء استمرار الدولة، ومن هنا تتصور بأنه يجب أن تبقى على رأس الدولة وأن يكون لها نصيب الأسد في هذه الدولة، وهي ترى أن لبنان عربي الوجه غربي الثقافة، يجمع بين روحانية الشرق ومدنية الغرب.[316]

2 - **الروم الأرثوذكس**: ظهرت هذه الطائفة في القرن التاسع واستقرت في المناطق الساحلية، وتركزت في منطقة الكورة والمدن الكبيرة، وهي أصغر حجماً من الطائفة المارونية، وفي مراحل سابقة لقيت عناية خاصة من قبل روسيا القيصرية، إلا أن هذه العناية انتهت بقيام الثورة البلشفية عام 1917م، مما ساعد على الارتباط بين هذه الطائفة وغيرها من الطوائف الأخرى في المجتمع العربي الإسلامي، كما أن وجود مقر البطريرك الأرثوذكسي في دمشق وطد العلاقة بينهم وبين إخوانهم في سورية وجعل نظرتهم للأمور أكثر شمولية من تلك النظرة التي تسيطر على الطائفة المارونية، وتشارك هاته الطائفة في الحياة السياسية حيث تحصل على أحد عشر مقعداً في مجلس النواب، ولها بعض المناصب الوزارية.[317]

2- **الروم الكاثوليك**: تشترك هذه الطائفة مع الروم الأرثوذكس من حيث الأصول التي تنحدر منها الطائفتان، حيث تنتميان إلى الغساسنة، فضلاً عن أن طائفة الروم الكاثوليك كانت في الأصل جزءاً من طائفة الروم الأرثوذكس، لكنها انشقت عنها في القرن الثامن عشر، وتتمركز هذه الطائفة بصفة خاصة في منطقة زحلة، وأبناؤها في الغالب حلفاء للموارنة، وتتمتع بوضع اقتصادي ممتاز، حيث أن غالبية أبنائها على درجة كبيرة من الغنى والثراء، أما من الناحية السياسية فتشارك هذه الطائفة بستة مقاعد في مجلس النواب، ولها مقعد في مجلس الوزراء.[318]

---

[316] **المرجع السابق**، ص24.

[317] عطا محمد صالح، **مرجع سابق**، ص134.

[318] **المرجع السابق**، ص25.

وهذه نسب تقديرية* لحجم كل طائفة من تعداد السكان:

مسلمين		2000000	%54
	شيعة	1200000	%32
	سنة	750000	%20
	علويين	50000	%1.4
مسيحيين		1450000	%39
	موارنة كاثوليك	850000	%23
	ملكيين كاثوليك	400000	%11
	كاثوليك سوريين	25000	%0.7
	أرمن كاثوليك	20000	%0.5
	ر وم كاثوليك	20000	%0.5
	كلدانيين كاثوليك	12000	%0.3
	أرمن أرثودوكس	120000	%3.2
	أرثوذوكس	2000	%0.1
	روم أرثودوكس	1000	%0.1
دروز		210000	%5.7
بهائيين		4000	%0.1

المصدر: http://looklex.com/e.o/lebanon.religions.htm

وقد قدم المركز اللبناني للمعلومات في دراسة له حول الواقع الديمغرافي في لبنان سنة 2013 أرقام تبين نسبة المسلمين والمسيحيين لبعض فئات المجتمع اللبناني وهي مقدمة في الجدول التالي:

* يعتبر إحصاء تعداد أفراد الطوائف في لبنان إحدى العقبات الكبرى أمام الباحثين في الشأن السكاني نظرا لندرة هذه الإحصائيات السكانية وتناقض الموجود منها وهي إحصاءات في معظمها أرقام تقديرية احتمالية وغير علمية، تشكو من غياب الموضوعية وحضور سافر للأهداف الإيديولوجية منها إحصاءات لم تجُر إلا لتبرير توازن طائفي غير حقيقي أو دعم سياسة فئوية خاصة. والإحصاء الرسمي الوحيد في لبنان جرى في العام 1932 تحت رعاية السلطة الاستعمارية الفرنسية التي لم تكن تهدف إلى معرفة دقيقة لعدد السكان بقدر ما كان القصد منها العمل على تثبيت وضع سياسي طائفي قائم بقوة وسطوة الانتداب الفرنسي.

نسبة المسلمين والمسيحيين لبعض فئات المجتمع اللبناني

المقياس	الرقم الاجمالي	مسيحيون	مسلمون
مجموع السكان فوق 21 سنة	691،334،3	529،274،1	855،054،2
الهجرة	231،432،1	985،664	246،767
طلاب المدارس تحت 18	988،834	578،296	410،538
طلاب الجامعات من 18-21	840،138	304،83	536،55
طلاب المدارس المهنية21	727،104	633،37	094،67

المصدر: http://www.lstatic.org/PDF/demographarabic.pdf

فأهم الفواعل السياسية في لبنان سواء من حيث المؤسسات الرسمية أو الأحزاب السياسية تتأثر تأثرا مباشرا بالطائفية، وكذلك من خلال نظرتنا إلى الطوائف المكونة للمجتمع اللبناني نجد أنها متأثرة هي الأخرى بالحياة السياسية بشكل مباشر، فهناك علاقة تداخل بين العمل السياسي والانتماء الطائفي، وهذه البنية التي مررنا بها هي مساعدة جدا في فهم طبيعة المواطنة في لبنان من خلال شكل الديمقراطية وطبيعة صياغة القانون في هذا البلد لأن أهم ركن للمواطنة هو سيادة القانون، ومن هنا يمكن لنا معرفة طبيعة المواطنة في لبنان والتي تجد تحديات كبيرة قصد بلوغ العمل السياسي المحترف والسلوك الاجتماعي المتمدن بدءا بالثقافة الجمعوية والانتماء الوطني.

المبحث الثاني: **المواطنة في لبنان واقع وآفاق**

المطلب الأول: **تحديات بناء مجتمع مواطني**

الفرع الأول: **ثقافة الانتماء في المجتمع اللبناني**

تستخدم الثقافة على أنها ما يكون هوية الإنسان وانتماءه إلى مجتمع معين وبالتالي نظرته للذات وللآخرين واستنباطه سلما للقيم يسير بموجبه، فثقافة شعب لم تكن أبدا مستوردة أو مفروضة فهي لا يمكن أن تكون إلا ذاتية أي منسوخة من مستوى النمو الاجتماعي والاقتصادي،[319] وهي في جزئها الأعلى هي وعي يحكم التصرفات العملية للإنسان و بهذا المعنى تصبح المسألة الطائفية في لبنان مسألة ثقافية بدرجة كبيرة، فالدين والطائفة يعطيان ثقافة فرعية لكنها لا تتناقض مع الثقافة الأساسية التي تجمع كل أبناء الطوائف، إلا أن المحاصصة في مغانم السلطة والاستئثار والإقصاء تجعل من المشروع الثقافي الواحد يصبح مهددا بأن يتحول إلى مشاريع ثقافية طائفية، ويبقى لبنان مهددا بأن تتحول هذه الاختلافات الأفقية إلى صراعات عمودية عندما تصبح الثقافة الواحدة الأصلية رهينة الثقافات الطائفية وتعود بالتالي الصيغة اللبنانية تجسيدا لفكرة صراع الحضارات أو صراع الأديان.[320]

الثقافة الطائفية في لبنان اليوم في أوضح صورها حيث تتجسّد اليوم أكثر من أي زمن سابق في نطاقات طائفية جغرافية، فبدل أن تشكل المدينة قوة جذب وتغيير ابتلع الريف المدينة في لبنان،[321] و بدل أن تكون الجامعات مكان لانصهار الثقافات وتبادل الفكر الحر تفرعت على مقياس الطوائف وأصبحت أداة لنقل الثقافة الفئوية،[322] أي أنّ العراك الديمغرافي بين الطوائف الكبرى هو الطاغي في لبنان، وقد يكون لب الموضوع اللبناني هو خلاف بين التوجه نحو ثقافة الحداثة كما يقول الفيلسوف الألماني **يورغن هابرماس** وما وراء الحداثة، بمعنى العودة إلى الوراء "ذلك أنّ حركة المجتمع ليست دائماً نحو التقدم بل تكون في أوقات كثيرة نحو الانكفاء والعودة إلى الدين"، ولا يختلف أطراف الصراع في لبنان في التمسك بالهوية الضيقة، إذ لا يبدو أنّ أي الأطراف يسعى إلى مشروع يعمل على علمنة الدولة وتشريع الزواج المدني وقيام دولة المؤسسات البعيدة عن المحاصصة وهيمنة المؤسسة الدينية، فالوصول إلى النموذج الديمقراطي يستدعي التفكير في المواطنة والتفكير في المواطنة مرتبط ارتباطا مباشرا بمسألة الهوية والانتماء ومسألتا الهوية والانتماء مرتبطتان في لبنان بمسألة الطائفية،[323] فالنظام الطائفي في لبنان له مقاربات عديدة لا مجال للحديث عنها بالتفصيل، إنما في الحديث عن المواطنة لابد أن

---

[319] سليم حداد، **مرجع سابق**، ص59.

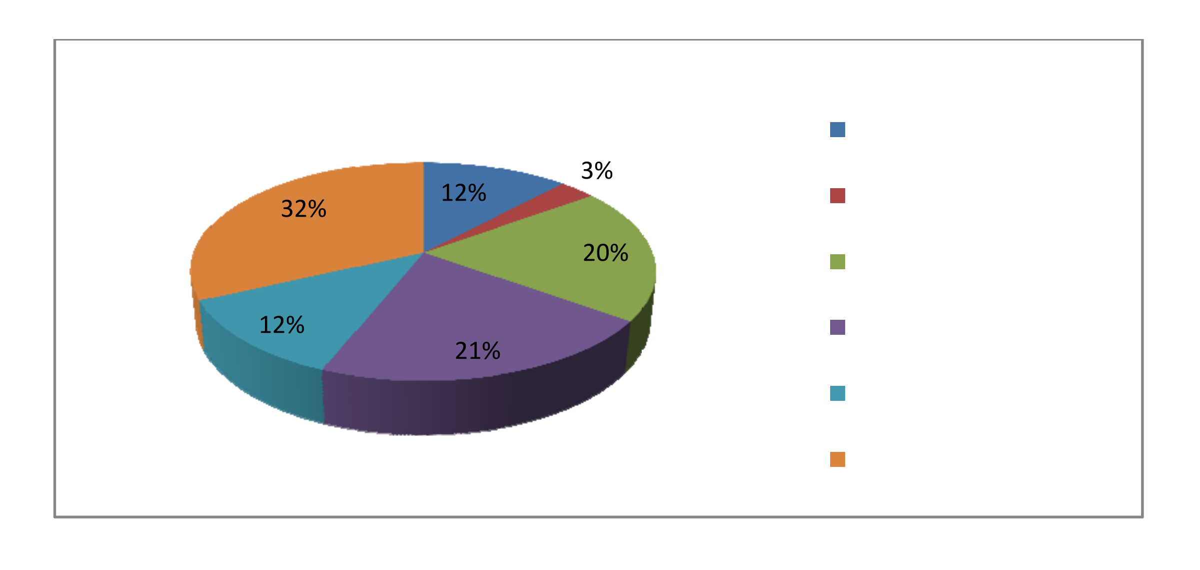
[320] جيروم شاهين: لا يمكن لثقافتنا أن تصبح رهينة الطائفية. مجلة المستقبل ، عدد 4557، 25 كانون الأول 2012، ص21.

[321] سليم حداد، **مرجع سابق**، ص63.

[322] **نفس المرجع**، ص65.

[323] يقول ألان توران: "تكون الديمقراطية مهددة إذا تجزأ المجتمع العام إلى مجموعة من الطوائف المنغلقة في الدفاع عن هويتها المتحولة إلى طوائف ترفض تطبيق أية قواعد اجتماعية تتداخل مع مفهومها للحياة". انظر: سليم حداد: بؤس الديمقراطية : إشكالات. ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2006، ص15.

325 324



– -

www.arabsfordemocracy.org

326

-

*

324

325

326 "

http://www.almanar.com.lb/adetails.php?fromval=2&cid=518&frid=41&seccatid=518&eid=507589

\- - *

\- -

الفضاء الجغرافي القائم على تطابق الهويتين الطائفية والمكانية إنما هو تأجيج للصراع الاجتماعي ووضعه في مسار صراع حاد للسيطرة على الأمكنة والفضاءات وبالتالي الصراع على السلطة وعلى شكل النظام السياسي.[327]

فالعلاقة بين الطوائف وجغرافية لبنان علاقة تاريخية بنت على أساسها الطوائف فكرة وجودها وربطت مصيرها بذلك ولا تزال إلى اليوم بالرغم من إقرار الدستور اللبناني الإقامة في أي منطقة من مناطق لبنان إلا أن الانتماء الأهلي يظهر عكس ذلك إذ تتسم كل منطقة بطابع طائفي موحد أعاق عملية مواطنة وتلاقي بين اللبنانيين وهذا ما جعل أغلب المناطق خارجة عن نطاق الدولة ما عدا السهول التي بقيت ملكا للدولة،[328] وأصبح بذلك المجتمع اللبناني يعيش حالة من الكبت والاغتراب والنفور من التعاطي في الشأن العام تظهرها العديد من التحقيقات الاجتماعية.[329]

فالهوية لم تتحول إلى "لبنانية" مادامت الطائفة هي التي تحدد اسم المقيم وشخصيته ومكانه ومستقبله، والدولة التي تعتمد نظام المحاصصة* لا يمكن أن تتقدم مادام الانتماء إلى الطائفة له الأولوية، من ناحية أخرى فإن الأديان منقسمة إلى مذاهب وفرق ولم يستطع الفكر الديني جمعها في إطار الأمة الدينية أو الهوية الدينية الموحدة، فأصبحت كل فرقة دينية تعتبر نفسها الممثل الشرعي للدين وتستثنى المخالفين لها في داخل إطار الدين نفسه، كما هي حالة طائفة الروم الأرثوذو كس، وموقفها من المؤتمر المسيحي الذي عقد في العام 1983.

وهذا يعني أن معضلة الكيان اللبناني مزدوجة في بعدها التكويني وفي تموضعها الطائفي والسياسي، ما يتطلب من الأطياف إعادة قراءة لمصير بلد في محيط يتعرض دائما لمتغيرات دولية وعواصف إقليمية، القراءة تتطلب فعلا الإجابة عن سؤال الهوية الوطنية لكيان يعتمد الطائفية في آليات إنتاج السياسة، وسؤال الهوية المشتركة له صلة مباشرة بالدولة وكيف يمكن أن تتقدم وهي مكبلة بسلسلة من الطوائف، فلا يتفق كل اللبنانيين على فكرة الانتماء إلى الوطن ففي سؤال جاء بصيغة هل تشعر بأنك مواطن لبناني ظهرت نتائجه أن هناك فريق كبير لا يشعر بهذا الانتماء ونتائجه هي كالتالي:

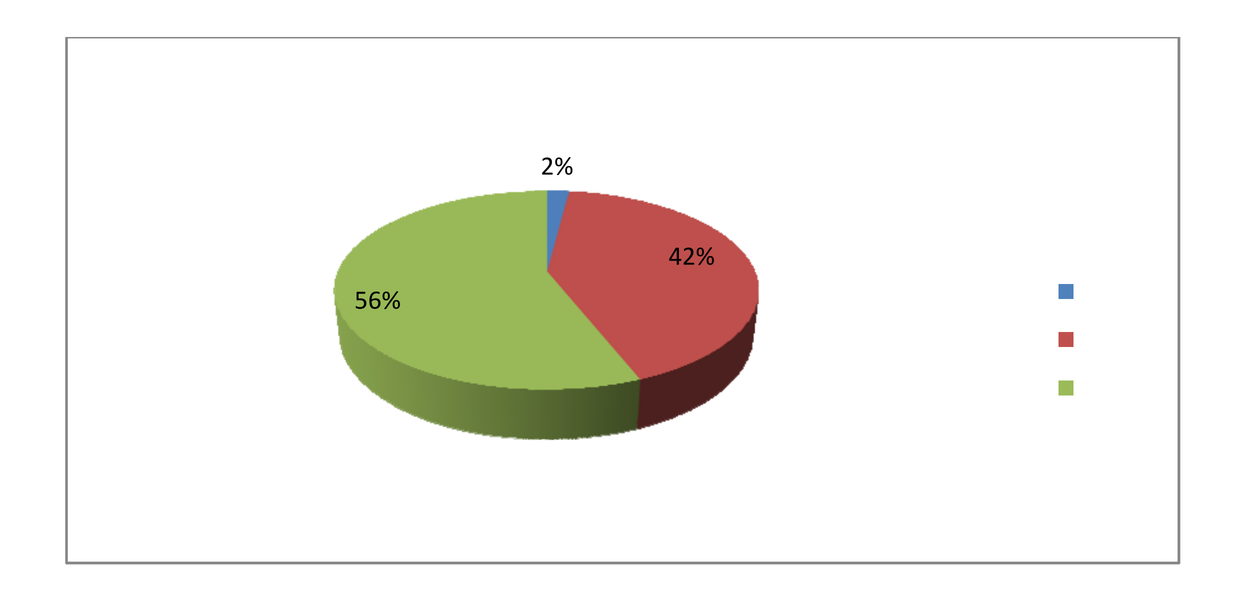
---

[327] عدنان الأمين وآخرون، **مرجع سابق**، ص77.

[328] شاهين فؤاد: الطائفية في لبنان. بيروت: دار الحداثة، 1980، ص45.

[329] انطوان نصري مسره، **مرجع سابق**، ص81.

* أصبحت المحاصصة ثقافة منتشرة لدى الناس وليست حكرا على رجال السياسية حيث أثبتت دراسة على تلاميذ الصف التاسع تدور حول طبيعة توزيع المناصب في الدولة فوصلت إلى أن النسبة الأكبر تفضل المحاصصة بين الطوائف. عدنان الأمين وآخرون، **مرجع سابق**، ص29-30 .



www.arabsfordemocracy.org

الفرع الثاني: **الطائفية والعمل السياسي**

تجري الحياة السياسية في لبنان، نتيجة لتفاعل العديد من القوى، تشكل العناصر الأساسية التي ترتبط بها سواء نشاطات مجلس النواب فيما يتعلق بالتشريعات المختلفة، أو نشاطات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء في مواجهة المواقف المختلفة، واتخاذ القرارات السياسية بشأنها، وتوضح توزيعة وظائف الفئة الأولى، أي المراكز القيادية بأجهزة الدولة أن 42 منها للموارنة و32 للشيعة و30 للسنة و11 لكل من الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك و9 للدروز و5 للأرمن الأرثوذكس والأقليات ووظيفة واحدة للعلويين أي ما مجموعه 141 وظيفة،[330] كما يتيح من شاغلي هذه الوظائف على مدى سنوات طويلة أن هذه الوظائف باتت حكرا على هذه الطائفة أو تلك مما يجعل من الصعب إجراء تبديل، وقد فعلها الرئيس السابق إميل لحود مرة وحيدة عندما نقل وظيفة مدير الأمن العام من حصة المسيحيين إلى حصة المسلمين الشيعة مما أثار غضبا واسعا آنذاك، ويلاحظ أنه برغم أن حصة المسلمين من الوظائف 72 مقابل 69 للمسيحيين إلا أن الوظائف التي تمثل مفاصل الدولة هي حكرا للموارنة مثل قيادة الجيش وحاكمية المصرف المركزي والمديرية العامة للمالية والجمارك والكهرباء والتعليم، بينما يشغل أبناء الطوائف الأخرى وظائف أقل من حيث الأهمية،[331] ويتحكم في الحياة السياسية في لبنان أربعة عناصر رئيسية هي (رئيس الجمهورية، القيادات الحزبية، القيادات الدينية، ممثلو القوى الاقتصادية).

1. **رئيس الجمهورية:**

يعتبر رئيس الجمهورية مركز السلطة الفعلية في الدولة، إذ أن سلطاته لا تقف عند الاختصاصات التي يمارسها وفقاً للدستور، وإنما تتجاوز ذلك كثيراً سواء فيما يتعلق بعمل مجلس الوزراء أو بعمل مجلس النواب، ويلاحظ أن فاعلية الدور الذي يقوم به رئيس الجمهورية يرتبط باعتباره حكماً بين الطوائف الدينية والأحزاب السياسية، وأن انحيازه إلى الطائفة التي ينتمي إليها بشكل سافر يضعف من موقفه كثيراً وقد يجعله عاجزاً عن القيام بمهام منصبه، ذلك أن ممارسته لدور الحكم تعني من الناحية العملية تعاون جميع الطوائف والأحزاب معه وتسهيل قيامه بمهامه، والتخلي عن هذا الدور يعني التعاون مع بعض الطوائف الدينية والحزبية دون طوائف أخرى، مما يؤدي إلى شل حركته، وقد يؤدي إلى سقوطه، ويمكن ضرب أمثله على مثل هذه الحوادث في تاريخ لبنان، مثل سقوط **بشارة الخوري** عام 1952، عندما امتنع زعماء الطائفة السنية عن التعاون معه، وعجز **سليمان فرنجيه** عن مواجهة الأزمة اللبنانية عام 1975م، عند ما أصبح طرفاً من

---

[330] ألبر داغر: أزمة بناء الدولة في لبنان. عن موقع:

http://www.ipv6.al-akhbar.com/node/175666

[331] محمد عبد الهادي علام، **مرجع سابق**.

أطراف الصراع، كما ينطبق الأمر على الرئيس **إلياس سركيس،** الذي أخذ في بعض الأوقات يتحدث باسم الطائفة المارونية والشارع المسيحي،[332] فالطائفية مغروسة في النظام السياسي اللبناني والرئيس اختياره قائم على أساس طائفي، فكما ذكرنا في السابق أن الرئيس يجب أن يكون من الطائفة المسيحية المارونية وقلما تجد رئيس جمهورية لا يعمل على تقريب طائفته منه والاعتماد عليها في تسيير أمور الدولة اللبنانية.

2 - **القيادات الحزبية السياسية:**

هناك ثلاث مستويات من القيادات الحزبية السياسية في لبنان، **المستوى الأول** يضم القيادات الحزبية التي تشارك في الحكومة، وهي تقوم بدور فاعل في اتخاذ القرارات السياسية، **المستوى الثاني** يضم القيادات الحزبية التي تقف في مواجهة الحكومة مثل أحزاب المعارضة و**المستوى الثالث** يضم قيادات الأحزاب الصغيرة ذات الدور الهامشي،[333] وفي المستوى الأول تبرز قيادات الأحزاب السياسية المسيحية بشكل عام، كالحزب الدستوري، وحزب الكتلة الوطنية، وحزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار، وفي المستوى الثاني تظهر الأحزاب الإسلامية كحزب النجاده وحركة أمل وحزب الله وتيار المستقبل وغيرهم.

ويعود دور القيادات الحزبية في الحياة السياسية إلى الروابط العائلية والعشائرية والطائفية، فأعضاء مجلس النواب الذين يمثلون أحزاباً سياسية، كثيراً ما يتم انتخابهم بدوافع عائلية طائفية وليس فقط لميولاتهم السياسية الحزبية، لهذا لا تزال أسماء الكثير منهم تتكرر حتى يومنا هذا مع بعض التغييرات الطفيفة ويساعد في ذلك قانون الانتخابات، والأصل في ذلك أن الطائفية التي تفرض نفسها على كل الأحزاب، فحزب الكتائب ماروني، وحزب النجاده سني، والحزب التقدمي الاجتماعي من الأرثوذكس، وأعضاء حزب الوطنيين الأحرار من الموارنة، والحزب التقدمي الاشتراكي درزي،[334] وهكذا الطائفية في الحياة السياسية في أبسط الأمور وأعقدها، وكذلك هي السر في الحياة السياسية اللبنانية مهما تنوعت الأحزاب وتشكلت واختلفت.

3- **القيادات الدينية:**

منذ أن أصبح لبنان يقوم على التوازنات الطائفية، أخذ دور القيادات الدينية يبرز شيئاً فشيئاً إلى أن أصبح واقعاً لا يستطيع أي شخص في لبنان تجاوزه (وليس بالصدفة أن يدعو الرئيس ميشيل سليمان في 2008/6/24م، إلى اجتماع عاجل لزعماء الطوائف الدينية وذلك لحثهم للخروج بالبلد من المشكل الذي هو مقبل عليه، وهذا يدل على مدى تأثير القيادات والزعامات الدينية في لبنان، فالقيادات الدينية لها تأثير كبير في الحياة السياسية، بحيث لا يمكن للقيادات السياسية أن تتجاهله، بل أكثر من ذلك أن القيادات الدينية هي التي

---

[332] عطا محمد صالح، **مرجع سابق،** ص182.

[333] سعود المولى: الإسلاميون ونظام الحكم في لبنان: "حزب الله" والمشاركة السياسية. جريدة "المستقبل" اللبنانية: 2014/01/31.

[334] مسعود ضاهر، **مرجع سابق،** ص288.

تنتج لهذه الأخيرة فرص العمل والحركة من الناحية العملية، وهي التي تملك وقفها تماماً، وهناك أمثلة كثيرة في تاريخ لبنان الحديث تدل على أهمية دور القيادات الدينية في الحياة السياسية اللبنانية، فكان هناك اجتماعات متكررة لهذه القيادات في بدايات الاستقلال لتحديد نمط الدولة ودستورها والحياة السياسية في لبنان، والدور الذي لعبته القيادات الدينية الإسلامية في جمع معظم الطوائف الإسلامية، لرفض الحكومة العسكرية برئاسة العميد أول المتقاعد **نور الدين الرفاعي** خلفاً لحكومة **رشيد الصلح**، وتأييد دعم المقاومة الفلسطينية وجوداً ونضالاً، وتستمد القيادات الدينية قوتها وفاعليتها من مركز خصائص الطوائف التي تنتمي لها، فقوة الطوائف المسيحية تكمن في الامتيازات التي تحصلت عليها الطائفة المارونية، ومن أبرز هذه الامتيازات الهيمنة على الحكم في المؤسسات السياسية المختلفة وعلى رأسها "رئاسة الجمهورية"، أما الطوائف الإسلامية فإن قوتها تكمن في القدرة على شل حركة رئيس الجمهورية بعدم التعاون معه، لأن ذلك يعني عدم إمكانية تشكيل الحكومة فرئيس مجلس الوزراء وكذلك رئيس مجلس النواب من هذه الطائفة فعلاقة الطوائف بالدولة علاقة مؤسسية،[335] وهكذا يبدو الوضع في لبنان تداخل وتضارب وصراع طائفي، فالقيادات الدينية هي في الأصل قيادات طائفية تأخذ شكل وطابع ديني يصب في النهاية لمصلحة الطائفة داخل الحياة السياسية.

4- ممثلو القوى الاقتصادية:

لا يمكن أن نتوقع ديمقراطية دون تنمية على قاعدة الإنماء المتوازن شعبيا ومناطقيا ولا تنمية إلا في ظل الدولة المجسدة لفكرة الوحدة الوطنية القائمة على حالة من الاندماج الوطني والأهداف المشتركة،[336] والقوى الاقتصادية في لبنان ترتبط بشكل رئيسي بالطبقة العليا في المجتمع اللبناني وتعبر عن مصالحها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هنا تتأثر القيادات والحياة السياسية في لبنان بالقوى الاقتصادية، وذلك من خلال النواب ذوي المهن المختلفة كالإقطاعيين ورجال الأعمال وأصحاب المهن الأخرى، أو من خلال الوزراء الذين يتم اختيارهم من خارج مجلس النواب، فالارتباط المهني لابد أن يترك أثراً واضحاً على اتجاهات التشريع وإصدار القوانين واتخاذ القرارات في المواقف المختلفة وفقاً لمصالح القوى المؤثرة في كل موقف، وقد يكون تأثير القوى الاقتصادية من خلال نشاطاتها كجماعات مصلحية تمارس ضغوطها في مجلس النواب أو في مجلس الوزراء، فالشركات والغرف التجارية والصناعية والنقابات تضغط على الحكومة لتقديم المقترحات والمشاريع التي تنسجم مع مصالحها، كما تضغط في مجلس النواب لتوجيه المناقشات بحيث تسير في الاتجاه نفسه، وهذا ما يحرم الكثير من المناطق التي بها أقليات مهمشة اقتصاديا واجتماعيا، كونها لا تملك مكانة قوية داخل مراكز صنع القرار وتقسيم الثروة وهو حتما ما يولد لأبناء هذه الطوائف النظرة الاستهجانية تجاه وهو ما يضعف التعلق به.

---

[335] يقول أنطوان: "ليس حلا لدياليكتيكية الدولة والطوائف في لبنان إلغاء طرف من المعادلة فلا وجود للطوائف في لبنان بدون الدولة لان كل منهما ليس بيدها الأكثرية ولا وجود للدولة أيضا بدون الطوائف المعترف بها من الدولة والمندمجة فيها". مهدي عامل: في الدولة الطائفية. ط2، بيروت: دار الفارابي، 1989، ص18.

[336] سليم حداد، **مرجع سابق**، ص50.

إن الدولة في لبنان هي نتاج طبيعي للطائفية اللبنانية، فهي عنصر من عناصر الصراع وليست وسيلة للحيلولة دون اندلاع الصراعات الطائفية المسلحة، فهي الميدان الذي تتصارع فيه الطوائف باختلاف رجال الدين[337] وحجم الحصص في النفوذ، وهي المجال الذي يجتمع فيه ممثلوا الطوائف السياسيين كل يسعى للحفاظ على مصالح طائفته، فلا نتوقع من السلطة السياسية في لبنان أن تبلور وتتبنى سياسة تنموية ديمقراطية في ظل التهميش المستمر لقوى التغيير عبر استنفار العصبيات التي تمعن في الشعب تمزيقا وتشرذما،[338] هذه الوضعية للدولة تفقدها في كثير من الأحيان وظيفتها في ضبط مشاكل النزاعات الداخلية المختلفة، مثل التمرد الطائفي وملاحقة المجرمين والتصدي للاضطرابات المذهبية والدفاع عن حدود الوطن، ويتهم البعض الطوائف المختلفة بأنها تشكل إطار حماية حقيقي للمجرمين من أبنائها وتتدخل للحيلولة دون تطبيق القانون ضدهم، وهذا التدخل فعّال في كثير من الأوقات ويتخذ أشكالاً مختلفة، وفي هذه الحالة وحالات كثيرة لا يطبق القانون اللبناني إلا على الذي تتخلى عنه طائفته.[339]

فاستقلال الطائفة يتبع عدم استقلال الدولة وعدم ممارستها لوظائفها اليومية بطريقة عادلة وكلية، وتقتصر وظيفتها على ممارسة نوع من الإجراءات التي لا تمس استقلال الطوائف ولا تشكل تهديداً لكيانها وبالتفاهم مع الزعامات الطائفية نفسها، فعلى مستوى المهام السياسية للدولة لم تستطع هذه الأخيرة أن تخلق المجتمع السياسي مقابل المجتمع المدني الذي تفرقه الاختلافات والفوارق بين المجموعات الدينية المختلفة،[340] وينطبق ذلك على استخدام العنف بواسطة الأجهزة الأمنية، وعلى أمور أخرى كالسياسات الدفاعية والإنمائية والخارجية والداخلية وترتيب الموازنة العامة، وترتيب الجيش وقوى الأمن الداخلي ونوع أسلحتها وتحديد مواقع تواجدهما، ففي كثير من الأحيان جاءت تصريحات الزعامات السياسية للطوائف الإسلامية تحتج على توزيع المناصب القيادية في الجيش، حيث الغلبة دائماً للطوائف المسيحية وقيادة الجيش هي للطائفة المارونية، وكذلك قيادة المخابرات المدنية والعسكرية، كما اشتكت الطوائف الإسلامية كثيراً من تدخلات متكررة

[337] يعود الصراع الطائفي في لبنان لأسباب:
- فقدان رجال الدين لدورهم القيادي.
- عدم تحالف رجال الدين مع الجماهير الكادحة.
- التفاف بعض رجال الدين وتحالفهم مع البرجوازيين.
- استغلال القوى الرجعية اللبنانية للشعور التعصبي البدائي.
خليل احمد خليل، **مرجع سابق**، ص19.

[338] سليم حداد، **مرجع سابق**، ص54.

[339] Iliya F.H arik‹ Political Elite of Lebanon George. Lenezowki‹ Political Elites in the Middl East‹ Washington‹ Awerican Interprise Institute for Public policy Researdh‹ 1975‹ P. 201 – 202.

[340]سليم حداد: بؤس الديمقراطية : اشكالات. ط1، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، 2006، ص22.

من البطريركية المارونية فيما يختص بطريقة صرف الموازنة اللبنانية وغيرها الكثير من الحوادث اليومية.[341]

نجد أن الطائفية مؤثرة بشكل كبير في الحياة السياسية وعلى جميع الأصعدة من خلال الأطراف الفاعلة في هذا المجال سواء من أصحاب المناصب الرسمية أو من يمثلون جماعات ضغط تؤثر بطريقة أو بأخرى على الحياة السياسية في ظل توظيف الطائفة، وعموما تبقى الممارسات الطائفية داخل المؤسسات الرسمية للدولة سواء من خلال عمل السلطة التنفيذية أو على الصعيد التشريعي والقضائي والعسكري هو نتاج الحياة الاجتماعية نفسها، لأن النخبة في لبنان لم تستورد من الخارج ولكنها من أبناء البلد الذين نقلوا معهم سلوكاتهم الاجتماعية إلى مجال العمل السياسي ممزوجة بخليط طائفي وهو ما سنتعرف عليه من خلال طبيعة السلوك الاجتماعي في لبنان ومكانة المواطنة في ظل هذا السلوك.

الفرع الثالث: **المواطنة والسلوك الاجتماعي**

يتميز المجتمع اللبناني بتعدد طائفي يعاني على إثره من انقسام حاد لما تحمله الطائفية على البلد من مساوئ،[342] فعلى الرغم من صغر حجم السكان فإنه يضم العديد من الطوائف، تشكل كل طائفة منها كياناً منفصلاً متماسكاً داخل المنطقة التي تعيش بها، وفي بعض الفترات كانت كل طائفة تتمتع بإدارة شؤونها بحرية واستقلال عن الجماعات الأخرى، فقضية الطائفية في لبنان ليست قضية مفتعلة أو قضية جديدة، بل هي قضية قديمة ولها جذورها التاريخية، ومهما عددنا من أسباب لهذه الظاهرة فلا شك أن الأساس المادي لها هو العنصر الذي جعل منها مشكلا جماهيرياً يومياً وأعطاها صفة الاستمرار، لأن الطائفية قد اكتسبت في فترة من الفترات ومازالت مظهراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً،[343] والطائفية كمظهر من مظاهر الضعف في النظام السياسي اللبناني لا تكمن في مجرد تعدد الطوائف، فهذا التعدد سابق على قيام الدولة وبين الدولة والمجتمع في لبنان علاقة مركبة هي:[344]

- الطائفة في لبنان حقيقة أولى بينما الدولة هي وليدة هذه الحقيقة.
- المجتمع المنقسم طوائفيا يملي على الدولة غير التوحيدية حدود ممارستها.
- المجتمع لا يحضر إلا بصورته الهجينة.

---

[341] فيصل جلول: عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان. مجلة السياسة الدولية، عدد 82، اكتوبر 1985م، ص13.

[342] "حدد البيان الوزاري بقيادة رياض الصلح و الشيخ بشارة الخوري مساوئ الطائفية على أنها:- تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية التي يتألف منها الشعب اللبناني – أداة لكفالة المنافع الخاصة وإيهان الحياة الوطنية في لبنان --- انعدام الشعور الوطني- النظام الطائفي مضعف للوطن- كلما غمر الشعب الشعور الوطني دعا إلى إلغاء النظام الطائفي- تفتيت الوطن الواحد إلى أوطان متعددة". عبد العزيز قباني، **مرجع سابق،** ص184.

[343] سعود المولى، **مرجع سابق.**

[344] عدنان الأمين وآخرون، **مرجع سابق،** ص322-324 .

- تبدو الدولة والمجتمع أنهما يقيمان علاقة متوازية فالدولة تعرف ارتجاجا في بنائها نتيجة هيمنة طائفة محددة على الدولة ومقدراتها، أما المجتمع فتحكمه مكوناته الأولية من طوائف وجهات قرابة.

وكذلك الأثر النفسي الذي يتركه الانتماء الطائفي داخل الجماعة الدينية فهو ينعكس على سلوكها إزاء الجماعات أو الطوائف الأخرى، فكل طائفة تنظر بعين الشك والريبة إلى بواعث ودوافع السلوك الاجتماعي والسياسي للطوائف الأخرى، ويترتب على ذلك سلوك لا يقوم إلا على الترقب والترصد، وفي هذا الوضع تصبح العلاقة بين مختلف الطوائف اللبنانية محكومة دائماً بمبدأ الشك والريبة والصراع، وليس بمبدأ التعاون والتسامح، سواء كان ذلك بشكل خفي أم بصورة معلنة، ويحدد ذلك كل موقف بعناصره ومقوماته ولعل قيام الأزمة اللبنانية منذ سنوات واستمرارها إلى يومنا هذا دون حل يؤكد ذلك،[345]

وعليه تكاد المناطق الجغرافية اللبنانية أن تكون مكرسة للطوائف دون السياسيين بمختلف مراتبها، ويتبع التقسيم الطائفي سلسلة من الانقسامات في ميادين التربية والتعليم* والاقتصاد والخدمات البلدية وأيضاً في الميادين الثقافية والفكرية،[346] فالفرد اللبناني يعيش مواطنة مثلثة الأبعاد فهو بسياق الانتماء الطائفي مواطنا في طائفته كما يعيش مواطنة جغرافية مثقلة بالرموز والتاريخ البعيد والحديث، إضافة إلى أنه مواطنا لبنانيا ينتمي إلى الجمهورية اللبنانية ومؤسساتها الدستورية والقانونية والإدارية،[347] والجدول التالي يبين مؤشر التنمية على بعض المناطق المختلفة في لبنان:

مؤشر التنمية البشرية المناطقي في لبنان: 1997/1996

المؤشر	بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	النبطية	البقاع	لبنان
مؤشر العمر المتوّقع	0.825	0.808	0.725	0.802	0.760	0.742	0.772
مؤشر التعليم	0.847	0.822	0.712	0.767	0.734	0.750	0.801
مؤشر الناتج المحلي الاجمالي	0.609	0.595	0.482	0.483	0.498	0.502	0.542
مؤشر التنمية البشرية المناطقي	0.760	0.742	0.640	0.684	0.664	0.665	0.705

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان 2002

يقوم مجتمع الطوائف في لبنان على استقلالية الطائفة من خلال مجموعة من المؤسسات ومن خلال وظائف داخلية سياسية واجتماعية ومذهبية تضطلع بها كل المؤسسات ولهذه

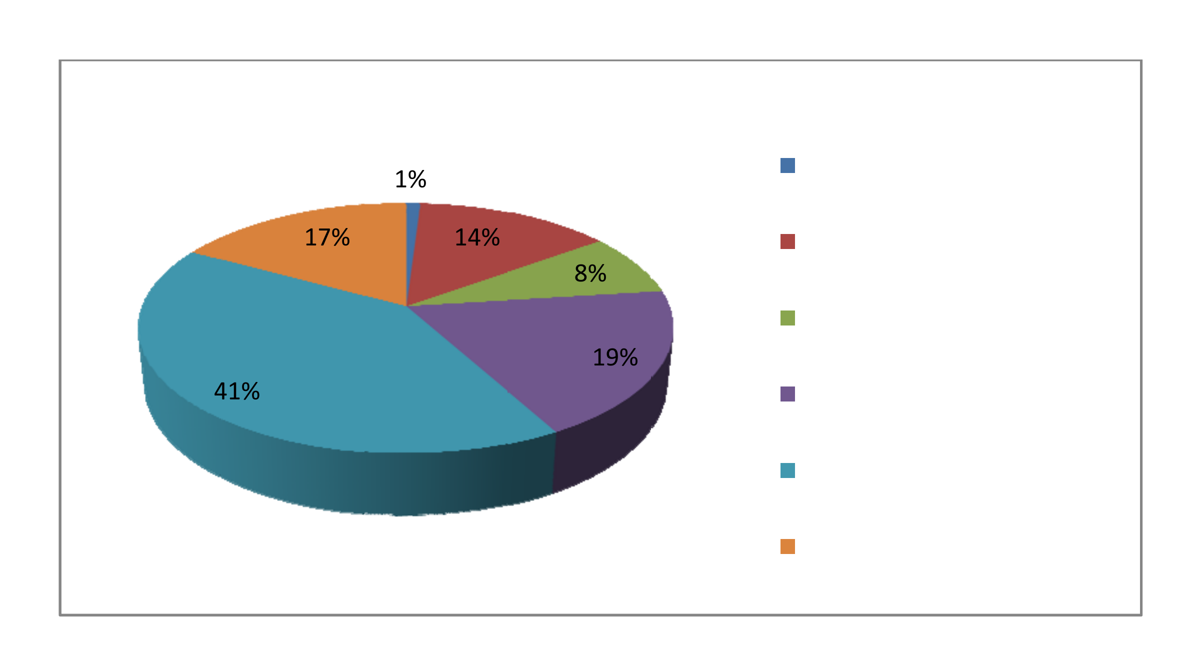
[345] وعطا محمد صالح، **مرجع سابق**، ص131.

* "استنادا إلى استقصاء اجري عام 1997 تبين أن 7% فقط من طلاب لبنان يرتادون مؤسسات التعليم العالي المختلطة دينيا وجغرافيا مقابل 74% يرتادون جامعات من لون ديني غالب و19% يرتادون جامعات تقع ما بين الطرفين". عدنان الأمين وآخرون، **مرجع سابق**، ص52.

[346] فيصل جلول: عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان. مجلة السياسة الدولية، عدد 82، أكتوبر 1985م، ص11.

[347] عدنان الأمين وآخرون، **مرجع سابق**، ص84-85 .

348



-

349

348

-

349

الأرثوذكس من المؤتمر المسيحي الذي عقد في العام 1983، أو كما هي حالة الطائفة السنية بعد الاجتياح الإسرائيلي، وبعد 6 فبراير في العام 1984 في بيروت الغربية، فإذا ما انتقلنا إلى مستوى الطائفة الواحدة وألقينا نظرة عامة على الطائفة المارونية المسيحية على سبيل المثال لوجدنا أيضاً من داخلها انقسامات ومراتبيه معينة، وهذا ينطبق أيضاً على الطائفة الدرزية والطائفة السنية وبقدر أقل يصلح على الطائفة الشيعية،[350] فكل جماعة أو فئة طائفية تعتبر نفسها مجتمعاً قائماً بذاته لا تربطه بالمجتمعات الطائفية الأخرى سوى فكرة صيانة المصالح الآنية وتكون النتيجة المنطقية لذلك:

_ أن تحولت الحياة السياسية في لبنان "خصوصاً بالنسبة للمسائل المصيرية" إلى عمليات ضغط أو عنف أو تهديد باللجوء إلى القوة، تمارسها بالتناوب الجماعات المتسلطة إزاء بعضها البعض دفاعاً عن مصالحها الخاصة أو مصالح زعمائها.

_ أن يضمحل شأن المواطن الفرد فلا يعود لآرائه أو مواقفه الفكرية والعلمية أي قيمة، وعندها يجد هذا المواطن الحر الذي يرفض وضعاً كهذا نفسه أمام خيار صعب إما التمرد على هذه التقاليد والمفاهيم والتعرض لنقمة الجماعة ممثلة بزعمائها ومرجعياتها، وإما الرضوخ والاستسلام لهؤلاء الزعماء.

_ أن تتلاشى الدولة بمفهومها الحديث وأجهزتها العصرية وتنقلب إلى آلة تعمل لحساب زعماء الجماعات، فيغيب بذلك مفهوم تلك المؤسسة السياسية الكبرى التي من المفترض أنها قامت لخدمة المواطنين والسهر على راحتهم وكراماتهم وحياتهم.

_ أن يطفو على البلد صوت هذه الجماعات فقط فيضطر الأفراد والمؤسسات والقوى الأجنبية إلى الاتصال بها والتعامل معها واعتبار الدولة هيئة لا وجود لها.

فكثيرا ما يختلف اللبنانيون حول مفهوم الوطن والمواطنة، وذلك حسب انتماءاتهم الفكرية المختلفة، فلا يوجد مفهوم موحد للمواطن والوطن بين اللبنانيين، كما هو الحال بالنسبة للدولة والقضاء والدستور والأجهزة المختلفة، والنظرة كذلك إلى الديانات فالإسلام يمثل الحضارة الشرقية والمسيحية تمثل الحضارة الغربية في نظر المسلمين، ولبنان هي مهد الديانة المسيحية بنظر المسيحيين،[351] والمسلمون يتحدثون عن أصول عربية للبنان والمسيحيون يتحدثون عن أصول فينيقية، فيمكن القول أن الاختلاف حول هوية الوطن يجعل من صور لبنان في عقول اللبنانيين باهتة، الأمر الذي يدعم الهوية الطائفية ويعطيها أولوية على ما عداها من الأفكار والوقائع، ويخلص من ذلك تكوين مجتمعاتهم الخاصة بهم التي تحكمها أعراف وتقاليد الطائفة ويجد فيها المواطن اللبناني منفسه، وأكبر دليل على ذلك، هو عدم انخراط كل اللبنانيين في الدفاع عن الجنوب اللبناني بشكل موحد والواقع تحت ضربات العدو الإسرائيلي، لأنه يمثل مجتمع طائفة بعينها في نظرهم، والعديد من

[350] **المرجع السابق**، ص12.

[351] عبد العزيز قباني، **مرجع سابق**، ص175.

الطوائف المسيحية أيدت الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني، وأن يكون للعدو الإسرائيلي نفوذ مطلق داخل لبنان على حساب الوجود السوري العربي.[352]

فثمة مجتمعات متعددة لكل واحد منها ثقافته وتقاليده وحتى تاريخه،[353] ومجتمع الطوائف في لبنان يعمل فقط لخدمة الطائفة الواحدة على حساب الطوائف الأخرى أولاً وعلى حساب الدولة بشكل عام، بمعنى أن الطائفة وخصوصيتها ومصالحها مقدمة على كل المصالح الأخرى سواء التي تهم الطوائف أو التي تهم الدولة بشكل عام، هذه النظرة الأحادية تؤثر على جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية داخل لبنان، وأدخلت لبنان في الكثير من المشاكل الداخلية والتي تطورت شيئاً فشيئاً لتدخله في حروب أهلية مستمرة.

بعد كل ما عرفناه عن الطائفية في لبنان وكيف تفرض نفسها على جميع مجالات الحياة والتي تعيق بذلك الوصول إلى تجسيد فكرة المواطنة التي يطمح إليها الكثير، قد بات الشغل الشاغل للكثيرين ممن يطمحون للخروج من هذا الوضع، حيث يذهب البعض إلى تقديم تصورات وأفكار حول إمكانية تخطي هذا الوضع والسبل الكفيلة التي يمكن من خلالها الوصول فعلا إلى المواطنة الحقيقية وذلك من خلال الدولة التي تجمع ولا تفرق وتضمن الحقوق والحريات للجميع وأن لا أحد يعلو على قوانينها، وأن تكون لبنان هي المجتمع الوحيد الذي يحيى فيه المواطن اللبناني في نظر الجميع بعيدا عن الارتباطات الجغرافية الضيقة، ومن قبلها الارتباطات النفسية والفكرية للجماعات المحتفلة، وذلك من خلال مجموعة من الخطوات تنطلق في غالبيتها من الفرد وهذا ما سنعرفه من خلال المطلب القادم.

[352] **المرجع السابق**، ص13.

[353] : سليم حداد: بؤس الديمقراطية: إشكالات. ط1، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص23.

المطلب الثاني: **آفاق لبناء دولة المواطنة**

للطائفية تأثير كبير على جوانب الحياة المختلفة في لبنان – الثقافية والسياسية والاجتماعية- والتي تعد ركائز المواطنة الثلاثة، ولإعادة النظر في النهوض بالمواطنة في لبنان وتحرير جوانب الحياة فيه من تأثير الطائفية هناك أمران رئيسيان يجب أخذهما بعين الاعتبار، وهما تنشئة الجيل الصاعد على قيم المواطنة وحب الوطن، وكذلك محاولة إلغاء الطائفية من الحياة السياسية وهو ما يتناوله هذا المطلب.

الفرع الأول: **تقوية التربية المواطنية**

تعتبر النزعة الطائفية الملازمة للنظام اللبناني معارضة للمبدأ الديمقراطي الذي يقوم على تعميم الحريات الشخصية والعامة والارتباط الوثيق بمبدأ العلمانية حيث لها نفس البعد الذي تسعى إليه الديمقراطية، من خلال تحرير الشعب من كافة رواسب المذهبية والطائفية وتسعى للحفاظ على حرية المعتقد الفردي والجماعي، فالطائفية اللبنانية تتعايش مع الديمقراطية بالقدر الذي يؤمن تفاهم زعماء الطوائف وتعايشها المشترك وتخطي الحواجز القائمة بينها، في حين تتأسس الديمقراطية على سيادة الشعب الحر المؤلف من مواطنين أفراد أحرار وقوانين ومؤسسات تحفظ السيادة والحرية وتلغي الحواجز التي تميز بين أعضاء الأمة والدولة على أساس العقيدة أو اللون أو العرق أو الدين أو اللغة، فلا يمكن قيام ديمقراطية بدون وعي بالمواطنة ليس كشعارات فحسب بل كممارسة وسلوك في الوطن من خلال التربية على ذلك، وتعني التربية المواطنية تنمية الشعور بحب الوطن والاعتزاز به وغرس الولاء له في نفوس أفراد الجماعة الوطنية فهي "البوتقة التي تصهر فيها مشاعر الناشئة وإحساسهم بانتمائهم إلى وطنهم وفق تراثه التاريخي وأعرافه وتقاليده ومأثوراته"،[354] والتربية المواطنية تتعدى الشعور بالمسؤولية إلى الفعل الاجتماعي الذي يحقق تفاعل الفرد مع بيئته ومحيطه ويكون كل هذا بعملية تربوية فالتربية الوطنية تعنى بـــ:[355]

- عملية نضالية مستمرة.
- تعمل على تغليب الانتماء الوطني على الانتماءات الفرعية الأخرى.
- تعني المشاركة لكافة فئات المجتمع وفقا لمنطق المسؤولية السياسية.
- تعني المساواة أمام القانون في الحقوق السياسية.
- تنحصر سلطة الدولة فيها على حب الخير المشترك لجميع أعضائها.

---

[354] إبراهيم ناصر: المواطنة. ط1، عمان (الأردن): دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، 2003، ص246.
[355] الهادي دوش، **مرجع سابق**، ص28.

- النظر وفق مبدأ التوازن في الحقوق والواجبات.

- التطوير المستمر لمحتوى نظام الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطنين والدولة.

ولكي تلغي التربية التعصب عليها أن تركز جهدها في ظل نظام وطني بعيد عن السيطرة المذهبية بالتنسيق والتناغم مع التثقيف والثقافة والممارسة الوطنية على إنماء قيم الديمقراطية،[356] كما لا يمكن أن تنجح الديمقراطية في ظل الواقع الطائفي، فالديمقراطية لا تهدف إلى طمس الآخر أو إلغائه بل الاعتراف به وبخاصيته ضمن القانون والدستور، فالتعددية هي من سمات المجتمعات الديمقراطية والتي لا تهدف إلى سيطرة قوة على قوة أخرى وليس حكم الأكثرية بقدر ما هي ضمانة لحقوق الأقلية، من هنا تعززت فكرة الديمقراطية التوافقية في لبنان بهدف الحفاظ على حقوق الجميع دون سيطرة طرف على آخر، وتطرح عدة بدائل في هذا الشأن لتعزيز التربية المواطنية فمنهم من يركز على العمل الجمعوي ودور الشباب والمخيمات وعمل الكشافة، ومنهم من يذهب إلى تقديم البرامج الإذاعية والتلفزية التي تنمي على حب الوطن وغيرها من الطروحات، إلا أن أهم ما يقوي التربية المواطنية ينطلق من البرامج التعليمية الرسمية وإزاحة الشوائب عنها، ومنه ولتقوية التربية المواطنية قصد دعم فكرة المواطنة في لبنان يجب التركيز على:

- **كتاب التاريخ**: فالخلاف السياسي في موضوع نهج التاريخ ما زال يتعلق بأحد الأبعاد الثلاثة للمواطنة من خلال الهوية باعتبار الهوية تشمل تحديد "من نحن" ومن هم أجدادنا وأسلافنا فما زال اللبنانيون مختلفون حول الماضي لتحديد هويتهم، فكتاب التاريخ كان محط جدال كبير من قبل السياسيين اللبنانيين من حيث تحديد الفترة التاريخية التي يبدأ منها تاريخ لبنان والمحطات التاريخية البارزة وأهم الشخصيات صانعة التاريخ اللبناني ومن هنا كمبادرة حسن النية وعدم ترسيخ العدائية بين أبناء الجيل الصاعد،[357] يجب التركيز على المناهج الدراسية البعيدة عن التعصب، فالمناهج اللبنانية الجديدة التي صدرت عام 1997 دون أن تتضمن منهجا لمادة التاريخ ولاحقا في (2000/50/10) صدر منهج خاص لمادة التاريخ ووضعت على أساسه كتب مدرسية للصفوف الأولى الثلاث من الطور الأول لكن ما لبثت هذه الكتب أن سحبت من التداول وعلق العمل بالمنهاج الجديد،[358] فيجب أن يتم توافق على كتاب تاريخ موحد يكون لا يسيء إلى أي رمز من رموز التاريخ مهما كان انتماؤه وكذلك الأحداث التي أهينت فيها أو أذلت فيها أي طائفة لا يجب التركيز عليها أو اعتبارها معلما تاريخيا وطنيا تتخفى خلفه طائفة ما.

---

[356] عبد العزيز قباني، **مرجع سابق**، ص188.
[357] أنطوان نصري مسره، **مرجع سابق**، ص101.
[358] عدنان الأمين وآخرون، **مرجع سابق**، ص34-35.

- **كتاب التربية المدنية**: هو الآخر يعاني مشكلين أساسين التفكك واللاتوازن حيث يشعر الطالب ببعد هذه المادة عن فحوى الأفكار التي تأتي بمعظمها أفكار نظرية أقرب منها إلى الإيديولوجية ولا تتصل بشكل مباشر بسلوكيات وقيم المواطنين، فهو يركز على المعارف أكثر مما يركز على الأنشطة الفكرية أو العلمية،[359] كما أن هناك تباعد في الرؤى الأسرية والمدرسية لجهة التنشئة المدنية والمواطنية، لذا يجب القيام بتوافق حول المنهج الدراسي ثم العمل على تقوية التنشئة المدرسية على حساب التنشئة الأسرية لأن الأسرة تعمل على إعادة الفكر الطائفي.

- التثقيف السياسي للتلاميذ: فهم ليسوا بغياب تام عن الواقع السياسي اللبناني من خلال تقوية العمل الحزبي والجمعوي[360] والمنهج الموازي[361] ومحاولة جعلهم ينصهرون مع بعضهم كي يألفوا التعامل الجمعوي والخروج من الحياة الانطوائية حتى يتمكنوا في المستقبل من العمل في المؤسسات والأجهزة الرسمية بعقلية أكثر تفتحا وتتولد لديهم النظرة الشاملة للمجتمع.

على الرغم من الأهمية البالغة لطبيعة الثقافة المسيطرة في البلد ودورها في تكوين الفرد من خلال معرفته لهويته وانتمائه في تحديد طبيعة المواطنة، فعملية التربية الوطنية والتثقيف السياسي مهمان في بناء مجتمع مواطني، إلا أنه في بلد كلبنان ليس كل الأمر متوقف عليهما، فإخراج الفرد فكريا ونفسيا من هيمنة الطائفة أمر مهم لكن يجب أن يكون بالموازاة مع ذلك إخراج الحياة السياسية التي تعبر في الأساس عن سيادة الدولة من هيمنة الطائفية، لتصبح قوانينها نزيهة وبدون خلفيات طائفية وتستطيع أن تضمن الحقوق للجميع وتفرض نفسها، كي تسهل على المواطن إمكانية التعلق بها والولاء لها، فإلغاء الطائفية دينيا يعد ضربا من الخيال لكن محاولة الإلغاء هذه تتعلق بتخليص الحياة السياسية من الطائفية كي يكون مبدأ الكفاءة يحكم القرارات المتخذة، وهو ما يصطلح عليه كثيرا "بإلغاء الطائفية السياسية".

---

[359] **نفس المرجع**، ص36.
[360] "حيث تثبت الدراسات أن تأثر الشباب بالتنشئة العائلية أكثر مما يتأثر بالنماذج التي نقلتها وسائل الإعلام الحزبية"انظر: أنطوان نصري مسرة، **مرجع سابق**، ص80.
[361] عدنان الأمين وآخرون، **مرجع سابق**، ص40.

الفرع الثاني: **محاولة إلغاء الطائفية السياسية**

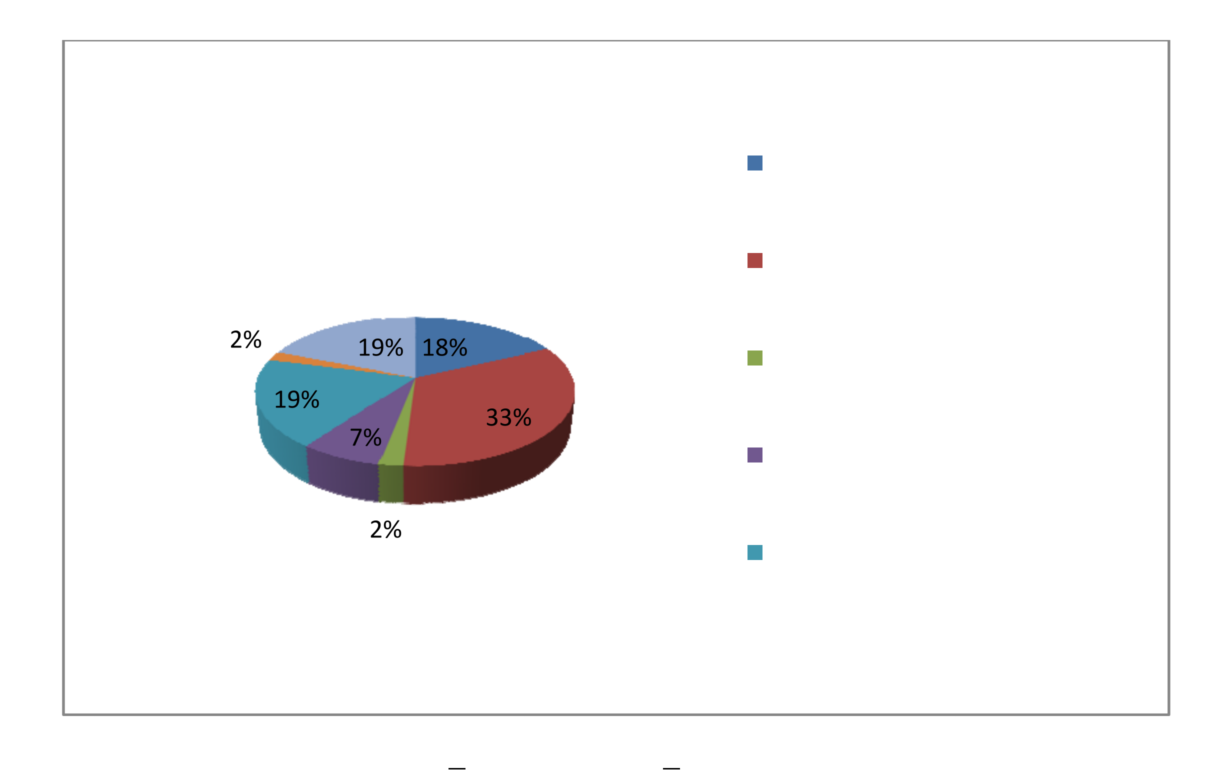
تؤخذ الطائفية في لبنان كنظام حكم سياسي وهي كحالة نادرة الوجود بهذه الصورة، فمجمل نواحي الحياة متأثرة وبشكل كبير بالطائفية وهذا ما دفع بالعديد من المفكرين والقادة السياسيين بالدعوى للحد من الطائفية السياسية، لأنها أصبحت عائقا أمام تطور اللبنانيين،[362] وقد طرحت العديد من المبادرات الرامية إلى إلغاء الطائفية السياسية من النظام في لبنان والوسائل التي يجب إتباعها بغية إعادة ثقة المواطن بدولته والتصدي في ذلك لكل أنواع الضغوط الداخلية والخارجية،[363] فبعض الباحثين يتحدثون عن إلغاء الطائفية السياسية من القوانين اللبنانية والبعض الآخر يتحدث عن ضرورة قيام دولة علمانية لا صلة لدين أو طائفة بها، وهناك من يرى أن يكون الجيش هو المؤتمن على أمن البلاد،[364] ويرى **محمد مجدوب** أن الحديث عن إلغاء الطائفية السياسية يجب أن يتخطي عائقين:[365]

- موقف معظم السياسيين الذين يحملون الطائفية كل الأوزار يمارسونها لأن وجودهم كأصحاب سيطرة رهن باستمرار الطائفية وازدهارها.

- الإلغاء يتطلب حكاما يتمتعون بقدر رفيع من النزاهة والتجرد وبقوة مادية ومعنوية تخولهم ذلك.

ويكاد يجتمع معظم اللبنانيين على أن أهم شرط لبناء النظام المؤسساتي يكمن في إلغاء الطائفية السياسية، وهو ما وقفت عليه الدراسة المعروفة لجميلة محمد غريب والتي جاءت بالنتائج التالية:

[362] عبد العزيز قباني، **مرجع سابق**، ص157.
[363] "يرى الكثير أن الصهيونية احد القوى الضاغطة لإبقاء النظام الطائفي في لبنان لأنها ألد أعداء العلمانية فهي قائمة على الإيديولوجية الصهيونية التي قامت قيامتها عندما طالبت منظمة التحرير الفلسطينية بقيام دولة علمانية تضم اليهود والعرب". انظر في هذا الشأن: عبد العزيز قباني، **مرجع سابق**، ص195.
[364] انطوان نصري مسره، **مرجع سابق**، ص102.
[365] محمد المجذوب، **مرجع سابق**، ص262.



– –

www.arabsfordemocracy.org

-

-

الأحزاب وهذا الطلب يشكل المسألة الأساسية في عملية التحول السياسي والاجتماعي المطلوب للمرحلة المقبلة لإنجاح عملية إلغاء الطائفية السياسية، فضلا عن اعتماد نظام جديد للانتخابات يأخذ بقاعدة التمثيل النسبي المعمول بها في الكثير من الدول.

- **الفصل بين المناصب العامة والمجالس الطائفية**: فالمبادئ الدستورية تتطلب ممن يكون يعمل في القطاع العام أن يكون ولاؤه الأول لخدمة الوطن والمواطن والمصلحة العامة، كما أنه من المنطقي أن تفرض المؤسسات على أعضائها الولاء التام لأهدافها وأعمالها إذ عندما تتعدد الأدوار بحكم تعدد الانتساب للمؤسسات سوف تنشأ مشكلة الازدواجية وتتنازع الولاءات فعملية التوفيق في الموقف بين انتماء رجل السياسة إلى مؤسسات الدولة سواء كان موظف أو مسؤول في مركز معين وما تفرضه عليه مسؤوليته نظرة شمولية ووطنية وموضوعية في العمل سوف يكون أمر جد صعب لما يختزنه من موروثات وانتماءات أولية قد تعيق تحقيق تلك المصلحة الوطنية الكبرى.

- **أن يكون دور الدولة توازني:**[366] وذلك من خلال إصدار تشريعات جديدة ضد التمييز والتفرقة بحيث يكون الأفراد داخل الوطن جميعهم على قدم المساواة دون أي تفرقة في الجنس أو الدين أو الطائفة وبالتالي تفعيل المواثيق الدولية التي تنص على دعم حقوق الإنسان ضد التمييز والهيمنة، والعمل والتعليم إذ لا تكف المصادقة على تلك المواثيق بل الاقتران في التطبيق عبر آلية تنفيذ ومراقبة تلك المواثيق.

- **الإصلاح الإداري**: بحيث تتم عملية اعتماد الكفاءة في المناصب والوظائف دون النظر إلى أي اعتبارات مذهبية أو طائفية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب تبعا لكفاءاته وقدراته ومؤهلاته التعليمية وليس تبعا لحجم الواسطة أو الانتسابية التي يحضى بها فالدولة الحديثة تقوم على المؤسسات أو دولة الإدارة كما يسميها بعض الفقهاء أي الرجوع إلى أهمية الإدارة في العمل المؤسساتي الذي يسعى إلى تحسين أداء المؤسسات والتركيز على مبدأ التخصص والكفاءة من هنا تبدأ عملية الإصلاح الإداري وتفادي الفساد الذي يغزو عادة مؤسسات الدولة.

- **الإعلام**: يعتبر موضوع الإعلام من الوسائل البالغة الأهمية في التأثير على الرأي العام وتوجيه المواطنين لذا يجب أن يكون موجه نحو دعم مبادئ الحريات العامة من جهة والالتزام بالمسؤوليات الوطنية المترتبة على ذلك من جهة أخرى وأن يتعامل مع فضيلة الحذر* باحترافية.

---

[366]" إذا كان دور الدولة توازني فهي توفق بين الطوائف إذا اشتد تنافسها وتحول دون تخاصمها وتحافظ على ديمومتها كدولة للطوائف أما إن كان دورها هيمني فيكون تامين الهيمنة لطائفة دون غيرها". مهدي عامل، **مرجع سابق،** ص20-21.

* " فضيلة الحذر تتضمن التعامل مع مصادر الخطر المحتملة وتحديد مصدر الخطر جيدا وكيفية التصدي له وغيرها مما يجعل الطوائف دائما مصدر للخطر على بعضها ويغيب الأمان". انظر: انطوان نصري مسره، **مرجع سابق،** ص113.

- **عمل الهيئات الدينية على ترسيخ فكرة المواطنة**: وذلك من خلال دفعها نحو تأدية أربعة وظائف ديمقراطية ايجابية:[367]

1 – تأمين المشاركة السياسية المضمونة تكون مرنة ومنفتحة وعرفية الطابع فيتحول النظام الطائفي إلى نظام مشاركة أكثر عصرنه وتطور .

2 – إعادة الاعتبار للمجتمع المدني ومحاولة إبعاد الرؤساء الدينيون عن دورهم السياسي والحرص على أن لا يطغى رجال السياسة على الأديان.

3 – الإنماء الذاتي المتوازن لأن للهيئات الدينية مدارس ومستشفيات وجمعيات خيرية وترفيهية يمكن أن تكون عامل إنماء داخلي وذاتي متوازن يساهم مع السلطة المركزية في تحسين الأوضاع الداخلية لمختلف شرائح المجتمع.

4 – حماية التعددية السياسية من دولة تسلطية فالمظهر السلطوي في المنطقة لا يشكل نموذجا يقتدى به في المجتمع المتنوع كلبنان فالدولة لا تبنى بمجرد وضع دستور لها بل تبنى بتوافق.

يعتبر إلغاء الطائفية السياسية إن وفق لبنان في تحقيقها أحد أهم العقبات التي يمكن إزاحتها من طريق الوصول للمواطنة، وذلك بجعل الانتماء الديني لا يؤخذ كأي معيار من معايير الحياة المختلفة، وخاصة منها السياسية لأن كل الجوانب الأخرى مرهون بمدى فعالية النظام السياسي الذي يؤثر أداؤه وينعكس على جميع الجوانب الأخرى، وفي الوقت نفسه لا يمكن لأحد أن يدعو إلى إلغاء الطائفية من الجوانب الحياتية الاخرى طالما لم يكن فيه إساءة إلى حقوق الغير، وإلا أصبح هذا السلوك في حد ذاته بعيد كل البعد عن الأداء الديمقراطي، وكما مر في الفصل النظري قول **الكواري** "ليس على الدولة هداية الناس" ولكن يجب أن تكون أمور البلد تدار بصورة شفافة ويقيم الفرد فيها على ما يقدمه من أداء، وليس كونه نشأ في كنف جماعة دون غيرها ولم يكن له الاختيار في هذه النشأة، وهناك تكون الكفاءة وحدها المحدد في النبوغ حيث يمكن من خلالها أن تظهر المواهب والكفاءات إذا ما كانت الدولة حامي وراعي لهذه الكفاءات في جميع الميادين، وهذا ما يطمح إليه معظم اللبنانيين ويتمنون الوصول إليه وذلك بأن تكون دولتهم مدنية.

الفرع الثالث: **الدولة المدنية المرجوة**

بعد الحديث عن السبل التي يمكن أن تساعد في تخطي المشكل الطائفي في لبنان يأتي هذا الفرع كنظرة استشرافية لما بعد هذا التخطي، فنجد اليوم في لبنان الكثير من يناضل من أجل الوصول إلى دولة تكون متحررة من الهيمنة الطائفية، والعمل فيها يكون موكل لمؤسسات الدولة والمجتمع تحكمه الحياة المدنية، وعلى هذا تقوم مؤسسات المجتمع المدني في لبنان بجهود كبيرة في محاولة منها لإلغاء الطائفية وتمكين المجتمع المدني من ممارسة

---

[367] انطوان نصري مسره، **مرجع سابق**، ص88-96.

دوره لخدمة المواطنين، لذلك عقد المركز المدني للمبادرة الوطنية عدة ندوات حول تفعيل دور المجتمع المدني والمواطنة أبرزها ما جاء تحت عنوان "من أجل دولة مدنية ومن أجل المواطنة في لبنان" وأهم ما جاء في هذه الندوة، أن لبنان دولة مدنية لا تفرض دينا بالإكراه ولا ترفض دينا بالإنكار ويطلب اللبنانيون فيها على اختلاف معتقداتهم واستعداداتهم الاجتماعية والثقافية والدينية العيش الحر والكريم،[368] فضمان العيش المشترك هو ضمان قبول القوانين واحترامها والسعي الدائم إلى أن تكون مؤاتية للحوار والمشاركة فتكون تجسيدا لإمرة النفس والسيادة في نصوصها وفي تطبيقها أو تفسيرها وفي تعديلها أو إلغائها، وذلك بتأكيد دولة القانون قانون اللبنانيين تشريعا لمشاريع حياتهم الفردية والجماعية وحماية تلك المشاريع بقوة سلطة لبنانية.

فيطمح الكثير من اللبنانيين إلى القيام بفكرة الدولة المدنية لأنها دولة تحافظ وتحمي كل أعضاء المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم القومية أو الدينية أو الفكرية، وهي تقوم على السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، والدولة هي التي تطبق القانون وتمنع الأطراف من أن يطبقوا أشكال العقاب بأنفسهم، وعلى اثر هذا تكون هناك مركزية للدولة في صنع القرار وامتلاك المؤسسات الحيوية، وكذلك الانتقال من الإدارة الخاضعة للمحاصصة إلى إدارة تعمل بجدية وفق مقاييس الخبرة والمهنة والاصطفاء، كما يكون فيه مجلس شيوخ منتخب على أساس طائفي تبعا لنسبة تمثيل كل طائفة ويصار من ثمة تحديد دوره وصلاحياته وعلاقته بالمجلس النيابي وبالسلطة الإجرائية،[369] ويكون القضاء مستقل ونزيه بعيد عن ضغوط زعماء الطوائف، وهو ما أشار إليه رئيس مجلس القضاء الأعلى **الدكتور علي ناصر سالم** "أن بناء الدولة المدنية الحديثة لن يتأتى إلا بنظام قضائي مستقل نزيه ومحايد، بعيدا عن كافة المؤثرات الحزبية والولاءات الشخصية والمناطقية وغيرها من العيوب"[370].

كما تظهر فكرة الإعلاء من شأن الوطن لدى الجيل الناشئ وكذلك إدراكه تمام الإدراك من طرف الزعامات الدينية على أن الاستعانة بالأطراف الخارجية لإضعاف الطوائف الأخرى هو في حقيقته إضعاف للوطن ككل، ويكون بذلك التنصل من جميع أشكال الإملاءات الخارجية.

ويظهر الجيش كذلك كمؤسسة قوية ومتماسكة قادرة على فرض هيبة الدولة عندما يكون الجيش هو الأداة الوحيدة أو المسيطرة في امتلاك القوة واستعمالها في إطار ما يحدده القانون دون ظلم، أو أي ثأر بحيث يكون الجندي يدرك أنه يعمل لصالح الوطن وليس لأي رمز من الرموز الأخرى.

---

[368] جميلة محمد غريب: **مرجع سابق**. ص27.
[369] عدنان الأمين وآخرون، **مرجع سابق**، ص86.

كما تكون المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي يحتاجها المواطن تابعة للدولة وليس ملكا لأشخاص أو جماعات محددة تستخدم العمل الجواري كأداة للدعاية لها، وذلك من أجل القيام بتنمية حقيقية وشاملة عندما تراعى الكفاءة والمهارة وحدها دون أي اعتبار آخر.

فالدولة المدنية هي طموح معظم اللبنانيين وخاصة المهمشين أو أبناء الطوائف المستضعفة، لأنه في ظل الدولة المدنية التي لا تعترف إلا بالكفاءة والمهارة يمكن لهم أن يثبتوا أنفسهم، لكن هناك نزعة ضيقة تقف عائقا أمام هذا الهدف الذي ينشده الجميع وذلك خوفا من ضياع المكتسبات التي تحققت للبعض على إثر الممارسات الطائفية، وكون الدولة المدنية هذه مطلب الجميع لا يمكن لأحد أن ينكر أو يعلن رفضه لهذا المشروع، ولكن عند العمل أو التجسيد الفعلي تظهر العراقيل المختلفة، وتظهر أكثر من خلال الصراعات المتكررة على مواقع السيطرة والنفوذ بين قيادات الطوائف المتعددة، وهذا ما يفسر أمل الكثير في إقامة دولة مدنية وصعوبة التحقيق في نفس الوقت.

خلاصة:

بناءا على ما سبق نجد أن الطائفية في لبنان تجثو على جميع مفاصل الوطن والمجتمع بدءا من الهيمنة الواضحة على ذهنيات الأفراد التي تظهر من خلال تعدد الانتماءات الثقافية داخل هذا البلد والتشبث بالمرجعية الدينية الحصرية للفرد التي تطغى على معظم سلوكاته، ويؤثر ذلك على جميع الممارسات السياسية والاجتماعية والمهنية كما يسيطر على عمل أجهزة الدولة، والطائفية سواء أكانت شعورا عدائيا لطائفة تجاه طائفة أخرى أو وسيلة تستخدمها فئات النخبة السياسية في التنافس على السلطة، أو سياسة ممنهجة تتبعها سلطة معينة في سبيل تأمين قاعدة اجتماعية أو إثنية أو مذهبية تعزز مواقعها، فهي تبقى ظاهرة جلية في الواقع اللبناني، وهذا يعني أن الطائفية بالرغم من تحولها إلى وسيلة رئيسية عند بعض القوى الاجتماعية للدفاع عن مصالح وامتيازات ومكاسب استثنائية وتكريسها، ليست ظاهرة مستقلة ولا يمكن دراستها بمعزل عن الأوضاع السياسية والاجتماعية، فهي تشكل بعدا من المسألة الثقافية والسياسية والاجتماعية، وهي مرتبطة بها ارتباطا عميقا، ويعني هذا أنه من غير الممكن فهمها بمعزل عن السياق الاجتماعي والسياسي الذي نشأت فيه في العقود الماضية، وتبقى فكرة المواطنة والتي ترتكز على عدة جوانب - الثقافي والسياسي والاجتماعي- في لبنان مهددة ما دام الانتماء في الثقافة اللبنانية يدفع بالأفراد إلى الميل للطائفة والولاء لرموزها وكذا الحياة السياسية في لبنان تحكمها النزعة الطائفية وتوجه السلوك السياسي في لبنان، كما أن للطائفية كذلك تأثيرًا واضحاً في الحياة الاجتماعية وهو ما يظهر في لبنان من وجود مجتمعات متعددة لكل منها طابعه وتقاليده، وهذا بطبيعة الحال انعكس على مجمل نواحي العمل في لبنان حيث أصبح موجه للمصالح الضيقة على حساب المصلحة العليا للوطن، وعلى لبنان دون شك إن أراد بناء دولة مدنية أن يجد طريقة لائقة لإلغاء الطائفية من العمل السياسي، وأن يعمل على إدماج الهويات الطائفية في هوية وطنية، والتركيز على التربية المواطنية لدى الجيل الناشئ.


الخاتمة

الخاتمة

تناولت الدراسة من خلال فصولها الثلاثة تأثير ظاهرة الطائفية على فكرة المواطنة من خلال النموذج اللبناني باعتباره من أهم الدول التي تعرف التعدد الطائفي وكيف هي فكرة المواطنة في هذا البلد، وذلك لِما للمواطنة من أهمية بالغة حضيت بالكثير من الاهتمام ومحاولات تمكين المجتمعات من الوصول إليها، خاصة بالتزامن مع فكرة حقوق الإنسان والتي يسعى المنادون بها إلى الدفاع عن الحقوق الأساسية للفرد، وهو ما يتلاقى مع فكرة المواطنة كونها تجعل من المواطن محور العملية السياسية والتنموية في البلد، وهذا طبعا يأتي فعليا من تجسيد النموذج الديمقراطي.

لهذا كان التركيز في البدء على مفهوم المواطنة وعلاقته بالديمقراطية فتم التعرف على معنى المواطنة وعلاقتها بالديمقراطية لأن تجسيد الديمقراطية على أرض الواقع يُظهر المواطنة في أجل صورها، وتم التعرف كذلك على معنى المواطنة عند الغرب منذ البلورة الأولى للمفهوم إلى غاية ترسيخه، وكذلك النظرة العربية للمواطنة التي يرى فيها البعض أن اللغة هي الجامع الوحيد للشعوب العربية ويجب مراعاة ذلك عند الحديث عن فكرة المواطنة، في حين ظهر طرف آخر يرى أن الدين هو الجامع الأكبر للأمة العربية لأن الدين هو أغلى ما يملك الإنسان العربي، وعلى إثر هذا تم الوقوف على معنى الطائفية وأهم السمات التي تتميز بها لمعرفة طبيعة تأثيرها على فكرة المواطنة، وكذلك مسارات ظهورها وتكونها في المجتمعات العربية وذلك من خلال المسار السياسي والأحداث المتعاقبة التي نشأت على إثرها مختلف الطوائف، بالموازاة مع المسار الفقهي الذي يعطي لكل طائفة فكرها ومعتقدها الخاص بها.

وبما أن للمواطنة ثلاث أبعاد رئيسية وهي البعد الثقافي والبعد السياسي والبعد الاجتماعي جاء الحديث عن المشكل الطائفي في بناء الدولة الوطنية من خلال تأثير الطائفية على الأبعاد الثلاثة للمواطنة، حيث ظهر تأثير الطائفية على الجانب الثقافي مشكلة بذلك ما يعرف بأزمة الهوية والانتماء فتم التعرف على معنى الهوية والانتماء في ظل دولة المواطنة وكيف يكون ذلك عند المجتمعات الطائفية، وكذلك تأثير الطائفية على الحياة السياسية حيث تخلق في المجتمع ثقافة التحيز وهو ما يدفع نحو التمييز السياسي والطائفي، كما تؤثر الطائفية كذلك على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية حيث بدل أن تشيع التنمية الاجتماعية يحصل التهميش الاقتصادي والاجتماعي وتكون فيه أزمة في توزيع المصادر عندما يراعى التوزيع الطائفي في العملية التنموية.

وما زاد من وضوح تأثير الطائفية على فكرة المواطنة هو دراسة حالة لبنان التي يمكن أن نستخلص منها الكثير في مثل هذه القضايا، حيث تم التعرف على تاريخ لبنان وأهم المحطات التي رسخت ظاهرة الطائفية مرورا باتفاق الطائف فجل القرارات المتخذة اليوم في لبنان هي نتاج هذا الاتفاق، ثم تم الحديث عن الواقع المعاصر للبنان من خلال طبيعة المؤسسات الرسمية وكذلك الأحزاب السياسية وواقع الطوائف الدينية في لبنان، ومن ثم التعرف على واقع المواطنة في لبنان وذلك بمعرفة أبعادها الثلاثة حيث تناولت الدراسة ثقافة الانتماء في المجتمع اللبناني وكذلك طبيعة العمل السياسي والسلوك

الاجتماعي، ثم الحديث عن آفاق لترسيخ فكرة المواطنة من خلال محاولة إلغاء الطائفية السياسية وتقوية التربية المواطنية، وفي الأخير نظرة استشرافية عن الدولة المدنية المرجوة في لبنان، وبعد هذه الحوصلة يمكن الحديث عن مجموعة من الاستنتاجات:

الطائفية تؤثر في ثقافة الإجماع الوطني: حيث وجدنا أن الثقافة في لبنان الأكثر حضورا لدى عامة الأفراد هي الثقافة الأولية التي يكتسبها الأفراد من خلال تنشئتهم الأولى انطلاقا من العائلة مرورا بالطائفة، وذلك نتيجة الأفكار التي يحملها الفرد اللبناني وقيمها التي يتشبع بها تكوّن له خلفية ذهنية، وبالتالي تكون مرجعية له يستمد من خلالها الروح التي تصبح بمثابة المحرك له في كل تصرفاته، وركزت الدراسة في هذا الشأن على الجامعة كونها الخزان الفكري في البلد، حيث وقفنا على أنها هي الأخرى لم يستطع رائديها التخلص من الثقافة الطائفية، التي حدد على أساسها المواطن اللبناني هويته واختار انتماءه وهو أكثر ما يكون قصد تعزيز التعلق أكثر فأكثر بالطائفة والوفاء لها، والتمادي في الوفاء والتعلق بالطائفة هو إنكار للوطن، لأن الانتماء دون حمل مشاعر التعلق والانقياد للطائفة ليس بالظاهرة المذمومة، لكن في الحالة اللبنانية ما يهدد الانتماء الوطني هو التعلق بالطائفة وإعلاء شأنها ما يضعف مكانة الوطن في نفوس الأفراد وبذلك يضيع أحد أهم أركان المواطنة.

الطائفية تؤثر على الأداء السياسي في البلد: أهم جانب يكثر الحديث عنه عند ذكر ما تأتي به الطائفية على البلد -أرى- أنه ليس كونه الأهم ولكن يعد الأكثر وضوحا من خلال المزايا التي يحملها ومادة خصبة للسياسيين والإعلاميين، لكن لا يمكن الإنكار التام لمكانة الأداء السياسي على فكرة المواطنة، فهو إذا لم يكن على قدر كبير من الكفاءة كان حتما فيه تراجع لفكرة المواطنة، وهو ما نجده في لبنان حيث نرى في مؤسساته تداخل السياسي مع الديني بدءا بالتشريع الذي يحدد المناصب السياسية على أساس طائفي قد تحرم فيه البلد من قائد يمكن أن يخرج بها إلى بر الأمان كونه ليس مارونيا، كما قد يعطل عمل رئيس الجمهورية من طرف الكتل الإسلامية إذا ما خالفها في الرؤية وهو ما يضعف قراراته إذ تحكمه العودة دائما لهذه الطوائف، كما أن الأحزاب التي يمكن أن تطرح مجموعة من البدائل أمام الشعب من خلال البرامج التي تقدمها نجد أن إيديولوجيتها تبنى في أحيان كثيرة على الطائفية نظرا لتعدد الطوائف، وليس التعدد هذا مشكل في حد ذاته بل المشكلة في طريقة إدارة هذا التنوع، عندما نجد الطائفية تختلط بكل شيء فنرى دخول رجال الدين في الحياة السياسية ما يجعل المقدس والنزيه يختلط بالكفاءة التي قد تقبل الصواب كما قد تقبل عدم التوفيق، وهو ما يُغيب الرؤية الواضحة في العمل السياسي، حيث يمل المواطن متابعة أمره ويفقده المشاركة الفعالة التي بغيابها يضيع ركن آخر من أركان المواطنة.

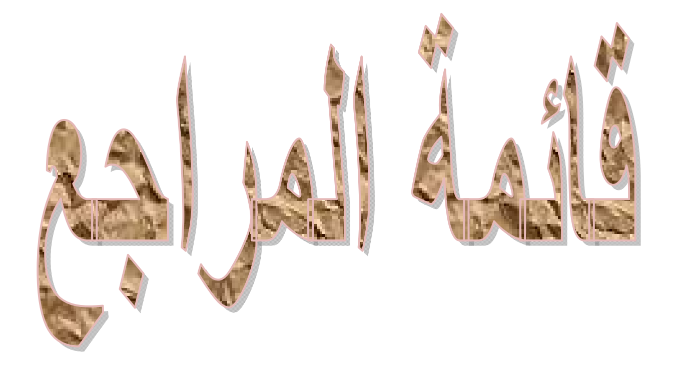
الطائفية تؤثر على جوانب الحياة الاجتماعية: يغفل كثيرا السياسيين الحديث على جوانب الحياة الاجتماعية إلا إذا احتاجوا للحديث عن ذلك، لكن المواطن يرى كل همومه التي يلاقيها لا تخرج عن سياقها الاجتماعي، حيث يجد نفسه غريبا في وطنه مجرد خروجه عن الحي الذي يسكنه لأن لبنان عبارة عن مجتمعات داخل مجتمع وهو ما يزيد من اغتراب المواطن داخل وطنه، وبالرغم من أن معظم القوانين التي تحكم لبنان تشير إلى

أن المناصب من الفئة الأولى وحدها التي تخضع للمحاصصة أما غيرها فيسند لأصحاب الكفاءة إلا أن الحديث يكثر عن التمييز الذي يتعرض له المواطن في هذا المجال، ويؤخذ الانتماء إلى الطائفة في حالات كثيرة دون غيره، وإعلاء أولوية الطائفة في العملية التنموية يعد عائقا كبيرا أمام القيام بتنمية حقيقية، وأكثر من ذلك أن في لبنان مؤسسات خارجة عن حكم الدولة حيث يوجد لكل طائفة مؤسساتها الصحية والترفيهية ... وهو ما يجعل المواطن من غير الطائفة مهشما ليس بالممارسة فحسب وإنما كون المؤسسة في الأصل ليست ملكا للدولة، وتعدد التقاليد داخل المجتمع يقلل كذلك من إمكانية الانصهار في بوتقة واحدة، فالسلوك الاجتماعي في لبنان لا يوحي بالوحدة الوطنية وبذلك تكون فكرة المواطنة هشة في هذا البلد إلى حد بعيد, وقد أبدينا في الدراسة مقترحات للحد من ظاهرة الطائفية في لبنان وذلك بـ :

- احترام المعتقدات والمقدسات الدينية ودور العبادة.
- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية المختلفة إذا لم تتضمن إساءة للغير.
- إبعاد رجال الدين عن ممارسة العمل السياسي ومحاولة توجيه عملهم نحو الجانب الفقهي بعيدا عن مسائل الجرح وتكفير الآخر والخطابات المحرضة.
- إعادة النظر في كتب التاريخ والمناهج التعليمية وتنقيحها من الأحداث والرموز التي تسيء لفئة معينة مهما كان حجمها.
- تقوية العمل المدني فيما يتعلق بمسائل الحياة العادية وإبعاده عن القبضة الدينية كمسائل الزواج مثلا.
- عدم تسييس الطوائف وذلك بفصل البنية القانونية للدولة عن بنيات الطوائف الأخرى.
- وقوف الدولة على تطبيق القانون وعدم السماح لأي كان أن يطبق القانون وفق أهوائه.
- منع إنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية ذات أهداف دينية.
- مراقبة الإعلام الخاص وإبعاده عن تغذية الفكر الطائفي أو الإساءة للرموز والمقدسات.
- إعادة النظر في طرق التوظيف لدى إدارات ومؤسسات الدولة ونزع شروط الانتماء لطائفة ما.
- إنشاء مجلس شيوخ تمثل فيه كل الطوائف وضبط عمله مع المجلس النيابي والسلطة ولا تمنح له السلطة الكاملة بحيث يكون بمثابة هيئة استشارية ويكون فيه الرد على قرارات السلطة بدل نزولها للشارع.
- استقلالية القضاء وذلك بإبعاده عن كل ما هو سياسي أو ديني وتحرير القضاة من كل أنواع الضغوطات.

- تنظيم العمل الحزبي وذلك بتجنب التسميات الطائفية أو الخطابات المخصصة لطائفة بعينها.
- تضييق العمل على الأحزاب والجماعات التي تسير بإملاءات خارجية كي تكون البرامج المقدمة لخدمة الوطن ووفقا لاعتبارات داخلية.
- إعادة الاعتبار للمؤسسة العسكرية من خلال تطوير الجيش النظامي وإلحاق مختلف الكتائب به وتوزيع أفرادها على مختلف المحافظات حتى لا يشكلوا جماعات داخل المؤسسة العسكرية وإعادة تأهيلهم ودفعهم نحو حب الوطن والتعلق به والتضحية في سبيله.

إعادة النظر في الخطة الاقتصادية والعمل على تقوية الاقتصاد الوطني من خلال عملية توزيعية حقه تراعى فيها جميع المناطق.



قائمة المراجع

المصادر:

القرآن الكريم.

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- قواميس وموسوعات:

1) ابن منظور: **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، 1997.

2)إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**. 2005.

3) عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.

4)**الموسوعة العربية العالمية**. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1996.

5) ناظم عبد الواحد الجاسور: **موسوعة علم السياسة**. ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

6) يثم اللمع: **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**. ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

ب – كتـب

1) إبراهيم أبراش: **علم الاجتماع السياسي**. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

2) إبراهيم ناصر: **المواطنة**. ط1، عمان (الأردن): دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، 2003.

3) ابن هشام: **السيرة النبوية**. ج2 ، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1994.

4) أبها دكسيت: دراسات عالمية: **المشاكل القومية والعرقية في باكستان**. عدد9، الإمارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، د ت ن، ص112.

5) أبو فهر السلفي: **الدولة المدنية: مفاهيم وأحكام**. ط1، مصر: دار عالم النوادر، 2011.

6) أبو راس محمد الشافعي: **نظم الحكم المعاصرة**. القاهرة: عالم الكتب، د ط، د ت.

7) أحمد إبراهيم منصور: **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007 .

8) أحمد إسماعيل يحيى: **الإسلام والمعتقدات الدينية القديمة**. ط1، مصر: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2002.

9) أحمد بن نعمان: **الهوية الوطنية: الحقائق والمغالطات**. الجزائر: دار الأمة، 1996.
10) أحمد زايد: **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات: قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات**. الكويت: شركة مطابع المجموعة الدولية. 2006.
11) أحمد ماضي: **ساطع الحصري الدين والعلمانية**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
12) أحمد مختار العبادي: **في التاريخ العباسي والفاطمي**. مصر: مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، 2002.
13) أحمد وهبان: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
14) أحمد وهبان: **الصراعات العرقية واستقرار العالم: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.
15) إحسان محمد الحسن: **النظريات الاجتماعية المتقدمة.** عمان الأردن: دار وائل للنشر. 2005.
16) إسماعيل الزبري وآخرون: **آفاق التنمية في الوطن العربي**. ط1، بيروت: دار الطليعة، 2006.
17) أنور فؤاد أبي خزام: **الدين والجمال: مبحث فلسفي في إلغاء الطائفية السياسية**. لبنان، دار الفارابي، 2005.
18) بجيرمي يوسف: **ثقافة المقاطعة ضرورة علمية لمواجهة الهيمنة**. المركز الفلسطيني للإعلام، 2011.
19) برهان غليون: **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**. بيروت: شركة الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.
20) برهان غليون: **الاختيار الديمقراطي في سوريا** . ط1، لبنان: بترا للنشر والتوزيع، كانون الثاني 2003.
21) بسيوني إبراهيم حمادة: **استخدام وسائل الإعلام في المشاركة السياسية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995.
22) بولس عاصي وآخرون: **المواطنة والدولة: مقاربات واتجاهات**. بيروت: منتدى الفكر اللبناني، ط1، كانون الأول 2010.
23) (د-ك): **تاريخ العرب الحديث: من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**. مصر: مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، 1997.
24) ثناء فؤاد عبد الله: **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

25) ثناء فؤاد عبد الله: **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

26) جان جاك روسو: **العقد الاجتماعي**. ترجمة: ذوقان قرقوط، بيروت: دار القلم، (د.ت.ن).

27) جان جاك شوفالييه: **تاريخ الفكر السياسي: من الدولة القومية إلى الدولة الأممية**. ط3، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.

28) جون رولز: **نظرية في العدالة**. ترجمة ليلى الطويل، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011.

29) حسان محمد شفيق العاني: **الأنظمة السياسية الدستورية المقارنة**. العراق: مطبعة جامعة بغداد، 1986.

30) حسن بن موسى الصفَّار: **الطائفية بين السياسة والدين**. ط1، بيروت (لبنان): المركز الثقافي العربي، 2009.

31) حسن منصور: **الانتماء والاغتراب: دراسة تحليلية**. السعودية، دار جرش للنشر، 1989.

32) حسنين توفيق إبراهيم: **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

33) حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. ط6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1998.

34) حيدر إبراهيم علي، ميلاد محنا: **أزمة الأقليات في الوطن العربي**. ط1، دمشق: دار الفكر، 2002.

35) خالد القرواني: **الاتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة**. فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، (د ت ن).

36) خضير عبد الكريم علوان: **الوسيط في القانون الدولي العام**. الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، ط1، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر، 1997.

37) الخليج العربي: **نحو رؤية عربية لتعزيز المساعي الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.

38) خليل أحمد خليل: **لبنان يسارا**. بيروت: دار الفارابي، (د ت ن).

39) خليل عبد الكريم: **الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية**. القاهرة: دار مصر المحروسة، 2004.

40) دهام محمد دهام العزاوي: **الأقليات والأمن القومي العربي**. ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.
41) دياب قايد: **المواطنة والعولمة: تساؤل الزمن الصعب**. مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.
42) رأفت دسوقي: **هيمنة السلطة التنفيذية على أعمال البرلمان**. الإسكندرية: منشأة المعارف، (د-ت-ن).
43) رعد عبد الجليل علي: **التنمية السياسية مدخل للتغيير**. ط1، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002.
44) روبرت ماكيفر: **تكوين الدولة.** ترجمة حسن صعب، بيروت: دار العلم للملايين،1991.
45) ريتشارد مينش: **الأمة والمواطنة في عصر العولمة: من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة.** ترجمة عباس عباس، مراجعة علي خليل، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.
46) سعد الدين إبراهيم وآخرون: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
47) سعد الدين إبراهيم: **تأملات في مسألة الأقليات**. ط37، الكويت: دار سعاد الصباح، 1992.
48) سعد الدين إبراهيم: **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**. عمان: منتدى الفكر العربي، سلسلة دراسات الوطن العربي، 1988.
49) سليم حداد: **بؤس الديمقراطية: إشكالات**. ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.
50) سليمان عصام: **الفدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان**. بيروت: دار العلم للملايين، 1991.
51) سمير مرقس: **المواطنة التغيير: دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة**. ط1، القاهرة، (د.د.ن)، 2006.
52) سناء حامد زهران: **إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب**. القاهرة: عالم الكتب، 2004.
53) السيد عبد الحليم الزيات: **التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية**. ج2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.
54) السيد عليوة، منى محمود: **المشاركة السياسية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2000.

55) شاهين فؤاد: **الطائفية في لبنان**. بيروت: دار الحداثة، 1980.
56) شمس الدين محمد مهدي: **بين الجاهلية والإسلام**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1975.
57) صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني: **الأنظمة السياسية**. العراق: جامعة بغداد، 1991.
58) صموئيل هنتغتون: **حول النظام الدولي في دفع التغيير الثقافي السياسي داخل الدول**. فورمان، منشورات جامعة اوكلاهوما، 1991.
59) صموئيل هنتغتون: **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**. ترجمة: طلعت الشايب، القاهرة: دار سطور، 2000.
60) عبد الباسط، محمد حسن: **التنمية الاجتماعية**. ط2، القاهرة مكتبة وهبة، 1988.
61) عبد الجبار ناجي: **الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي**. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2003.
62) عبد الجليل أبو المجد: **مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي**. المغرب: إفريقيا الشرق، 2010.
63) عبد الحليم الحفناوي: **تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية**. دار الفكر العربي.
64) عبد الرحمان بن زيد الزنيدي: **فلسفة المواطنة**. (د-ب-ن)، (د-ت-ن).
65) عبد الرحيم تمام أبو كريشة: **دراسات في علم الاجتماع التنمية**. الأزاريطية: المكتب الجامعي الحديث، 2003.
66) عبد الزهرة فيصل يونس: **منحى التقليد والتجديد في الفكر التنموي العربي**. مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر بالإسكندرية، 2002.
67) عبد السلام إبراهيم بغدادي: **الجماعات العربية في إفريقيا: دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في افريقيا جنوب الصحراء**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2005.
68) عبد العزيز قباني: **العصبية بنية المجتمع العربي**. ط1، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1997.
69) عبد العزيز قباني: **الفكر العلماني في مواجهة الفكر الطائفي**. ط1، بيروت: دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
70) عبد الغفار رشاد: **الرأي العام: دراسة في النتائج السياسية**. المنصورة: دار الأصدقاء، 1992.
71) عبد الغفار رشاد القصبي: **مناهج البحث في علم السياسة**. ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

72) عبد الفتاح أحمد فؤاد: **الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية**. الجزء الأول، ط1، الإسكندرية، 2003.
73) عبد الكريم بكار: **مدخل إلى التنمية المتكاملة: رؤية إسلامية**. ط2، دمشق 2001،
74) عبد الكريم علوان: **النظم السياسية والقانون الدستوري**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006.
75) عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود: **قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011.
76) عبد الهادي الجوهري وآخرون: **دراسات في التنمية الاجتماعية: مدخل إسلامي**. الازاريطية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.
77) عبد الهادي جوهري: **أصول علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.
78) عدنان الأمين وآخرون: **إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان**. ط1، بيروت: دار الفارابي، 2009.
79) العربي صديقي: **البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل**. ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي2007.
80) عصام سليمان: **مدخل إلى علم السياسة**. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، 1989.
81) علي الدين هلال، نيفين مسعد: **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 2000.
82) علي الكاشف: **التنمية الاجتماعية: مفاهيم وقضايا**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1985.
83) علي خليفة الكواري: **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر2001.
84) علي عبد فتوني: **تاريخ لبنان الطائفي**. لبنان: دار الفارابي للنشر والتوزيع، 2013.
85) علي غربي وآخرون: **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**. ط2، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.
86) عماد عواد: **المواطنة والأمن**. ط1، (د.ب.ن)، 2009.
87) عمار بوحوش, محمد ذنيبات: **مناهج البحث العلمي: أسس وأساليب**. ط1، الأردن: مكتبة المنار، 1989.

88) غزوي محمد سليم: **نظرات حول الديمقراطية**. ط1، عمّان: دار وائل للطباعة والنشر، 2000.
89) فاطمة علي: **الشباب البحريني والهوية**. لبنان: الجامعة الأمريكية في بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، 2010.
90) فايز الربيع: **الديمقراطية بين التأصيل النظري والمقاربة السياسية**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.
91) فرهاد إبراهيم: **الطائفية والسياسة في العالم العربي**: نموذج الشيعة في العراق. ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996.
92) فكتور الكك: **من الوطن إلى الوطنية فالمواطنية**. (د ب ن)، 2007.
93) فهم إبراهيم الحبيب: **تربية المواطنة: الاتجاهات الحديثة في تربية المواطنة**. الرياض (السعودية)، جامعة الملك سعود، (د ت ن).
94) فهمي خليفة الفهداوي: **السياسة العامة**. ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.
95) فهمي هويدي: **مواطنون لا ذميون**. ط4، القاهرة: دار الشروق، 2005.
96) فيليب برو: **علم الاجتماع السياسي**. ط1، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
97) كمال التابعي: **الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية**. ط1، القاهرة: دار المعارف، 1985.
98) لاري دايموند: **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**. ط1، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1994.
99) لورنس شيكرنغ وآخرون: **بناء مجتمع من المواطنين**. ترجمة هشام عبد الله، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع ،2003.
100) مالك بن نبي: **مشكلات الحضارة: الظاهرة القرآنية**. ط4، ترجمة: عبد الصبور شاهين، سورية: دار الفكر بدمشق، 2000.
101) محمد السويدي: **علم الاجتماع ميدانه وقضاياه**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
102) محمد المجذوب: **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**. ط4، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002.
103) محمد حسين فضل الله: **في آفاق الحوار الإسلامي**. بيروت: (د-د-ن)، 1998.
104) محمد شلبي: **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم - المناهج - الاقترابات - الأدوات**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997.

105) محمد عابد الجابري: **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**. ط5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1994.
106) محمد عابد الجابري: **المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي**. العدد157، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
107) محمد عابد الجابري: **مسألة الهوية: العروبة والإسلام...والغرب**. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
108) محمد عابد الجابري: **قضايا الفكر العربي المعاصر**. ط2، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992.
109) محمد محفوظ: **الحرية والإصلاح في العالم العربي**. ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.
110) محمد محفوظ: **الحضور والمثاقفة**. ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000.
111) مسعود ضاهر: **لبنان الاستقلال: الميثاق والصياغة**. ط 1، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1997.
112) مصطفى حجازي: **الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية**. ط2، المغرب: المركز الثقافي العربي بالدار البيضاء، 2006.
113) مصطفى زايد: **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د-ت-ن).
114) مهدي عامل: **في الدولة الطائفية**. ط2، بيروت: دار الفارابي، 1989.
115) موسى اللوزي: **التطوير التنظيمي: أساسيات ومفاهيم حديثة**. الأردن: دار وائل للنشر، 1999.
116) ناصر حامد: **إشكاليات الهجرة على الاتحاد الاوروبي**. عدد 159، القاهرة: السياسة الدولية، 2005.
117) نجلاء عبد الحميد راتب: **الانتماء الاجتماعي للشباب المصري: دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 1999.
118) نصر محمد عارف: **التنمية من منظور متجدد: التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة**. ط1، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002.
119) نصر الدين السيد: **ثقافة الدولة المدنية**. ط1، القاهرة: دار العين للنشر، 2012.
120) وعطا محمد صالح، فوزي أحمد يتم: **النظم السياسي العربي المعاصر**. ج الثاني، بنغازي: جامعة قاريونس، 1988.

121) يعقوب إبراهيم وآخرون: **مسار وخبرات في حوار الحضارات: رؤى متنوعة في عالم متغير**. مصر: جامعة القاهرة، 2004.
122) يوسف القرضاوي: **الإسلام والعلمانية وجها لوجه**. ط7، القاهرة: مكتبة وهبة، 1997.

ج- مجلات ودوريات:

1) أحمد ناجي قمحة: **العنف الإسلامي الهندوسي**. عدد112، مجلة السياسة الدولية، 1993.
2) برهان غليون: **النظام الطائفي**. بيروت: منبر الحوار، عدد 11، 1988.
3) بسام محمد أبو حشيش: **دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة**. مجلة جامعة الأقصى: سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، 2010.
4) توفيق السيف: **المسألة الطائفية: بحثاً عن تفسير خارج الصندوق المذهبي** - مجلة الكلمة 14 - 6 – 2008.
5) جيروم شاهين: **الدولة القوية والانتماء بالمواطنة**. مجلة المستقبل، عدد 4329، 1 جانفي 2012.
6) جيروم شاهين: **لا يمكن لثقافتنا أن تصبح رهينة الطائفية**. مجلة المستقبل، عدد 4557، 25 كانون الأول 2012.
7) حسين فريجة: **المواطنة تطورها ومقوماتها**. العدد7، جامعة محمد بوضياف المسيلة: مجلة المنتدى القانوني.
8) حنان مراد: **أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري**. مجلة جامعة بسكرة.
9)خيرات البيضاوي: **دور الدستور اللبناني في تفجير الحرب الأهلية اللبنانية**. مجلة شؤون فلسطينية، عدد 59، بيروت: مركز الأيمان، سبتمبر 1996.
10) سعيد بن سعيد العلوي: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**. بيروت: المستقبل العربي، عدد 158، افريل 1992.
11) عبد العزيز أحمد داود: **دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة: دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ**. جامعة الإمارات العربية المتحدة: المجلة الدولية للأبحاث التربوية، العدد30، 2011.
12) عبد المجيد جبار: **المواطنة: مقاربات وممارسات التجربة الجزائرية**. الجزائر: مجلة الوسيط الصادرة عن وزارة العلاقات مع البرلمان، 2012.

13) عثمان بن صالح العامر: **المواطنة في الفكر الغربي المعاصر: دراسة نقدية من منظور إسلامي**. سوريا: مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2003.
14) علي أسعد وطفة: **إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة**. عدد 282، بيروت: المستقبل العربي، 2002.
15) فهمي هويدي: **المواطنة في الإسلام**. مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط، العدد59، الأربعاء، 1995/10/25.
16) فيصل جلول: **عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان**. مجلة السياسة الدولية، عدد 82، أكتوبر 1985م.
17) محمد بوضياف: **الثقافة السياسية في الجزائر1962-1998**. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة: مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، ماي2007.
18) محمد محفوظ: **الدولة الحديثة والوحدة الوطنية**. بيروت: الكلمة، عدد 13، 1996.
19) (د-ك): **معضلة التغيير والتحدي الديمقراطي**. مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، السنة التاسعة، العدد34، 2004.
20) شبل بدران: **مفهوم المواطنة**. القاهرة: الهلال، العدد الأول، 2006.
21) علي خليفة الكواري: **مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية**. بيروت: المستقبل العربي، عدد 168، فيفري 1993.
22) قليقلي عبد الفتاح: **تطور الهوية الفلسطينية**. فلسطين: جريدة حق العودة،2011، العدد45.
23) وليد نويهض: صحيفة الوسط البحرينية. العدد 2715، الخميس 11 فبراير 2010م الموافق 27 صفر 143هـ.
24) عبد الرزاق الداوي: **في الخطاب عن المثاقفة والهوية**. عدد2، الجزائر: السداسي الأول، 2007.
25) طه العلواني: **مفهوم الطائفية الدينية**. حصة تلفزيونية، قناة الجزيرة: الشريعة والحياة، 2011/11/27.
26) سعود المولى: **الإسلاميون ونظام الحكم في لبنان: "حزب الله" والمشاركة السياسية**. جريدة "المستقبل" اللبنانية: 31/01/2014.

د- مؤتمرات وندوات:

1) أحمد حسين أحمد: **المواطنة الصالحة: أسس ورؤى**. الكويت: مؤتمر التوافق السنوي الثالث لحركة التوافق الوطني الإسلامية، 2006/04/10 إلى 2006/04/11.

2) باقر سليمان: **الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي**. ورقة عمل قدمت إلى ندوة "ثقافة المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي"، البحرين: معهد التنمية السياسية، 24-25 فبراير 2008.
3) بحوث الندوة التي عقدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (اسيسكو) بالرباط، الجزء الثاني ط2، 2003، ص297.
4) لمنجي الزيدي: **الشباب والتنشئة على قيم المواطنة**. ورقة مقدمة إلى مؤتمر قضايا الشباب في العالم الإسلامي رهانات الحاضر وتحديات المستقبل، منظمة المؤتمر الإسلامي، تونس، 24- 26 نوفمبر 2008.
5) خيرت معوض، محمد عياد: **الهوية العربية كمتغير لمعالجة الصحافة العربية للغزو الأنجلو أمريكي للعراق**. المؤتمر السنوي العاشر " الإعلام المعاصر والهوية العربية" 4- 6 ماي 2007 كلية الإعلام القاهرة.
6) جمعية وعد، ندوة "**التمييز والقمع الطائفي...واقع ممنهج**". البحرين، 24 نوفمبر2008.
7) جويدة غانم: **شرعية الاختلاف في فقه التحيز**. القاهرة: مؤتمر حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة، فبراير2007.

هـ- وثائق وتقارير:

1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: **المواطنة والنوع الاجتماعي: دراسة نظرية**. الأمم المتحدة، 2001.
2) إعلان الأمم المتحدة "**الحق في التنمية**" الذي أكدته الوصية المعاصرة من إعلان برنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد ما بين 14 إلى 23 جوان 1993.
3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: **المواطنة والنوع الاجتماعي**: **دراسة نظرية**. الأمم المتحدة، 2001.

و- رسائل جامعية:

1) رقية عواشرية: **حماية المدنيين والأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية**. أطروحة دكتوراه، غير منشورة عن جامعة عين شمس: كلية الحقوق بالقاهرة، 2001.

2) عطا أحمد علي شقفة: **الاتجاهات السياسية وعلاقتها بالانتماء السياسي والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة**. رسالة دكتوراه في التربية، تخصص: علم النفس السياسي، القاهرة: جامعة الدول العربية، 2011.
3) فاتح النور: **التطرف الديني والعنف السياسي في الجزائر:1991-1999**. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية عن جامعة الجزائر، 2006-2007.
4) رحموني فاتح النور: **التطرف الديني والعنف السياسي في الجزائر**:1991-1999. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة عن جامعة الجزائر، 2006-2007.
5) الهادي دوش: **المواطنة ومسألة الأقليات: دراسة تحليلية نظرية**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1) DUVERGER (Maurice)، Institutions politiques et droit constitutionnel، op. cit.
2) Hinsley : f،h،nasionalism and the international system، hodder، and Stoughton،London،1973.
3) Iliya F.H arik، Political Elite of Lebanon George. Lenezowki، Political Elites in the Middl East، Washington، American enterprise Institute for Public policy Research، 1975.
4) Jerroldgreh،challenges to democratization in the middle American-arab affairs،vol 36 spring 1991
5) Malic ktambedou: de la démocratie، éditions de la raddho، dakar ، avril 2006.
6) PAPADOPOULOS yannis. Démocratic dirrecte. Pari : economica. 1998.
7) Qubain، Crisis in Lebanon، p1.Ziadeh، Syria and Lebanon.

ثالثا: مواقع الانترنيت:

1) سلمى شاهين: **المواطنة في عيون الصحافة المصرية.** عن موقع:
www.maatlaw.org
2) عبد الله بلقزيز: **الطائفة والطائفية ومشكلات التوحيد الكياني**. عن موقع:
www.alkhaleej.ae/portal/bc99ed3c
3) **مصطلحات أنثروبولوجية، الهوية،** شبكة النبأ المعلوماتية. عن موقع:
www.palestine.info.com
4) محمد عابد الجابري: **الهوية العربية: من صحيفة النبي إلى تفكك الخلافة**. عن موقع:
www.amjabriabed.net
5) حسن جمعة، **الهوية العربية وثقافة التغيير**. عن موقع:
www.abah.co.uk.arab british academy for higher education
6) ناصر الحجيلان : **التحيز بوابة للظلم**. عن موقع:
www.forum.topmaxtech.het/t133668.htm
7) _ محمد حسن مفتي: **بين ثقافة النقد وثقافة التحيز**. عن موقع:
www. a.e.house.org
8) سليمان العام: **التحيز والتصنيف**. الوطن اونلاين.2022/11/10. 11:53.
9) ياسر عسان: **المعلوماتية والتنمية الاجتماعية**. مجلة الحوار المتمدن الالكترونية. عن موقع:
www.ahewar.org.debat/show.artas?aid=37716
10) المختار محمد إبراهيم: **التنمية والفساد في ظل تدهور القيم**. عن موقع:
www.derassat. com.ly / 2fscemovepnp?moried= 85.
11) التجاني بلعوالي: **الدعوة إلى ثقافة التنمية**. عن موقع:
www.ahwar.org/DEBAT/show.art.asp?aid=176151
12) محمد عز العرب: **الأزمة السياسية في البحرين تعثر الديمقراطية وترسيخ الطائفية**. عن موقع:
http // digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial = 719017&eid =7887
13) عبد الله رابي: **من يقف وراء تهميش الكلدان**. عن موقع:
http://akkad2.com/ articales. php?action=vie&id=4698
14) **احتدام الصراع النفطي والاقتصادي بين بغداد واربيل**. عن موقع:
http:// alamiya،org / index.php?option= 18806
15) طه علي احمد: **العدالة الاجتماعية في الفكر الإنساني**. عن موقع:

http: // tahaaly80.blogspot.com/ 2010/ 06/ blog-post.html

16) إبراهيم قمودي: **مسألة العمل والعدالة**. عن موقع:

http://www.minerve.org/index.php?option=com-content&
task=vie&id=179&hemid=101

17) محمد سليم العوا: **الانتماء الديني والوحدة الوطنية**. عن موقع:

http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aarabic/arabic
_articles/IdentityReligious_Loyalty_Unity.htm

18) زهير الخويلدي: **العدالة والانصاف.** عن موقع:

http://www.huriyatsudan.com/?=74083

19) منير كشو: **نظرية العدالة لجون رولز**. عن موقع:

http://www.diwahalarab.com/spip.php?article34307

20) جميلة محمد غريب: **المواطنة اللبنانية في ظل النظام الطائفي**. عن موقع:

http://voicelebanon.hooxs.com/t132-topic

21) العباس الوردي: **الشعور بالانتماء الوطني دليل على المواطنة الحقة**. عن موقع:

http://hespress.com/opinions/59487.html

22) الجماعة العربية للديمقراطية. عن موقع:

www.arabsfordemocracy.org


الفهرس

الفهرس

Summary

This study, which came under the compound title between citizenship and sectarianism began with briefing about the two concepts by standing on the meaning of citizenship, etymologically and idiomatically as well as the relationship between it and democracy because of the great importance played by citizenship in supporting the democratic project. I stood in this study on the concept of citizenship among the Arabs and in the West of the ancient-thought owners and modern ones for both sides. in addition to identify the meaning of sectarianism and its most important features that bring to the society in which it is common phenomenon and detect how these communities formed doctrinally and politically.

Then tkling the crisis caused by sectarianism that stands as an obstacle infront the national state-constucting through three major detectives:

First, the idea of identity and belonging in a state of citizenship and how to become if sectarianism dominates in the country. Second, political participation, where we noticed that sectarianis hinders the idea that political participation is effective which supports the idea of building the national state. Third, it was addressed to the possibility of balanced development that supports the renaissance-project in the state of citizenship and the difficulty of achieving that when decisions are taken in the country put into consideration the sectarian distribution of the population.

The last chapter discussed the recent state of Lebanon by taking a historical look to get back on some of the backgrounds through the Taif Agreement, which is a significant milestone in the country's history in terms of the rationing of sectarianism because most of the decisions taken in Lebanon today draws its spirit of this agreement and this leads to talk about the nature of the official institutions and political parties and religious communities in Lebanon and how we find that sectarianism influences l largely in the composition of these institutions and this study takled also the prevailing cultural climate and political action and social behavior that emerged that is mixed to sectarian thought, then I concluded with a glance outlook on the possibility of reaching the country to the idea of a civil state.

University of Algiers 03

Faculty of Political and International Relations

Department of Organizations Political and Administration

The Status of Citizenship in The Presence of Sectarianism

-Case Study : Lebanon-

Magester Theses

Option : Comparative Political Studies

Submitted by :
Supervised by :

ı Abed elkaderDr: Maaroufi Ahmed

2013/2014